الموسم الثاني
للانصات المركزي

الاتحاد الوطني: شنكال.. قضية وطنية تتطلب أفعالاً تتجاوز الشعارات

المرصد
AL-MARSAD
marsaddaily.com

السنة 33
الخميس
2026/08/06
No. : 8113

القانون الإطاري... سلام على المحك

12بندا ترسم ملامح المرحلة المقبلة

تغطية خاصة

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير

محمد شيخ عثمان

٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم

حسن رحمن ابراهيم

الاشراف الفني

شوقي عثمان امين

المطبعة

احمد غريب قادر

في هذا العدد ....

العراق واقليم كردستان

الرئاسات: إنصاف الإيزديين وإعادة إعمار سنجار استحقاق وطني وأخلاقي

الاتحاد الوطني: شنكال.. قضية وطنية تتطلب أفعالاً تتجاوز الشعارات

عماد أحمد: شنكال ... جرحٌ في قلب كوردستان واختبارٌ لضمير الإنسانية

تعقيدات محلية وإقليمية تعرقل استقرار سنجار وإنصاف ضحايا الإبادة

قوة البيشمركة ووحدة المؤسسات الأمنية ضمانة أمن كوردستان

القيادة السياسية تقف إلى جانب حماة الأمن والاستقرار في جميع الظروف

تحذيرات من موجة تعريب جديدة

.رئيس الجمهورية يواصل حراكه لترسيخ الاستقرار وبناء الدولة

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

ما بعد الأربعين.. كيف تتحول القيم إلى مؤسسات؟

د. عدالت عبد الله: الدعم الكُردستاني لمحاربة الفساد

غازي فيصل كاكايي: مكافحة الفساد... بين استعادة هيبة الدولة وصناعة المستقبل

المـرصــد التركـي و الملف الكردي ..تغطية خاصة

بيان: مثال فريد للديمقراطية التي توحد حكمة الدولة والرؤية الوطنية

النص الكامل لمشروع القانون الإطاري

خطوة ستؤثر في مستقبل تركيا والمنطقة

وقعنا على السلام، والديمقراطية، ومستقبلنا المشترك

أردوغان حول القانون الإطاري: آمل أن يحقق نتائج إيجابية

حزب العدالة والتنمية : الاقتراح وقّعه نحو 360 نائبا

بهجلي موقعا على مشروع القانون: يجب أن يعودوا إلى الوطن

أوزيل: لا يوجد تغيير في نهجنا العام، لكن الإجراء والأسلوب خاطئان

حزب الشعب الجمهوري يوقع على القانون الإطاري

القانون الإطاري في 8 أسئلة

المـرصد الايراني ..تغطية توثيقية تحليلية خاصة

بوادر اتفاق بشأن الملاحة في مضيق هرمز

كيف توسع إيران حملة ضغط لإجبار أمريكا على تقديم تنازلات؟

الولايات المتحدة والبحث عن طرق مبتكرة لمعاقبة إيران

غسان شربل: إيران والنَّار وحُسن الجوار

أحمد محمود عجاج: الحرب بين تكتيك ترمب ومماطلة إيران

رؤى و قضـايـــا عالميـــــة

سلام الكواكبي: الهجرة استفتاء صامتا

الباحث والمفكر سعيد ناشيد: في البُعد الثقافي والتعليمي للهجرة السرية

الصين: الطموح النووي لليابان "خط أحمر لا ينبغي تجاوزه أبدا"

الرئاسات: إنصاف الإيزديين وإعادة إعمار سنجار استحقاق وطني وأخلاقي

في الذكرى الثانية عشرة للإبادة الجماعية للإيزيديين، نقف أمام واحدة من أبشع الجرائم التي عرفها العراق في تاريخه الحديث، إذ لم يكن إرهاب داعش يستهدف قتل الأبرياء فحسب، بل سعى إلى محو وجود الإيزيديين واقتلاعهم من أرضهم عبر القتل والسبي والتهجير والتدمير، في جريمة ستبقى وصمة عار في ضمير الإنسانية.

لكن أهلنا الإيزيديين أثبتوا أن إرادة الحياة أقوى من الإرهاب، وصمدوا رغم الألم وتمسكوا بأرضهم وهويتهم وحقهم في العيش الكريم.

ومنذ تشرفنا بتحمل مسؤولية رئاسة الجمهورية، وضعنا هذا الملف في مقدمة أولوياتنا، لأننا نؤمن بأن إنصاف الإيزيديين ليس قضية تخص مكوناً بعينه، بل هو استحقاق وطني وأخلاقي يمس كرامة العراق كله، وما يحتاجه هذا الملف اليوم هو قرارات شجاعة وخطوات عملية تنهي معاناة استمرت أكثر من عقد.

إن عودة جميع النازحين إلى مناطقهم، وكشف مصير المختطفين والمفقودين، وإعادة إعمار سنجار

وسائر المناطق المتضررة، وتعويض الضحايا، وتوفير حياة آمنة وكريمة لهم، يجب أن تكون أهدافاً قابلة للتنفيذ، لأن استمرار آثار هذه المأساة بعد أكثر من عقد أمر غير مقبول ولن تكتمل العدالة ما لم يستعد الإيزيديون حقوقهم كاملة.

نزار ئاميدي
رئيس الجمهورية
الاثنين ٣ آب ٢٠٢٦

إنصاف الناجين وصون كرامتهم مسؤولية وطنية لا تقبل التهاون

استقبل فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي، الأربعاء ٥ آب ٢٠٢٦، في قصر السلام ببغداد، وفداً من الناجين والناجيات من المكونات الإيزيدية، والمسيحية، والتركمانية والشبكية، حيث جرى بحث أوضاعهم وسبل تعزيز حقوقهم وتوفير الدعم اللازم لتمكينهم، وإعادة دمجهم في المجتمع.

وخلال اللقاء، الذي حضره وزير العدل الدكتور خالد شواني، أكد رئيس الجمهورية أن إنصاف الناجين والناجيات وصون كرامتهم مسؤولية وطنية لا تقبل التهاون، مشيراً إلى أهمية مواصلة رعايتهم وتوفير متطلبات التعافي الشامل لهم والمتمثلة بالدعم النفسي والاجتماعي والصحي والاقتصادي، موضحاً ضرورة العمل على التنفيذ الفاعل للبرامج والقوانين التي تكفل الحقوق لهم، وترسخ العدالة بما يعكس التزام الدولة بحماية جميع مكوناتها وصون كرامة مواطنيها.

وأكد فخامته أن الجرائم التي ارتكبتها عصابات داعش الإرهابية بحق الإيزيديين والمسيحيين والتركمان والشبك وسائر المكونات العراقية لن تسقط بالتقادم، وأن محاسبة مرتكبيها وتقديمهم إلى العدالة تمثل استحقاقاً وطنياً وأخلاقياً، داعياً إلى مواصلة الجهود الوطنية والدولية لتوثيق تلك الجرائم ومنع الإفلات من العقاب وبما يؤمن تحقيق مبادئ العدالة ويحفظ ذاكرة الأجيال.

من جانبه، أعرب أعضاء الوفد عن شكرهم وتقديرهم للسيد الرئيس على اهتمامه بقضايا الناجين، وحرصه على متابعة أوضاعهم، والتأكيد على أهمية استمرار الجهود في دعم الناجيات والناجين، وتمكينهم من استعادة دورهم في المجتمع، وتعزيز قيم التعايش والسلم المجتمعي.

رئيس الوزراء: إبادة الإيزديين من أبشع الجرائم التي هزت ضمير الإنسانية

واعتبر رئيس الوزراء العراقي علي الزيدي، الإبادة الجماعية التي ارتكبها «تنظيم داعش الإرهابي» بحق الإيزديين وسائر مكونات الشعب العراقي، واحدة من «أبشع الجرائم التي هزّت ضمير الإنسانية».

وأكد الزيدي، في بيان له على موقع إكس، الاثنين (٣ آب ٢٠٢٦)، أن الوفاء للضحايا يكون بتحقيق العدالة، والكشف عن مصير المختطفين، ورعاية الناجيات، وإعادة إعمار سنجار، وتأمين العودة الطوعية والآمنة والكريمة للنازحين.

وأضاف الزيدي أن «الذكرى الأليمة تتزامن مع إحياء أربعينية الإمام الحسين (ع)، بما تحمله من قيم خالدة في مناهضة الظلم والانتصار للحق والسلام».

واستحضر الزيدي، في بيانه، «تضحيات قواتنا الأمنية بجميع صنوفها، وبإسناد الأشقاء والأصدقاء والتحالف الدولي، في تحقيق النصر على داعش»، مؤكداً أن الدولة «ستبقى الضامن لحقوق جميع أبنائها، وستواصل حماية سيادة العراق، وحصر السلاح بيد الدولة، وتجفيف منابع الفساد، والمضي في ترسيخ الأمن والاستقرار والتنمية والعدالة، بما يضمن كرامة جميع العراقيين ويمنع تكرار مثل هذه الجرائم مستقبلاً».

الحلبوسي يدعو إلى محاسبة المتورطين بجرائم الإبادة بحق الإيزيديين

نستذكر ببالغ الحزن والأسى الذكرى السنوية الثانية عشرة للجريمة النكراء والإبادة الجماعية التي ارتكبتها عصابات تنظيم داعش الإرهابي بحقّ أبناء شعبنا من المكوّن الإيزيدي في سنجار، والتي تعدُّ من أبشع الجرائم التي شهدها العراق واستهدفت المدنيين الأبرياء وهزَّت ضمير الإنسانية.

وفي الوقت الذي نستذكر فيه هذه الذكرى الأليمة فإننا نؤكد على ضرورة مواصلة الجهود الوطنية والدولية لضمان إنصاف الضحايا، والكشف عن مصير المفقودين، ومحاسبة المتورطين بهذه الجرائم، فضلاً عن أهمية العمل على تطبيق اتفاقية سنجار من أجل عودة النازحين إلى ديارهم، وتعويض المتضرّرين.

إن هذه الذكرى الأليمة تمثّل مسؤوليةً وطنيةً وأخلاقيةً تستوجب ترسيخ قيم التعايش والسلم المجتمعي، وتعزيز وحدة العراقيين، ورفض كلّ أشكال التطرّف والإرهاب.

تحيَّة لأرواح شهداء الإبادة الجماعية الإيزيديين وجميع شهداء العراق.

هيبت الحلبوسي
رئيس مجلس النواب
٣ آب ٢٠٢٦

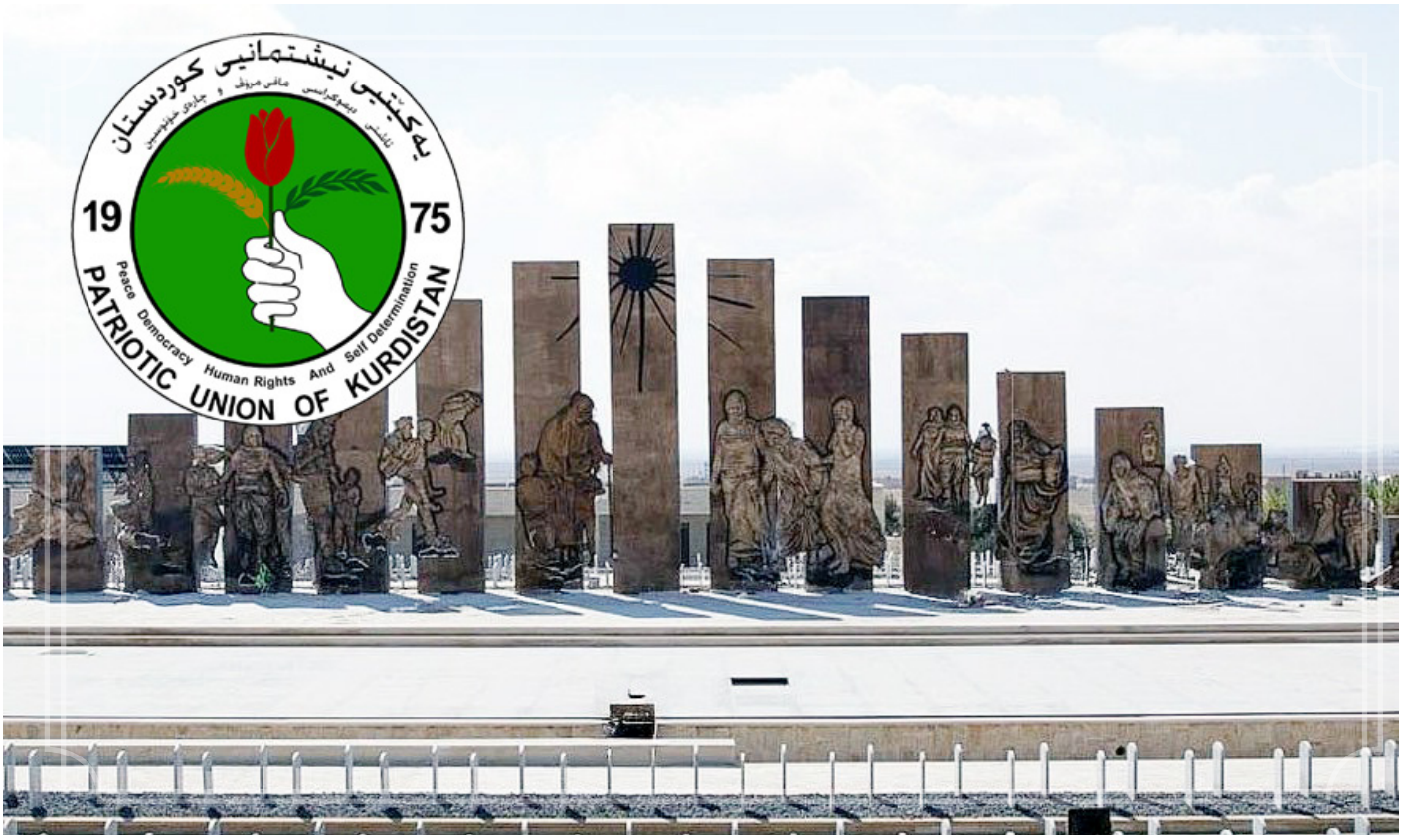

الاتحاد الوطني: شنكال.. قضية وطنية تتطلب أفعالاً تتجاوز الشعارات

بعد اثني عشر عاماً على فاجعة شنكال، لم يعد الإيزيديون بحاجة إلى المزيد من الخطب وبيانات التعاطف بقدر حاجتهم إلى إرادة سياسية تُترجم الأقوال إلى أفعال، وتُنهي سنوات الانتظار والنزوح والحرمان، فاستذكار الإبادة الجماعية لا يكتمل إلا بخطوات عملية تعيد إعمار شنكال، وتضمن عودة أهلها بكرامة، وترسخ حقوقهم الدستورية والإنسانية، وتمنع تكرار المأساة.

وفي هذا السياق، يجدد الاتحاد الوطني الكوردستاني موقفه الداعي إلى تحويل الذكرى من مناسبة للرثاء إلى محطة للمسؤولية الوطنية، عبر توحيد الجهود، وإنصاف الضحايا، وحماية التنوع، وترسيخ حقوق الإيزيديين، باعتبار أن الوفاء لشنكال لا يُقاس بحجم الشعارات، بل بصدق الأفعال والنتائج على الأرض.

الرئيس بافل: توحيد الجهود الوطنية لإعمار سنجار وخدمة الإيزيديين

أصدر السيد بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني، الاثنين ٢٠٢٦/٨/٣ بيانا في الذكرى الـ ١٢ لجريمة الإبادة الجماعية بحق الإيزيديين واحتلال مدينة سنجار من قبل تنظيم داعش الارهابي، داعيا الى توحيد الجهود الوطنية للاهتمام الجاد بتلك المنطقة وأهلها.

وفيما يأتي نص بيان الرئيس بافل جلال طالباني:

احتلال سنجار والإبادة الجماعية لأخواتنا وإخواننا الإيزديين، هو جرح غائر لايمكن نسيانه، ففي مثل هذا اليوم من كل عام نقف مع أهلنا ونحيي ذكرى جميع أولئك الأحبة الذين ضحوا بحياتهم ونحيي ذكراهم بإجلال.

إن الخطوات المتخذة لإعادة إعمار سنجار ومحيطها وتعويض المتضررين، لا ترقى إلى مستوى ذلك الجرح العميق الذي يعاني منه الإيزديون. نأمل أن تكون هذه الذكرى حافزاً للجميع لتوحيد الجهود الوطنية، لكي يتم الالتفات بجدية أكبر إلى تلك المنطقة وأهلها بما يتناسب مع بشاعة هذه الجريمة.

الاتحاد الوطني الكوردستاني يحرص دوما على الاهتمام بسنجار، لكي نعمل جميعاً معاً -بعيداً عن الصراعات السياسية- من أجل محو آثار تلك الجريمة ونكون بارقة أمل لمستقبل أفضل لهم.

بافل جلال طالباني
رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني

ندعو إلى اعتراف دولي بالإبادة الجماعية ضد الإيزيديين

وجه رفعت عبدالله نائب رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني الأحد ٢٠٢٦/٨/٢ رسالة بمناسبة الذكرى الثانية عشرة للإبادة الجماعية التي تعرض لها الإخوة الإيزيديون، فيما يأتي نص الرسالة:

ننحني اجلالا واكباراً لجميع ضحايا جريمة الإبادة الجماعية ضد الكورد الإيزيديين في سنجار، التي ارتكبها إرهابيو داعش بكل وحشية لطمس الهوية القومية والدينية للايزيديين.

استخدم الإرهابيون كل الوسائل المعادية للقيم الدينية والإنسانية لتدمير التركيبة السكانية وثقافة التعايش والديني التي تعود لآلاف السنين في المنطقة، لكن الإيزيديين الشجعان في سنجار واطرافها دافعوا كما كانوا دائماً عن الإنسانية والتعايش وثقافة التسامح.

بهذه المناسبة، ندعو إلى اعتراف دولي بالإبادة الجماعية للإيزيديين، ونؤكد دعمنا وحمايتنا لهم، فخدمتهم واجب وطني وإنساني يقع على عاتق الجميع.

السلام على أرواح ضحايا الإيزيديين والخزي والعار للإرهابيين.

رفعت عبد الله
نائب رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني

التكاتف لتلبية المطالب العادلة للمواطنين الإيزيديين

في الذكرى السنوية الثانية عشرة لإبادة أخواتنا وإخواننا الإيزيديين على يد إرهابيي داعش، نستذكر بإجلال وإكبار جميع ضحايا هذه الفاجعة الكبرى، ونؤكد ضرورة تكاتف الجهود والتضامن بين جميع الأطراف

الكوردستانية، على المستويين العراقي والدولي، من أجل تلبية المطالب العادلة للمواطنين الإيزيديين، وصون حقوقهم وضمان مستقبل آمن وكريم لهم.

قوباد طالباني
نائب رئيس مجلس الوزراء

دعم كامل لترسيخ حقوق الايزيديين

وأصدر المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكوردستاني بياناً بمناسبة الذكرى الثانية عشرة للإبادة الجماعية التي تعرض لها الإخوة الإيزيديون، فيما يأتي نص البيان:

الذكرى الاليمة لجريمة الابادة الجماعية ضد الإيزيديين في سنجار مؤلمةٌ لن ننساها أبداً، وستبقى وصمة عار على جبين مرتكبيها من داعش وكل من اصبح سببا في حدوث هذه الجريمة بتقصير وإهمال.

في هذه المناسبة، نؤكد مجدداً دعمنا لحماية ارواح وممتلكات اخواتنا واخواننا الايزيديين، لكي يعيشوا حياة كريمة في موطن أجدادهم الاصيل.

لمحو آثار جريمة الابادة الجماعية المؤلمة ضد الإيزيديين، تحتاج سنجار واطرافها إلى المزيد من إعادة الإعمار والتعويض للضحايا من خلال حكومة إقليم كوردستان والحكومة الاتحادية العراقية.

السلام على أرواح شهداء هذه الجريمة.

تحيةً لذوي الشهداء والضحايا والمتضررين من أيدي الغدر والابادة الجماعية في سنجار.

المكتب السياسي
الاتحاد الوطني الكوردستاني

حماية التنوع وضمان حقوق الإيزيديين مسؤولية وطنية

تحلّ علينا الذكرى السنوية لجريمة الإبادة الجماعية التي ارتكبها تنظيم د.ا . ع الإرهابي بحق أبناء الديانة الإيزيدية في سنجار والمناطق المحيطة بها، وهي جريمة مروعة ستبقى شاهداً على حجم الوحشية والإرهاب الذي استهدف الإنسان وكرامته وحقه في الحياة والعيش بأمان.

وفي هذه الذكرى الأليمة، يستذكر المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكوردستاني في بغداد ،الضحايا الأبرياء الذين فقدوا حياتهم والناجين من تلك الهجمات الوحشية والذين تعرضوا لأبشع الانتهاكات، مؤكداً أن هذه الجرائم لا تسقط بالتقادم، وأن إنصاف الضحايا وتحقيق العدالة مسؤولية وطنية وإنسانية.

وإن الاتحاد الوطني الكوردستاني يؤكد دعمه الكامل لأبناء شعبنا الإيزيدي، وحقهم في العيش بأمان وكرامة، والعودة الطوعية والآمنة إلى مناطقهم، وإعادة إعمار مدنهم وقراهم، وتعويض المتضررين، وضمان حقوقهم ومنع تكرار مثل هذه المآسي.

ونجدد دعوتنا إلى ترسيخ ثقافة التعايش والسلام وقبول الآخر، وحماية التنوع الديني والقومي في العراق، باعتباره ثروة وطنية وإنسانية، والعمل المشترك من أجل عراق يسوده الأمن والاستقرار والعدالة والمساواة.

د. خالد شواني
المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكوردستاني في بغداد
٣ / آب ٢٠٢٦

وفد الاتحاد الوطني يشارك في مراسم الذكرى السنوية للإبادة الجماعية للإيزديين

وشارك وفد من الاتحاد الوطني الكوردستاني برئاسة عضو المجلس القيادي ومسؤول مركز نينوى لتنظيمات الحزب آراس محمد آغا، برفقة كل من مسؤول مركز شنكال السابق داود شيخ جندي والنائب بسمان نافخوش وعضوي مجلس محافظة نينوى محمد جاسم الكاكائي ووسام سالم ومجموعة من اعضاء وكوادر الاتحاد الوطني، الاثنين ٢٠٢٦/٨/٣، في الذكرى السنوية الـ ١٢ لفاجعة الإبادة الجماعية للكورد الايزيديين واحتلال سنجار من قبل تنظيم داعش الارهابي.

وجرت المراسم في قضاء شنكال بمشاركة وحضور العديد من الشخصيات الحكومية والحزبية والشخصيات الايزيدية من محافظة نينوى.

الرئيس بافل يهنئ الايزيديين ويجدد دعمه الكامل لهم

وكان السيد بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني قد وجه يوم الأحد ٢٠٢٦/٨/٢ رسالة تهنئة الى الإيزيديين بمناسبة عيد أربعينية الصيف، فيما يأتي نص الرسالة:

بمناسبة حلول عيد أربعينية الصيف أتقدم بأرق التهاني القلبية لجميع الأخوات والاخوة الايزيديين، نتمنى أن يقضوا هذا العيد في اجواء مليئة بالسعادة والأفراح.

نحن نؤكد دائماً دعمنا لحماية حقوق وتطلعات اخواتنا واخواننا الأيزيديين، ونعتبر استمرارنا في ترسيخ مطاليبهم من اولويات مهامنا الوطنية، من اجل حماية القيم العليا للتعايش الديني والقومي في بلدنا.

بافل جلال طالباني
رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني

عماد أحمد:

شنكال ... جرحٌ في قلب كوردستان واختبارٌ لضمير الإنسانية

*ترجمة: نرمين عثمان محمد /عن صحيفة كوردستاني نوى

بعض الأحداث لا تُسجَّل في صفحات التاريخ فحسب، ولا تتحول إلى غبارٍ تذروه السنون، بل تظل جرحًا لا يندمل في الضمير الحي للأمم. وتُعدُّ فاجعة شنكال واحدةً من تلك الجروح الملتهبة التي لا تزال تؤلم قلب كوردستان، وتضع ضمير الإنسانية أمام اختبارٍ حقيقي.

إن ما ارتكبته عناصر تنظيم داعش بحق الإيزيديين لم يكن مجرد قتلٍ لآلاف الأبرياء، بل كان محاولةً وحشيةً لمحو هويةٍ عريقة، واستئصال معتقداتٍ راسخة، وإلغاء تاريخٍ وذاكرةٍ لشعبٍ ثبتت جذوره في هذه الأرض منذ آلاف السنين.

في تلك الأيام الحالكة، ارتكب تنظيم داعش جريمةً بشعةً باسم الإسلام، بينما يبرأ الإسلام الحقيقي من تلك الجريمة براءةً تامة. فقد انتزع الأطفال من أحضان أمهاتهم، وقتل الشباب والشيوخ، وذبح رجال الدين، واختطف آلاف النساء والفتيات، وتعامل معهن كسلعٍ تُباع وتُشترى في الأسواق المظلمة، كما دمّر قراهم وبيوتهم ومعابدهم. ولم تكن تلك حربًا بين الأديان، بل جريمةً مكتملة الأركان ضد الإنسانية وكرامة الإنسان.

إن فاجعة شنكال لم تكن سوى امتدادٍ لسلسلة طويلة من حملات الاضطهاد والإبادات الجماعية التي ارتُكبت بحق الإيزيديين على مرّ القرون. ومع ذلك، كانوا في كل مرة ينهضون من جديد، كطائر العنقاء، من بين رماد

آلامهم، محافظين على هويتهم ومعتقداتهم.

ويُعد الإيزيديون إحدى أقدم الجماعات الدينية في هذه المنطقة، ويشكّل وجودهم جزءًا لا يتجزأ من النسيج الحضاري والتعددية الثقافية في كوردستان. ومن ثم، فإن حمايتهم ليست مسؤوليتهم وحدهم، بل هي مسؤولية أخلاقية وإنسانية تقع على عاتق كل من يؤمن بحق الإنسان في الحياة والحرية والكرامة.

لقد امتلأ تاريخ كوردستان بجراح الشوفينية والتطرف؛ فالأنفال، والقصف الكيميائي لمدينة حلبجة، وهدم القرى، والتهجير، ومحو الهوية، كلها ذكرياتٌ مريرة في ذاكرة هذا الشعب. ومن ذاق ويلات القتل الجماعي والإبادة الجماعية يدرك أكثر من غيره أنه لا يجوز أن تصبح أيــة أمــة أو جماعة ضحيةً للكراهية والتطرف مرةً أخرى.

واليوم، وعلى الرغم من التعقيدات السياسية والأمنية التي يشهدها العراق والمنطقة، لا تزال شنكال بحاجةٍ إلى الاستقرار، وإعادة الإعمار، وتحقيق العدالة، واستعادة الثقة. فالفراغ الأمني يُبقي الباب مفتوحًا أمام عودة التطرف. ولذلك، فإن حماية شنكال لا تعني حماية أرضٍ فحسب، بل تعني حماية أمن كوردستان والعراق، وصون تعدديتهما ومجدهما. كما أن هناك رسالةً سياسيةً واضحة إلى جميع الأطراف في كوردستان: فعندما تواجه أمةٌ خطر الإبادة، فإن أي انقسامٍ داخلي يُعد خطأً تاريخيًا، لأن الوحدة واستعادة الثقة هما أساس قوة الشعوب.

ويجب ألا تتحول شنكال إلى ساحةٍ للصراعات السياسية والعسكرية، كما لا ينبغي تحويل آلام أهلها إلى ورقة ضغطٍ أو وسيلةٍ للمساومة. بل يتعين على الجميع التعاون من أجل إعادة النازحين، وإحياء المدن والقرى المدمرة، وتوفير الأمن والاستقرار الدائمين. فالنازحون لا يعودون إلى ديارهم بالشعارات، وإنما يعودون عندما تُعاد إعمار بيوتهم، وتُستأنف أعمالهم، وتُفتح مدارسهم، ويطمئنون إلى مستقبلهم.

كما ينبغي للمجتمع الدولي ألا ينظر إلى فاجعة شنكال بوصفها مجرد مأساةٍ تاريخية، فمصير عددٍ من المفقودين لا يزال مجهولا، ولا تزال النساء الناجيات وشباب شنكال بحاجةٍ إلى دعمٍ طويل الأمد. فالعدالة ضرورة، لكنها وحدها لا تكفي، إذ إن التئام هذه الجراح لا يتحقق بمجرد معاقبة المجرمين، بل بإعادة بناء الحياة، وإنصاف الضحايا، واستعادة كرامتهم.

> **"ينبغي للمجتمع الدولي ألا ينظر إلى فاجعة شنكال بوصفها مجرد مأساةٍ تاريخية"**

إن شنكال ليس اسمًا لمنطقةٍ فحسب، بل هو اسمٌ لاختبارٍ مستمر للضمير الإنساني. فإذا لم يستخلص العالم بأسره الدروس من هذه الفاجعة، فإن خطر تكرار الجريمة سيظل قائمًا.

وأفضل تكريمٍ لضحايا شنكال لا يكون بذرف الدموع وحده، بل ببناء مستقبلٍ لا يُقتل فيه أي طفل بسبب هويته، ولا تُباع فيه أي امرأة، ولا يعيش فيه أي مجتمع تحت تهديد الإبـادة الجماعية، ولا يُستغل فيه الدين سلاحًا للنيل من كرامة الإنسان.

ويجب أن تصبح شنكال مصدر إلهامٍ للدفاع عن التعددية الثقافية، ومحاربة التطرف، والتكاتف من أجل صون حقوق الإنسان وكرامته، حتى نقول بصوتٍ واحد: إن هذه الإبادة لن تتكرر أبدًا، في أي مكان، وضد أي إنسان.

تعقيدات محلية وإقليمية تعرقل استقرار سنجار وإنصاف ضحايا الإبادة

أكد مسؤول بورد الإعلام للاتحاد الوطني الكوردستاني لطيف نيرويي، الاثنين، أن شبكة من التعقيدات تقف وراء تعثر تطبيع الأوضاع في سنجار، فيما جدد الدعوة لحكومتي الإقليم والاتحادية إلى تعويض ضحايا إبادة الايزديين.

وقال نيرويي في تصريح لـ(PUKMEDIA) على هامش ندوة حوارية بعنوان (سنجار، الجرح المزمن) لبحث المعاناة الإنسانية التي يعيشها قضاء سنجار إنه «منذ اللحظات الأولى للمأساة، وقف الاتحاد الوطني الكوردستاني بكل ثبات ضد الإبادة الجماعية التي استهدفت الإيزديين، مجدداً مطالبته للحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كوردستان بتحمل مسؤولياتهما في معاقبة المجرمين، وتعويض المتضررين، وإعادة الحياة وبناء البنية التحتية في سنجار لتهيئة الأجواء لعودة آمنة للنازحين».

وأضاف أنه «في ملف الضحايا من النساء والفتيات، قاد الاتحاد حراكاً تشريعياً مكثفاً عبر نوابه ورئاسة الجمهورية لإنصاف هذه الشريحة، غير أن القانون لم يجد طريقه للتنفيذ الكامل»، معتبرا أن «تعثر تطبيع الأوضاع في سنجار هو انعكاس مباشر لشبكة من التعقيدات المجتمعية، والدينية، والجغرافية، والسياسية المحتدمة داخلياً وإقليمياً، وهي التي تقف جداراً عازلاً أمام أي حلول مشتركة وشاملة للمدينة».

يذكر أن الندوة التي حاضر فيها نيرويي، ركزت على الأبعاد الإنسانية والقانونية للمظلومية الإيزيدية، مستعرضةً عمق الجرح المزمن الذي ما زال ينزف في سنجار جراء غياب الإعمار الحقيقي، وتأخر عودة آلاف النازحين إلى ديارهم.

وتناولت الندوة أيضا، الجهود القانونية والتوثيقية الجارية محلياً ودولياً للاعتراف الكامل بجرائم الإبادة الجماعية ومحاسبة الجناة، لضمان إنصاف الضحايا وذويهم ومداواة ندوب هذه الفاجعة الإنسانية.

قوة البيشمركة ووحدة المؤسسات الأمنية ضمانة أمن كوردستان

في ظل المتغيرات الأمنية المتسارعة التي تشهدها المنطقة، يواصل الاتحاد الوطني الكوردستاني تأكيد دعمه للمؤسسات العسكرية والأمنية بوصفها الركيزة الأساسية لحماية أمن إقليم كوردستان واستقراره.

وفي هذا الإطار، أجرى السيد رفعت عبد الله، نائب رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني، سلسلة لقاءات ميدانية مع قيادات قوات الكوماندو، ومكافحة الإرهاب، وبيشمركة الدفاع والنجدة، وقيادة قوات (٧٠)، مجدداً التأكيد على أهمية تطوير القدرات العسكرية، وتعزيز الجاهزية، وترسيخ مفهوم القوة الوطنية الموحدة القادرة على مواجهة التحديات وصون الأمن والاستقرار، مع الإشادة بما تقدمه هذه القوات من تضحيات في ميادين الحرب وأدوارها الحيوية في ترسيخ السلم والأمن.

الاشادة بدور قوات الكوماندو في الحرب والسلم

زار السيد رفعت عبد الله، نائب رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني، الاربعاء ٢٠٢٦/٨/٥ قيادة قوات كوماندو كوردستان، حيث كان في استقباله ديار عمر، قائد قوات الكوماندو.

وجرى خلال اللقاء، الذي حضرته السيدة شاناز إبراهيم أحمد، عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكوردستاني، بحث دور قوات الكوماندو ومهامها، حيث أشاد نائب رئيس الاتحاد بالدور الذي تضطلع به هذه القوات في الدفاع والمقاومة من أجل حماية أرض كوردستان المقدسة.

وأكد رفعت عبد الله أن جهود قوات الكوماندو وتضحياتها في مختلف المراحل محل تقدير، مشيرا إلى أن دورها لا يقتصر على أوقات المواجهات، بل يشمل أيضا تقديم الدعم والمساندة خلال فترات السلم.

الاشادة بدور قوات مكافحة الارهاب في انجاز مهامهم بمسؤولية

زار السيد رفعت عبد الله، نائب رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني، الاربعاء ٢٠٢٦/٨/٥ مديرية مكافحة الإرهاب، حيث كان في استقباله السيد وهاب حلبجيي، القائد العام لقوات مكافحة الإرهاب.

وخلال اللقاء، أشاد نائب رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني بالدور المهم الذي تضطلع به قوات مكافحة الإرهاب في مواجهة التنظيمات الإرهابية وحماية الأمن والاستقرار، مثمناً تضحياتها وجهودها في مختلف المهام.

وأكد رفعت عبد الله أهمية استمرار التعاون والعمل المشترك مع الشركاء والتحالف الدولي، من أجل مواصلة مكافحة الإرهاب والقضاء على مصادره وتجفيف جذوره، بما يسهم في تعزيز الأمن والاستقرار.

زيارة قيادة قوات بيشمركة الدفاع والنجدة

زار السيد رفعت عبد الله، نائب رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني، الاربعاء ٢٠٢٦/٨/٥ قيادة قوات بيشمركة الدفاع والنجدة، حيث كان في استقباله اللواء الركن رزكار جبار محمد، قائد قيادة قوات بيشمركة الدفاع والنجدة.

وخلال اللقاء، أكد نائب رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني أهمية تمكين وتطوير قدرات قوات البيشمركة، بما يعزز جاهزيتها لأداء دورها البطولي في حماية الشعب الكوردي وكوردستان، باعتبارها درعا دفاعيا في مواجهة التحديات.

وأشار رفعت عبد الله إلى ضرورة دعم هذه القوات وتوفير الإمكانات اللازمة لها، تقديراً لما تقدمه من جهود وتضحيات في سبيل الدفاع عن الأمن والاستقرار.

دعم الاتحاد الوطني لبناء قوة وطنية موحدة

زار السيد رفعت عبد الله، نائب رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني، الاربعاء ٢٠٢٦/٨/٥ قيادة قوات (٧٠)، حيث كان في استقباله الفريق الركن عمر صالح، قائد قوات (٧٠).

وخلال اللقاء، أكد رفعت عبد الله دعم الاتحاد الوطني الكوردستاني لجهود بناء قوة وطنية موحدة ومنضبطة، تعتمد على الأسس العلوم العسكرية، وتستند إلى مبدأ التوازن والحفاظ على القيم العليا لبيشمركة كوردستان.

وأشار نائب رئيس الاتحاد إلى أهمية تطوير قدرات قوات البيشمركة وتعزيز دورها في حماية أمن واستقرار كوردستان، بما ينسجم مع تطلعات الشعب الكوردي.

رسالة واضحة ومطمئنة إلى شعب كردستان وإلى القوات الأمنية

القيادة السياسية تقف إلى جانب حماة الأمن والاستقرار في جميع الظروف

في إطار الاهتمام بالأوضاع الأمنية واستقرار المنطقة، أجرت السيدة شاناز إبراهيم أحمد، عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني، سلسلة من الزيارات الميدانية إلى عدد من القيادات والمؤسسات العسكرية والأمنية في محافظة السليمانية، حيث اطلعت على آخر المستجدات الأمنية، وأكدت أهمية تعزيز الجاهزية ودعم القوات الأمنية والبيشمركة في ظل التطورات الإقليمية والدولية الراهنة.

وفي إطار الاهتمام بالأوضاع الأمنية واستقرار المنطقة، زارت السيدة شاناز إبراهيم أحمد، عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني، عدداً من القيادات والمؤسسات العسكرية والأمنية في السليمانية.

وفي المحطة الأولى، زارت القيادة العامة لقوات (٧٠)، حيث كان في استقبالها الفريق الركن عمر صالح حسن، قائد قوات (٧٠)، وعدد من الضباط.

وجرى خلال اللقاء بحث آخر المستجدات الأمنية، ولا سيما في ظل الحرب والصراعات الإقليمية والدولية التي امتدت تداعياتها إلى إقليم كردستان.

وكذلك زارت قيادة قوات الكوماندو الكردستانية، وكان في استقبالها قائد القوات ديار عمر.

وخلال اللقاء، وبحضور الرفيق رفعت عبد الله، نائب رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني، جرى بحث آخر التطورات الأمنية في إقليم كردستان والعراق والمنطقة، مع التأكيد على أهمية الدور الذي تؤديه هذه القوات بوصفها قوة مؤثرة

في ترسيخ الأمن والاستقرار.

**كما زارت السيدة شاناز إبراهيم أحمد، عضو المكتب السياسي، قيادة قوات بيشمركة الدفاع والإنقاذ، حيث كان في استقبالها اللواء الركن رزكار جبار محمد، قائد القوات، إلى جانب عدد من الضباط والمراتب.

وخلال الزيارة، اطلعت السيدة شاناز على سير العمل، وأشادت بالدور الذي تؤديه قوات هذه القيادة في حماية السليمانية، وقالت:»في ظل هذا الوضع غير المرغوب فيه، وما تخلّفه الحرب والصراعات في المنطقة من تداعيات، كان قلبي معكم دائماً، وأتمنى لكم السلامة.»

وفي إطار زياراتها الميدانية اليوم في مدينة السليمانية، زارت السيدة شاناز إبراهيم أحمد، عضو المكتب السياسي، قيادة قوات الدعم الثانية، حيث التقت بالفريق الركن مريوان حمه أمين، قائد القوات، وعدد من كبار الضباط.

وجرى خلال الزيارة الحديث عن دور قوات الدعم الثانية باعتبارها إحدى القيادات العسكرية المهمة في الدفاع عن أرض كردستان، والتصدي للتهديدات الأمنية.

كما تمت مناقشة الجهود المبذولة للحفاظ على استقرار المنطقة وهدوئها، والتأكيد على الجاهزية الدائمة لمواجهة أي خطر محتمل.

**وفي خطوة وطنية ومسؤولة، شهد مقر القيادة العامة في مدينة السليمانية اليوم حراكاً يعكس الوفاء والاهتمام برفع معنويات القوات الأمنية التي تعرض أفرادها للمخاطر دفاعاً عن الأمن والاستقرار.

وفي هذا الإطار، زارت السيدة شاناز إبراهيم أحمد، عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني، المقر الرئيسي لجهاز مكافحة الإرهاب، حيث التقت بمديره العام وهاب حلبجةيي، وعدد من قادة الجهاز.

وخلال اللقاء، أعربت السيدة شاناز عن سرورها لسلامة ضباط ومنتسبي جهاز مكافحة الإرهاب بعد الهجمات التي استهدفت خلال الفترة الماضية بعض مقراتهم نتيجة اتساع رقعة الحروب الإقليمية.

من جانبه، وصف القائد وهاب حلبجيي زيارة السيدة شاناز بأنها تمثل دعماً معنوياً كبيراً لقوات الجهاز.

ويُشار إلى أن هذه الزيارة حملت رسالة واضحة ومطمئنة إلى شعب كردستان وإلى القوات الأمنية، مفادها أن القيادة السياسية تقف إلى جانب حماة الأمن والاستقرار في جميع الظروف.

**وفي المحطة الأخيرة من جولتها الميدانية في مدينة السليمانية، زارت السيدة شاناز إبراهيم أحمد، عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني، قوة بيشمركة النساء، حيث كان في استقبالها العميد ريزان رشيد فرج، قائد الوحدة (٧٣٥)، بحفاوة.

وخلال الزيارة، قدم العميد ريزان وعدد من الضباط عرضاً شفهياً تناول أوجه النقص في المباني والاحتياجات العسكرية، إلى جانب المطالبة بتعزيز القوة من الناحيتين المهنية والمعنوية.

وفي هذا السياق، وصفوا السيدة شاناز بأنها سند حقيقي لقوة بيشمركة النساء، معربين عن أملهم في أن تسهم في تلبية مطالبهم.

وبعد أن اطلعت ميدانياً على عدد من الأقسام والشعب التابعة للقيادة، تعهدت السيدة شاناز بمتابعة هذه المطالب بجدية، والعمل على توفير مقر يليق بحجم الدور الكبير الذي تؤديه هذه القوات، أسوة ببقية قوات وزارة البيشمركة في إقليم كردستان.

S.M.G.RIZGAR

تحذيرات من موجة تعريب جديدة

احتضنت مدينة السليمانية، الأربعاء، ندوة نظمها مركز الدراسات العامة للاتحاد الوطني الكوردستاني تحت عنوان «كركوك والمناطق الكوردستانية.. المخاطر من تعريب جديد»، بمشاركة رئيس هيئة المناطق الكوردستانية خارج إدارة الإقليم، السيد فهمي برهان.

وخلال الندوة، استعرض برهان التحديات والمخاطر التي تواجه المناطق الكوردستانية خارج إدارة الإقليم، محذراً مما وصفه بـ»موجة تعريب جديدة» تستهدف عدداً من المناطق، من بينها كركوك، وخانقين، وطوزخورماتو، وسنجار، وزمار، وسهل نينوى.

وأوضح رئيس الهيئة الجهود والتحركات التي تبذلها لمواجهة هذه الإجراءات، مؤكداً ضرورة توحيد المواقف بين القيادة الكوردستانية، وحكومة إقليم كوردستان، والكتل السياسية، والنخب الأكاديمية والثقافية، والتمسك بالمسار الدستوري كوسيلة لحماية الهوية الديموغرافية للمناطق الكوردستانية.

من جانبهم، أكد المشاركون في الندوة أهمية العمل على إعداد استراتيجية كوردية موحدة وشاملة، تهدف إلى حماية الهوية الكوردستانية وتعزيز الحقوق الدستورية لسكان كركوك وباقي المناطق المتنازع عليها خارج إدارة الإقليم.

لقاءات وبيانات الفخامة..

رئيس الجمهورية يواصل حراكه لترسيخ الاستقرار وبناء الدولة

ويجدد الدعوة إلى ترسيخ قيم الدولة وتعزيز الشراكات الوطنية والدولية

واصل رئيس الجمهورية، السيد نزار ئاميدي، نشاطه الوطني والدستوري عبر سلسلة من الرسائل واللقاءات التي عكست حضور الرئاسة في مختلف الملفات الوطنية والدينية والدبلوماسية والسياسية.

فمن استحضار القيم الإنسانية والوطنية في ذكرى أربعينية الإمام الحسين (عليه السلام)، وتهنئة أبناء الديانة الإيزيدية بعيدهم، والإشادة بدور الإعلام المهني، إلى استقبال السفراء الجدد وبحث سبل تعزيز علاقات العراق الخارجية، فضلاً عن لقاء عدد من القيادات السياسية لبحث تطورات المشهد الداخلي، أكدت تحركات رئيس الجمهورية أهمية ترسيخ الوحدة الوطنية، وتعزيز الحوار، ودعم مؤسسات الدولة، بما يسهم في حماية استقرار العراق وترسيخ حضوره الإقليمي والدولي.

رئيس الجمهورية يشارك في اجتماع ائتلاف إدارة الدولة

شارك فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي، ليلة أمس الأربعاء ٥ آب ٢٠٢٦، في الاجتماع الدوري السابع والثلاثين لائتلاف إدارة الدولة،

الذي استضافه رئيس مجلس الوزراء السيد علي فالح الزيدي في القصر الحكومي، بحضور رئيس مجلس النواب السيد هيبت الحلبوسي، ورئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي فائق زيدان، ورئيس إقليم كردستان العراق السيد نيجيرفان بارزاني، إضافة إلى قادة الائتلاف من القوى الوطنية العراقية، حيث جرت مناقشة مجمل الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية والخدمية في البلاد، والتطورات الإقليمية وانعكاساتها على العراق.

واستعرض السيد رئيس مجلس الوزراء، في مستهل الاجتماع، جهود تعزيز الأمن والاستقرار، وتحسين الخدمات، وتنفيذ المنهاج الوزاري، ومواجهة التحديات الاقتصادية والمالية، مؤكداً أن الحكومة تضع حماية مصالح المواطنين في مقدمة أولوياتها.

وأكد ائتلاف ادارة الدولة دعمه لمواصلة الجهود لحفظ الأمن والاستقرار، والجهود الرامية الى حصر السلاح بيد الدولة وفقاً للمنهاج الوزاري الذي صوت عليه مجلس النواب، وأصبح قانوناً نافذاً، ومنع استخدام الأراضي العراقية منطلقاً للاعتداء على دول الجوار أو زج العراق في صراعات لا تخدم مصالح شعبه.

وعدّ الائتلاف أن من يقوم بهذا السلوك، إنما يرتكب جريمة تهديد أمن البلاد، وسيكون من بين الخارجين عن القانون الذين يجب محاربتهم، وفقاً لمواد الدستور التي تحظر استخدام السلاح خارج ارادة الدولة، او تشكيل اي تنظيم مسلح خارج القوات المسلحة الرسمية.

وفي الوقت الذي أدان فيه المجتمعون الاعتداءات التي تعرضت لها قطعات القوات المسلحة العراقية واستشهاد عدد من منتسبيها، فإنهم دعوا الى الالتزام بتوقيتات خطوات حصر السلاح بعد ٣٠ ايلول ٢٠٢٦، والتي سيتم التعامل بعدها بقانون مكافحة الارهاب مع اي سلوك مسلح خارج اطار الدولة.

كما ناقش الاجتماع الأوضاع الاقتصادية والمالية، وضرورة اتخاذ الإجراءات الكفيلة بضمان استمرار الخدمات والمشروعات الأساسية، وتنويع منافذ تصدير النفط، وتعزيز الإيرادات غير النفطية، ومكافحة الهدر والتهريب والفساد.

وعلى الصعيد الإقليمي، أكد الاجتماع دعم العراق لمساعي التهدئة والحوار في المنطقة، ورفضه استخدام القوّة في تسوية النزاعات، واستعداده لأداء دور إيجابي في تقريب وجهات النظر بين أطراف الصراع، بما يسهم في حفظ الأمن الإقليمي وحماية المصالح المشتركة.

كما ناقش المجتمعون تطوّرات الأوضاع في دول الجوار، وأكدوا أهمية تعزيز أمن الحدود، ومكافحة الإرهاب والمخدرات والجريمة المنظمة، وتطوير علاقات العراق مع الدول الجارة والإقليمية والدولية على أساس المصالح المتبادلة واحترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

وفي ختام الاجتماع دعا الائتلاف الى الاسراع باستكمال تشكيل الحكومة، وارسال البرنامج الحكومي الى مجلس النواب لمناقشته واقراره.

الدائرة الإعلامية
الأربعاء ٥ آب ٢٠٢٦

رسالة بمناسبة في أربعينية الإمام الحسين (عليه السلام)

استذكر رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي، اليوم الثلاثاء ٣ آب ٢٠٢٦، في أربعينية الإمام الحسين (عليه السلام) قيم الحق والعدل والتضحية التي جسدها.وقال فخامته في بيان:

«في أربعينية الإمام الحسين (عليه السلام)، نستحضر قيم الحق والعدل والتضحية التي جسدها، ونستلهم من سيرته الصبر والثبات والعمل من أجل الإنسان وكرامته. وقد بقيت رسالته حيّة لأنها كانت دعوةً إلى الإصلاح ونبذ الظلم والتمسك بالمبادئ.

واليوم، ونحن نواجه تحديات وتنتظرنا استحقاقات، فإننا أحوج ما نكون إلى ترسيخ هذه القيم من خلال تعزيز وحدتنا الوطنية وتغليب مصلحة الوطن وبناء دولة يسودها القانون والعدالة وتحفظ كرامة جميع العراقيين.

تحية تقدير إلى قواتنا الأمنية بجميع تشكيلاتها وإلى جموع المتطوعين والكوادر الصحية والخدمية، وكل من يشارك في خدمة الزائرين وتأمين هذه المناسبة المباركة. كما نُحيي ملايين الزائرين إلى كربلاء المقدسة سائلين الله تعالى أن يحفظهم ويحفظ جميع العراقيين من كل سوء ومكروه.».

تهنئة الايزديين بعيد اربعينية الصيف

وجّه رئيس الجمهورية نزار آميدي رسالة تهنئة بمناسبة عيد الأربعينية الصيفية، أعرب فيها عن أحرّ التهاني والتبريكات إلى أبناء الديانة الإيزيدية في العراق والعالم، متمنياً لهم أن يحلّ العيد عليهم بالخير والسلام والأمان والاستقرار. وفيما يأتي نصها:

بسم الله الرحمن الرحيم

بمناسبة عيد اربعينية الصيف، أتقدم بأحرّ التهاني والتبريكات إلى جميع الأخوات والإخوة الإيزيديين في العراق والعالم.

آمل أن يحتفل المواطنون الإيزيديون الأصيلون في العراق بأعيادهم ومناسباتهم في أجواء يسودها الأمن والاستقرار والطمأنينة والازدهار.

عيدكم مبارك، وأتمنى لكم دوام الخير والسعادة.

نزار آميدي
رئيس الجمهورية
٢٠٢٦/٨/٢

استقبال الأمين العام لحركة عصائب أهل الحق

استقبل فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي، الأربعاء الموافق ٥ آب ٢٠٢٦، في بغداد، الأمين العام لحركة عصائب أهل الحق، سماحة الشيخ قيس الخزعلي.

وجرى، خلال اللقاء، استعراض مجمل الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية في البلاد، إلى جانب بحث سبل دعم الحكومة في تنفيذ برنامجها الوزاري بما يحقق تطلعات المواطنين.

وأكد فخامة رئيس الجمهورية أهمية تعميق أسس التفاهم بين القوى السياسية، وتكثيف الجهود المشتركة

لترسيخ الأمن والاستقرار، ودعم مؤسسات الدولة، بما يهيئ بيئة ملائمة للمضي في تحقيق التنمية وتلبية تطلعات المواطنين، مشيرًا إلى أن المرحلة الحالية تتطلب تغليب المصلحة الوطنية، وتوحيد الصف، والعمل بروح المسؤولية للحفاظ على وحدة العراق وسيادته.

من جانبه، أكد الشيخ قيس الخزعلي أهمية مواصلة الحوار والتنسيق بين القوى الوطنية، ودعم كل ما من شأنه تعزيز استقرار العراق، وحفظ مصالح شعبه، والإسهام في تجاوز التحديات الراهنة، ودفع عجلة البناء والتنمية.

تهنئة صحيفة المدى

بمناسبة الذكرى الثالثة والعشرين لتأسيس صحيفة المدى، أتقدم بأصدق التهاني والتبريكات إلى أسرة تحرير الصحيفة وجميع العاملين فيها، متمنياً لهم دوام النجاح والتوفيق.

على مدى سنوات شكّلت المدى حضوراً بارزاً في المشهد الإعلامي والثقافي العراقي وأسهمت في ترسيخ قيم الصحافة الحرة والمسؤولة ووفّرت مساحة للكلمة الصادقة والحوار البنّاء، بما يعزز الوعي الوطني ويخدم المصلحة العامة.

إن الإعلام المهني الحر شريك أساسي في بناء الدولة وترسيخ الديمقراطية وكل تجربة صحفية جادة تُسهم في نقل الحقيقة وتعزيز ثقافة المسؤولية تستحق كل التقدير والدعم.

كل عام وصحيفة المدى وأسرتها بألف خير مع خالص الأمنيات بمزيد من العطاء والنجاح.

نزار ئاميدي
رئيس الجمهورية
الأربعاء ٥ آب ٢٠٢٦

استقبال سفيري العراق لدى مملكة إسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية

استقبل فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي، في قصر السلام ببغداد، وفي لقاءين منفصلين، السفير علي شمران بمناسبة تسنّم مهامه الدبلوماسية سفيراً لجمهورية العراق لدى مملكة إسبانيا، والسفير كريكور ديرهاكوبيان بمناسبة تسنّم مهامه الدبلوماسية سفيراً لجمهورية العراق لدى الولايات المتحدة الأمريكية.

وأكد فخامة رئيس الجمهورية أن تمثيل العراق مسؤولية وطنية كبيرة تستوجب العمل على ترسيخ صورته الإيجابية، وتعزيز علاقاته مع الدول الشقيقة والصديقة على أساس الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة.

وأضاف فخامته أن سفارات العراق في الخارج تضطلع بمهمة وطنية تتمثل في عكس الصورة الحضارية للبلاد، الأمر الذي يحمّلها مسؤولية مضاعفة في رعاية شؤون الجاليات العراقية، والدفاع عن مصالح العراق، وتعزيز حضوره في مختلف المحافل الدولية، متمنياً للسفيرين التوفيق والسداد في أداء مهامهما.

من جانبهما، أعرب السفيران علي شمران وكريكور ديرهاكوبيان عن بالغ شكرهما وامتنانهما لفخامة رئيس الجمهورية، مؤكِدَين حرصهما على بذل أقصى الجهود لتعزيز العلاقات الثنائية بين جمهورية العراق وكلٍّ من مملكة إسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وتطوير التعاون المشترك في مختلف المجالات.

ما بعد الأربعين.. كيف تتحول القيم إلى مؤسسات؟

*شبكة النبأ المعلوماتية

كل عام، تنتهي المسيرة، وتُطوى المواكب، ويعود الملايين إلى بيوتهم. غير أن السؤال الحقيقي لا يسير مع الزائر إلى منزله، بل يبقى واقفا على الطريق ينتظر الإجابة: ماذا بقي من الأربعين بعد الأربعين؟ إذا بقيت الذكريات وحدها، فقد كسبنا تجربة روحية عظيمة. وإذا بقيت القيم تتحرك داخل المدارس، والجامعات، والدوائر، والبيوت، ومؤسسات الدولة، فقد كسبنا مشروعا حضاريا طويل الأمد...

في مساء اليوم الأخير من زيارة الأربعين، كان أحد المتطوعين يفكك خيمة خدمية أقيمت على جانب الطريق. بقي يعمل ساعات طويلة بعد أن غادر آخر الزائرين، يجمع الكراسي، ويرتب أدوات الطبخ، وينظف المكان

حتى عاد كما كان قبل أيام. سأله شاب يقف بالقرب منه: «انتهت الزيارة... لماذا ما زلت تعمل بهذا الحماس؟» ابتسم الرجل وقال بهدوء: «الزيارة انتهت... لكن الأخلاق التي تعلمناها فيها لا يجوز أن تنتهي.» ربما كانت هذه العبارة البسيطة تختصر السؤال الأكبر الذي يواجه المجتمع بعد كل أربعين: ماذا نفعل بكل هذه الطاقة الأخلاقية التي تظهر خلال أيام الزيارة؟ هل تبقى تجربة موسمية تنتهي بانتهاء المسير؟ أم تتحول إلى مشروع اجتماعي دائم يعيد تشكيل طريقة إدارتنا للحياة؟

السؤال لا يتعلق بالشعائر، وإنما بما تتركه من أثر في المجتمع. فالأمم لا تتغير لأن لديها مناسبات عظيمة فقط، وإنما لأنها تعرف كيف تحوّل القيم التي تنتجها تلك المناسبات إلى مؤسسات، وإلى أنظمة عمل، وإلى ثقافة يومية تستمر طوال العام.

حين تصبح القيم قوة إنتاج

من يراقب زيارة الأربعين بعين الباحث الاجتماعي يلاحظ ظاهرة تستحق التوقف طويلا. خلال أيام معدودة، تعمل آلاف المواكب، وعشرات الآلاف من الفرق التطوعية، وملايين الأفراد في منظومة شديدة التعقيد، تقدم الطعام، والمبيت، والإسعاف، والنقل، والإرشاد، والنظافة، وتنظيم الحشود، دون وجود هيكل إداري مركزي يدير كل هذه التفاصيل. هذا النجاح لا يولد من فراغ.

إنه نتيجة منظومة قيم صنعت الثقة، ورسخت روح المسؤولية، وجعلت الإنسان يشعر أن نجاح الآخر جزء من نجاحه. وهنا يبرز سؤال يتجاوز حدود المناسبة: إذا كانت هذه القيم قادرة على إدارة واحدة من أكبر التجمعات البشرية في العالم، فلماذا لا تتحول إلى منهج دائم في إدارة مؤسساتنا ومدارسنا ومدننا؟

الفرق بين القيمة والسلوك

المجتمعات لا تعاني غالبا من نقص القيم، وإنما من ضعف تحويلها إلى سلوك منظم. فالجميع يتحدث عن التعاون. والجميع يؤمن بأهمية الأمانة. والجميع يمتدح العمل التطوعي. لكن المسافة بين الإيمان بالقيمة وتحويلها إلى نظام عمل هي المسافة التي تصنع الفرق بين مجتمع يستهلك المبادئ ومجتمع ينتج الحضارة. زيارة الأربعين تمنحنا نموذجا عمليا لهذه الفكرة. فالكرم لا يبقى شعارا، وإنما يتحول إلى مطبخ يعمل أربعا وعشرين ساعة. والنظافة لا تبقى نصيحة، وإنما تتحول إلى فرق تجوب الطريق باستمرار. والإيثار لا يبقى خطبة دينية، وإنما يصبح سلوكا يوميا حين يفسح شاب مكانه لشيخ كبير، أو يؤجل خادم طعامه حتى يطمئن إلى أن الزائر تناول وجبته. القيمة هنا تتحول إلى ممارسة، والممارسة تتحول إلى ثقافة.

المبادرات الفردية... الثروة التي لا تُستثمر

بعد انتهاء الزيارة يعود ملايين الناس إلى أعمالهم ومدنهم. وتعود معهم خبرات هائلة في التنظيم، والعمل الجماعي، وإدارة الوقت، والتواصل، وتحمل المسؤولية. لكن هذه الخبرات غالبا ما تتفرق مع انتهاء الموسم. وهنا تكمن واحدة من أكبر الفرص الضائعة. فالمجتمع الذي يستطيع أن ينتج هذا الحجم من المبادرات التطوعية

يمتلك رأس مال اجتماعيا هائلا، يحتاج فقط إلى مؤسسات تعرف كيف تستثمره. في كثير من دول العالم، تتحول الخبرات التطوعية إلى برامج تدريب، وسجلات مهنية، ومشروعات مجتمعية، وسياسات عامة. أما عندنا، فكثير من تلك الخبرات تبدأ من الصفر في كل عام، وكأن السنوات السابقة لم تكن موجودة.

من الخدمة إلى الإدارة

اللافت في الأربعين أن آلاف الأشخاص يمارسون الإدارة دون أن يحملوا هذا الوصف. فالشاب الذي ينظم حركة الزائرين يدير فريقا. والمرأة التي تشرف على مطبخ كبير تدير سلسلة إنتاج كاملة. والمتطوع الذي ينسق توزيع المياه يتعامل مع اللوجستيات بصورة عملية. هذه المهارات ليست مرتبطة بالمناسبة وحدها. إنها خبرات يمكن أن تتحول إلى طاقات إنتاج في المدارس، والجامعات، والدوائر الحكومية، والمؤسسات الأهلية. ولذلك لا ينبغي النظر إلى الأربعين بوصفها موسما للخدمة فقط، وإنما بوصفها مدرسة سنوية لبناء رأس المال البشري.

الاقتصاد يبدأ من الأخلاق

يركز كثير من الباحثين في التنمية على البنية التحتية، والاستثمار، والتمويل. وكلها عناصر مهمة. لكن التجارب العالمية تؤكد أن الاقتصاد يحتاج قبل ذلك إلى منظومة أخلاقية تنتج الثقة. فالمجتمع الذي يحترم الوقت تقل فيه كلفة الإنتاج. والمجتمع الذي يحترم القانون تقل فيه كلفة الرقابة. والمجتمع الذي يتعاون أفراده ترتفع فيه كفاءة المؤسسات. هذه القيم تظهر بوضوح في الأربعين.

ويبقى السؤال: لماذا نحصرها في موسم واحد؟ ماذا لو تعلمت المؤسسات من الطريق؟ الجامعات تستطيع دراسة نماذج الإدارة التطوعية التي تظهر في الزيارة. والمدارس تستطيع إدخال ثقافة الخدمة المجتمعية ضمن برامجها. والبلديات تستطيع الاستفادة من خبرات المتطوعين في حملات النظافة والتشجير. والمستشفيات تستطيع بناء شبكات تطوع صحية مستمرة. ووسائل الإعلام تستطيع توثيق التجارب الناجحة وتحويلها إلى ثقافة عامة. حين يحدث ذلك، تتحول الأربعين من مناسبة سنوية إلى مصدر دائم للأفكار والحلول.

الإعلام... من نقل الحدث إلى صناعة الأثر

بعد انتهاء الزيارة، ينشغل الإعلام غالبا بإحصاءات الأعداد وصور الحشود، غير أن المهمة الأكثر أهمية تبدأ بعد انتهاء الحدث. فالصحافة الجادة لا تكتفي بوصف ما جرى، وإنما تبحث عما يمكن أن يبقى. كم مبادرة تطوعية استمرت بعد الأربعين؟ كم مؤسسة نشأت من فكرة بدأت في موكب؟ كم شاب اكتشف قدراته القيادية خلال الخدمة؟ وكم تجربة يمكن أن تتحول إلى نموذج وطني في العمل المجتمعي؟ الإجابة عن هذه الأسئلة تجعل الإعلام شريكا في صناعة التنمية، لا مجرد ناقل للمشهد.

من المناسبة إلى المشروع الحضاري

القيم التي لا تجد طريقها إلى المؤسسات تظل معرضة للتراجع مع الزمن. أما حين تتحول إلى لوائح،

وبرامج، ومناهج تعليم، ومراكز تدريب، وسياسات عامة، فإنها تكتسب القدرة على الاستمرار. وهنا يكمن التحدي الحقيقي. فالنجاح ليس في أن ننتج مشاهد إنسانية عظيمة لأيام معدودة، وإنما في أن نجعل تلك المشاهد أسلوبا دائما لإدارة المجتمع.

إن الأربعين تقدم للعراق، وللعالم الإسلامي، مختبرا اجتماعيا حيا يثبت أن الإنسان قادر على التعاون، والإيثار، والانضباط، والعمل التطوعي، متى ما امتلك الدافع القيمي. ويبقى المطلوب أن تتحول هذه الطاقة الأخلاقية إلى طاقة تنموية.

توصيات عملية

*إنشاء مراكز بحثية تُعنى بدراسة الظواهر الاجتماعية والتنظيمية التي تنتجها زيارة الأربعين، وتحويل نتائجها إلى سياسات عامة.

*توثيق الخبرات الإدارية والتطوعية للمواكب والفرق الخدمية، والاستفادة منها في تدريب الشباب والمؤسسات.

*إدخال ثقافة التطوع والخدمة المجتمعية في المناهج التعليمية بوصفها ممارسة عملية، لا مادة نظرية.

*تأسيس منصات وطنية تربط المتطوعين الذين يشاركون في الأربعين بمبادرات خدمة المجتمع طوال العام.

*تشجيع الجامعات على إجراء دراسات تطبيقية حول رأس المال الاجتماعي والثقة المجتمعية التي تنتجها الزيارة.

*توجيه وسائل الإعلام نحو متابعة أثر القيم بعد انتهاء الزيارة، بدلا من الاكتفاء بتغطية الحدث أثناء وقوعه.

*تشجيع القطاعين العام والخاص على احتضان المبادرات التي ولدت في الأربعين وتحويلها إلى مشاريع مستدامة.

خاتمة

كل عام، تنتهي المسيرة، وتُطوى الخيام، ويعود الملايين إلى بيوتهم. غير أن السؤال الحقيقي لا يسير مع الزائر إلى منزله، بل يبقى واقفا على الطريق ينتظر الإجابة: ماذا بقي من الأربعين بعد الأربعين؟ إذا بقيت الذكريات وحدها، فقد كسبنا تجربة روحية عظيمة. وإذا بقيت القيم تتحرك داخل المدارس، والجامعات، والدوائر، والبيوت، ومؤسسات الدولة، فقد كسبنا مشروعا حضاريا طويل الأمد.

فالنهضات الكبرى لا تُقاس بعدد المشاركين فيها، وإنما بقدرتها على إعادة تشكيل المجتمع بعد انتهاء الحدث. والأربعين، بما تختزنه من رصيد أخلاقي وإنساني وتنظيمي، تمتلك من المقومات ما يجعلها مصدر إلهام لنموذج تنموي مختلف، يبدأ من الإنسان، ويستثمر القيم، ويحوّلها إلى مؤسسات، لأن الحضارة لا تُبنى بالمشاعر وحدها، وإنما حين تجد تلك المشاعر طريقها إلى العمل المنظم الذي يستمر بعد أن تنتهي المسيرة.

د. عدالت عبد الله:

الدعم الكُردستاني لمحاربة الفساد

لا آفة في التاريخ المعاصر أشد وأسوأ من آفة الفساد على المجتمعات البشرية، لا سيما في الدول التي ليس لها تاريخ مؤسساتي رقابي منظم وقوي، يتمتع بصلاحيات واسعة لمواجهته فالفساد لا يزعزع المجتمعات والأنظمة فحسب، وإنما يدمر الروابط المادية والمعنوية التي تقوم عليها علاقة الدولة بالمجتمع وثقة هذا الأخير بمؤسسات البلاد.

كما أن هذه الظاهرة تمثل روح التصدع التي عادة ما تزلزل بنية المجتمع بأفراده وجماعاته، ومؤسساته الاجتماعية، وطبقاته وفئاته المختلفة، فضلا عن تسببها في تراجع خطير للقيم والمعايير التي تنظم سلوك الأفراد داخل المجتمع.

والعراق، للأسف، من بين البلدان التي تشهد هذه الظاهرة بقوة، بل إنه مبتلى بها منذ زمن بعيد، وفي ظل أوضاع وظروف سياسية واقتصادية واجتماعية وإدارية مختلفة.

وإذا تركنا حقبة الاستبداد والدكتاتورية البعثية (١٩٦٨- ٢٠٠٣) جانبا باعتبارها حقبة فساد سياسي سوداء لا نظير لها في تاريخ البلد، وركزنا مباشرة على العراق الراهن، فيمكن إرجاع هذه الظاهرة إلى بدايات العملية السياسية في العراق، ودخول البلد في مأزق الاحتلال أولا، ثم إلى غياب الخبرة في إدارة الدولة الجديدة بوصفها إدارة قادرة على بسط الأمن والأمان، والحد من تداخل السلطات وتأثير مراكز النفوذ والقوة، علاوة على غياب

الرقابة النيابية الفاعلة وضعف الهيئات المستقلة المعنية بالنزاهة وحقوق الإنسان، والتي لم تكن- للأسف- يوما جزءا أصيلا من تراثنا السياسي والإداري، وربما باستثناء مراحل معينة من العهد الملكي (١٩٢١- ١٩٥٨)، ولم تكن موضع الرهان أصلا، ولا سيما مع هيمنة سلطة الأحزاب والجماعات المسلحة في عراق ما بعد الاحتلال، وفي ظل الفراغ الأمني والرقابي وغياب قضاء قادر على المحاسبة والمحاكمة.

وبعبارة أخرى، فإن عراقنا اليوم يتصدر قائمة أبرز الدول التي تعاني من هذه الآفة، وباتت ضرورة مواجهتها والحد منها من أهم المطالب المجتمعية وأكثرها إلحاحا، وهي مطالب لا يمكن المساومة عليها نظرا لنتائجها الكارثية على بنية المجتمع والدولة معا. كما أصبحت مواجهة هذه الظاهرة معيارا لتقويم وتقييم أي كابينة وزارية في البلد وأي رئيس يتولى قيادة العراق والسلطة التنفيذية فيه، إلى جانب المؤسسات الأخرى، كمجلس النواب والقضاء وسائر مرافق الدولة، والمؤسسات المستقلة التي تقع على عاتقها مسؤولية مكافحة الفساد.

وبخصوص الحملة الوطنية الحالية التي نلمسها في قرارات وإجراءات رئيس وزراء العراق تجاه الفساد المستشري في البلد، والدعم المعنوي الذي يتلقاه للمضي قدما فيها وعدم التراجع عنها تحت أي ضغوط أو إملاءات تصدر عن أطراف متضررة من محاربة الفساد، يمكننا القول إنها من أهم القضايا التي أصبحت موضع اهتمام العراقيين في المرحلة الراهنة، ومن أبرز المعطيات السياسية المشجعة التي أعادت الأمل إلى العملية السياسية في البلاد، وأكسبتها دعم مختلف مكونات المجتمع وشرائحه وطبقاته يوما بعد يوم، ولا سيما إذا لاحظنا أن هذه المرة تتخللها إجراءات وملاحقات قانونية مستمرة وعملية، تتزايد معها أعداد الملفات التي تكشف حجم ونسب الفساد الكبيرة التي يجري رصدها والمتورطين فيها، وأسماء بارزة لم يكن من السهل أو المتوقع أن تطالها الإجراءات والاعتقالات بفعل مواقع أصحابها في الدولة ومؤسساتها.

كما أن هذه الحملة أعادت الثقة فعلا إلى الدولة وهيبتها، ووجهت ضربة معنوية قوية إلى الجهات الداعمة للفساد والفاسدين، وأجبرتها على التبرؤ بصورة مباشرة أو ضمنية، من العناصر القريبة منها والمتورطة في سلب المال العام ونهبه، بل وإعلان دعمها للدولة والإجراءات التي تقوم بها في هذا الخصوص.

> **الشارع الكردستاني، يطالب الحكومة العراقية بتوسيع إجراءاتها وملاحقاتها**

ويضاف إلى ذلك الدعم الشعبي الواسع الذي يعبر عن نفسه عبر وسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي، ولا سيما دعم الشارع الكُردستاني، الذي يطالب هو الآخر الحكومة العراقية بتوسيع إجراءاتها وملاحقاتها، ومواجهة أي فاسد أو ملفات فساد، سواء أكان ذلك في بغداد أم البصرة أم أربيل أم في مناطق أخرى من كُردستان العراق.

ويعبر هذا الدعم، دون أدنى شك، عن وحدة البلاد والعباد، وعن المعاناة التي تمثل قاسما مشتركا بين أبناء الوطن الواحد، كما يظهر للجميع أنه لا مكان للفاسدين حتى وإن تأخرت الدولة والمؤسسات المعنية في أداء واجبها الوطني تجاههم، وفي تطهير المجتمع من بلائهم، وحماية ثروات البلد وخيراته من ظلمهم وفسادهم.

***باحث في المركز الأكاديمي للدراسات الوطنية ACNS**

مكافحة الفساد... بين استعادة هيبة الدولة وصناعة المستقبل

منذ سنوات طويلة، يحتل الفساد موقعا متقدما بين أكبر التحديات التي تواجه العراق، حتى أصبح عائقا أمام التنمية، ومصدرا لتراجع الخدمات، وسببا رئيسيا في تآكل ثقة المواطن بمؤسسات الدولة. وبينما يمتلك العراق إمكانات اقتصادية وبشرية هائلة، فإن جزءا كبيرا من هذه الإمكانات ظل مقيّدا بسبب سوء الإدارة، وهدر المال العام، واستغلال النفوذ، وضعف المساءلة.

اليوم، ومع انطلاق حملة جديدة لمكافحة الفساد، تتجه أنظار العراقيين نحو هذه الخطوة بكثير من الأمل، لكنها أيضا محاطة بقدر كبير من الحذر. فالمواطن لم يعد يبحث عن بيانات إعلامية أو إجراءات مؤقتة، بل يريد نتائج ملموسة تعيد للدولة هيبتها، وتؤكد أن القانون فوق الجميع، وأن المنصب لم يعد وسيلة للإفلات من المحاسبة.

إن مكافحة الفساد ليست معركة ضد أفراد بعينهم، بل هي معركة لحماية الدولة نفسها. فكل دينار يُهدر من المال العام يعني مشروعا لم يُنجز، أو مدرسة لم تُبنَ، أو مستشفى حُرم منه المرضى، أو فرصة عمل ضاعت على الشباب. وعندما يُستغل المنصب لتحقيق مكاسب شخصية، فإن الخسارة لا تقتصر على خزينة الدولة، بل تمتد إلى ثقة المجتمع ومستقبل الأجيال.

ولذلك، فإن نجاح أي حملة لمكافحة الفساد يتطلب أن تقوم على ثلاثة مبادئ أساسية: أولها استقلال القضاء وسيادة القانون، وثانيها الشفافية الكاملة في

إجراءات التحقيق، وثالثها المساواة في تطبيق العدالة دون استثناء أو انتقائية. فلا ينبغي أن تُقاس المحاسبة بالانتماءات السياسية أو النفوذ أو الموقع الوظيفي، بل بحجم المسؤولية والأدلة المتوفرة.

إن الرسالة التي ينتظرها العراقيون اليوم واضحة: لا أحد فوق القانون. فمن شغل منصبا عاما، سواء كان وزيرا أو نائبا أو محافظا أو مديرا عاما أو مسؤولا في أي مؤسسة، يجب أن يكون مستعدا للمساءلة عن كيفية إدارة المال العام ومصادر تضخم ثروته إن وجدت مؤشرات تستدعي ذلك. فالمحاسبة ليست استهدافا للأشخاص، بل هي حماية للنزاهة وصون لحقوق المواطنين.

وفي الوقت نفسه، ينبغي عدم الخلط بين محاربة الفساد والإساءة إلى سمعة المؤسسات أو الموظفين الشرفاء. فالعراق يضم آلاف الكفاءات والموظفين الذين يؤدون واجبهم بإخلاص، وهؤلاء هم السند الحقيقي لأي مشروع إصلاحي، ويستحقون الدعم والتقدير، لأن نجاح الدولة يعتمد على تعزيز ثقافة النزاهة، لا على نشر اليأس أو التعميم.

كما أن مكافحة الفساد لا تنتهي بإصدار أوامر القبض أو إحالة بعض الملفات إلى القضاء، بل تبدأ بعدها مرحلة أكثر أهمية، وهي إصلاح بيئة العمل الحكومي، وتعزيز الرقابة، وتطوير الأنظمة الإلكترونية، وتقليل الاحتكاك المباشر بين المواطن والموظف، وسد الثغرات القانونية والإدارية التي تسمح بتكرار الفساد. فالعلاج الحقيقي لا يقتصر على معاقبة المخطئ، بل يشمل أيضا منع تكرار الخطأ.

ومن الضروري أن تكون هذه الحملة مستمرة، لا موسمية، ومؤسسية، لا مرتبطة بظروف سياسية أو إعلامية. فالإصلاح الحقيقي يحتاج إلى إرادة ثابتة، واستراتيجية طويلة الأمد، وتعاون بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، إضافة إلى دور الإعلام الحر والمجتمع المدني في تعزيز ثقافة المساءلة.

لقد أثبتت تجارب العديد من الدول أن مكافحة الفساد ليست مهمة مستحيلة، لكنها تتطلب شجاعة في اتخاذ القرار، وعدالة في التنفيذ، وصبرا في تحقيق النتائج. والعراق يمتلك اليوم فرصة مهمة ليؤسس لمرحلة جديدة يكون فيها القانون هو المرجع الوحيد، ويصبح المنصب العام مسؤولية لخدمة الناس، لا وسيلة لتحقيق المصالح الخاصة.

> **نجاح أي حملة لمكافحة الفساد يتطلب أن تقوم على ثلاثة مبادئ أساسية**

إن المواطن العراقي لا يطلب المستحيل، بل يطمح إلى دولة عادلة تُدار بمؤسسات قوية، وتُصان فيها الأموال العامة، وتُحترم فيها الكفاءات، ويشعر فيها الجميع بأن العدالة تُطبق على الجميع بلا تمييز. وإذا نجحت حملة مكافحة الفساد في ترسيخ هذه المبادئ، فإنها لن تستعيد الأموال المنهوبة فحسب، بل ستعيد الثقة بين المواطن والدولة، وهي الثروة الأهم التي يحتاجها العراق في هذه المرحلة.

وفي الختام، فإن معركة مكافحة الفساد ليست معركة حكومة أو مؤسسة بعينها، بل هي معركة وطن بأكمله. وكل خطوة تُتخذ في هذا الطريق تمثل استثمارا في مستقبل العراق، شرط أن تبقى العدالة هي البوصلة، وأن يستمر الإصلاح دون تراجع، وأن يكون معيار المحاسبة هو القانون وحده. فحين يشعر المواطن أن الجميع متساوون أمام العدالة، يمكن للعراق أن يفتح صفحة جديدة عنوانها النزاهة، وسيادة القانون، وبناء دولة تستحق تطلعات أبنائها.

مثال فريد للديمقراطية التي توحد حكمة الدولة والرؤية الوطنية

بيان من رئيس البرلمان التركي بشأن مشروع قانون تعزيز التضامن الوطني والتكامل الاجتماعي

موقع البرلمان التركي/الترجمة والتحرير : محمد شيخ عثمان

في بيان له، صرح رئيس الجمعية الوطنية الكبرى لتركيا، كورتولموش، بأنه تم تقديم مشروع قانون تعزيز التضامن الوطني والاندماج الاجتماعي، والذي تم صياغته بما يتماشى مع التقرير الذي أعدته لجنة التضامن الوطني والأخوة والديمقراطية، إلى رئيس الجمعية الوطنية الكبرى.

وصرح كورتولموش بأن العمل الذي تم إنجازه تحت سقف الجمعية الوطنية الكبرى هو مثال فريد للديمقراطية التي توحد حكمة الدولة والرؤية الوطنية في نفس الهدف، وأشار إلى أن هذا العمل، الذي يجمع بين مختلف التفاهمات السياسية على أرضية مشتركة مهمة كهذه، يمثل مرحلة مهمة من شأنها تعزيز الحصن الداخلي للبلاد وزيادة ترسيخ الوحدة الوطنية والأخوة بما يتماشى مع هدف «تركيا بلا إرهاب».

وأدلى رئيس البرلمان كورتولموش بالتصريحات التالية:

«نعتقد أن هذه الخطوة، مع تغير المناخ السياسي والفكري، ستوفر إمكانيات وفرصاً جديدة لبلدنا في القرن الثاني من عمر جمهوريتنا، مما يعزز ديمقراطيتنا، ويزيد من رفاهية أمتنا، ويعزز الثقة والأخوة، وبالتالي يفتح الباب أمام حقبة جديدة.»

وشكر كورتولموش الأحزاب السياسية التي ساهمت في العملية، وممثلي المجتمع المدني الذين أضافوا قيمة للعمل بآرائهم واقتراحاتهم، والعاملين في الصحافة الذين تابعوا العملية بعقلانية، لكنه ذكر أن أعظم الشكر مستحق للأمة النبيلة التي حمت مستقبل البلاد المشترك بصبرها وحكمتها ودعمها.

أعرب كورتولموش عن أمله في أن يكون مشروع القانون المتعلق بتعزيز التضامن الوطني والاندماج الاجتماعي مفيداً للبلاد والأمة.

حول مشروع القانون

وتم تقديم مشروع القانون المتعلق بتعزيز التضامن الوطني والاندماج الاجتماعي، والذي تم إعداده في إطار عملية «تركيا بلا إرهاب»، إلى رئيس الجمعية الوطنية الكبرى لتركيا.

ويهدف الاقتراح إلى تحديد الإجراءات اللازمة لتأجيل تنفيذ الأحكام والإجراءات الأخرى التي يتعين اتخاذها بعد نشر قرار مجلس الأمن القومي في الجريدة الرسمية، والذي يؤكد أن منظمة PKK/KCK وجميع الكيانات ذات الصلة قد أوقفت وجودها النشط وسلمت جميع الأسلحة والذخائر التي كانت تحت سيطرتها.

سيغطي النظام الجرائم المتعلقة بإنشاء أو إدارة منظمة PKK/KCK ، أو أن يكون المرء عضواً في المنظمة أو أن يساعدها عن علم وإرادة، أو أن يشارك في الدعاية للمنظمة، بالإضافة إلى الجرائم المرتكبة في نطاق أنشطة المنظمة والجرائم المرتكبة لصالح هذه المنظمة على النحو المحدد في قانون منع تمويل الإرهاب.

في الاقتراح، تم تعريف «المنظمة» على أنها منظمة PKK/KCK الإرهابية وجميع الكيانات التابعة لها، وتم تعريف «المجلس» على أنه المجلس الذي سيتم إنشاؤه وفقًا للأحكام ذات الصلة من اللائحة. وبحسب الاقتراح، شريطة أن تقرر الأجهزة الأمنية أن المنظمة قد توقفت عن الوجود الفعلي وسلمت

جميع الأسلحة والذخائر التي كانت تحت سيطرتها، وأن يتم نشر قرار من مجلس الأمن القومي يؤكد هذا القرار في الجريدة الرسمية، فسيتم تأجيل التحقيقات والملاحقات القضائية للجرائم التي تندرج ضمن نطاق الاقتراح والتي يعاقب عليها بالسجن لمدة أقصاها ١٥ عامًا أو أقل، باستثناء القتل العمد الذي يرتكب في إطار أنشطة المنظمة والجرائم التي يعاقب عليها بالسجن المؤبد أو السجن المؤبد المشدد التي ارتكبت قبل ١ يونيو ٢٠٠٥، لمدة ٥ سنوات، وسيتم تأجيل التحقيقات والملاحقات القضائية للجرائم التي يعاقب عليها بالسجن لأكثر من ١٥ عامًا أو السجن المؤبد أو السجن المؤبد المشدد لمدة ١٠ سنوات.

لا يسري التقادم خلال فترة التأجيل.

ويُحفظ ملف القضية والأدلة التي تثبت هذه الجرائم طوال فترة التأجيل، بدءًا من تاريخ صدور قرار التأجيل. ويصدر قرار تصفية بشأن البضائع والأصول المصادرة مع قرار التأجيل، وتُسجل كإيرادات للخزينة العامة. ويُبلّغ القرار لمن يحق لهم الاستئناف، مع بيان حقهم في الاستئناف والاعتراض، بالإضافة إلى المهلة الزمنية والجهة المختصة.

وفقًا لهذا البند، يجوز لمن يحق لهم الطعن في قرارات النيابة العامة التقدم بطلب إلى محكمة الصلح في غضون أسبوعين. كما يجوز تقديم الطعون في قرارات المحكمة المتعلقة بتأجيل الملاحقة القضائية في غضون أسبوعين أيضًا.

ستخضع التحقيقات التي بدأت بعد نشر قرار مجلس الأمن القومي في الجريدة الرسمية، والمتعلقة بالجرائم المرتكبة قبل ذلك التاريخ ولكنها تندرج ضمن نطاق اللائحة، لموافقة المجلس.

وفقًا للائحة، تُقيّم الإجراءات الوقائية، كالتوقيف والمراقبة القضائية، المفروضة على الجرائم التي يُراد تأجيل البتّ فيها، من قِبل القاضي أو المحكمة المختصة في مرحلة التحقيق أو الملاحقة القضائية، وكذلك الدائرة الجنائية المختصة في محكمة الاستئناف الإقليمية أو محكمة النقض. وفي حال استيفاء الشروط، يُتخذ قرار برفع هذه الإجراءات.

فيما يتعلق بالحالات التي تم فيها اتخاذ قرار بالتأجيل، والتي تخضع حاليًا للاستئناف أو مراجعة النقض، سيتم إصدار قرار نقض.

- تسجيل الأحكام الموقوفة التنفيذ وحالات العودة إلى ارتكاب الجرائم.

-ستُسجّل قرارات التأجيل في نظام مخصص. ولا يجوز استخدام هذه السجلات إلا للغرض المحدد بناءً على طلب المدعي العام أو القاضي أو المحكمة فيما يتعلق بالتحقيق أو الملاحقة القضائية.

-إذا ارتُكبت جريمة إرهابية خلال فترة التأجيل التي تلي تاريخ صدور قرار التأجيل، يُلغى قرار التأجيل، ويستمر التحقيق والملاحقة القضائية. وفي حالة الإدانة، لا يُؤجل تنفيذ الحكم بموجب البند ذي الصلة من هذه اللائحة، وتُطبق جميع تبعات الإدانة. وإذا انقضت الفترة المحددة دون ارتكاب جريمة، يُصدر

قرار بعدم وجود أسباب للملاحقة القضائية أو الإعفاء من العقوبة.

ينصّ المقترح على أنه في حال تأكدت السلطات الأمنية من توقف المنظمة عن الوجود الفعلي وتسليمها جميع الأسلحة والذخائر التي كانت تحت سيطرتها، ونُشر قرارٌ من مجلس الأمن القومي يؤكد هذا القرار في الجريدة الرسمية، يُؤجَّل تنفيذ الأحكام الصادرة بحق المدانين بالسجن لمدة ١٥ عامًا أو أقل عن جرائم تندرج ضمن نطاق هذا النظام لمدة ٥ سنوات بقرار من قاضي التنفيذ.

وينطبق هذا التأجيل أيضًا على المدانين بالسجن لمدة تزيد عن ١٥ عامًا أو بالسجن المؤبد أو السجن المؤبد المشدد عن جرائم ارتُكبت قبل ١ يونيو/حزيران ٢٠٠٥، باستثناء المدانين بالقتل العمد الذي ارتُكب في إطار أنشطة المنظمة، والمدانين بالسجن المؤبد أو السجن المؤبد المشدد عن جرائم ارتُكبت قبل ١ يونيو/حزيران ٢٠٠٥. ويُؤجَّل تنفيذ الأحكام الصادرة بحق المدانين بالسجن المؤبد أو السجن المؤبد المشدد لمدة ١٠ سنوات بقرار من قاضي التنفيذ. ولا يمنع تطبيق هذا الحكم تنفيذ أوامر المصادرة. لن يسري قانون التقادم خلال فترة التأجيل.

يجوز استئناف قرارات تأجيل النطق بالحكم الصادرة عن قاضي الإعدام. كما تُسجّل هذه القرارات في النظام المعتمد، ولا يجوز استخدام هذه السجلات إلا للغرض المحدد بناءً على طلب المدعي العام أو القاضي أو المحكمة في سياق تحقيق أو ملاحقة قضائية.

إذا ارتُكبت جريمة إرهابية خلال فترة التأجيل التي تلي تاريخ صدور قرار التأجيل، يُلغي قاضي التنفيذ قرار التأجيل ويأمر باستمرار تنفيذ العقوبة. أما إذا انقضت الفترة المحددة دون ارتكاب أي جريمة، فتُعتبر العقوبة منتهية. وتتولى النيابة العامة الرئيسية مسؤولية متابعة قرارات التأجيل.

- أحكام الرصد والتنسيق والتنفيذ

تتولى لجنة برئاسة نائب الرئيس، وتضم في عضويتها وزير العدل، ووزير الخارجية، ووزير الداخلية، ووزير الدفاع الوطني، والأمين العام لرئاسة الجمهورية، ورئيس جهاز المخابرات الوطنية، والأمين العام لمجلس الأمن القومي، مهمة رصد وتقييم تنفيذ الأنشطة الواردة في نطاق هذا المقترح، وذلك بعد نشر اللائحة في الجريدة الرسمية. ويجوز للجنة، عند الضرورة، تشكيل لجان فرعية، ودعوة ممثلين عن الوزارات والمؤسسات والمنظمات، فضلاً عن أي أفراد آخرين تراهم اللجنة مناسبين، لحضور اجتماعاتها واجتماعات اللجان.

يجوز للمجلس تعيين أعضاء في لجان فرعية

بعد نشر قرار مجلس الأمن القومي في الجريدة الرسمية، والذي يؤكد توقف منظمة حزب العمال الكردستاني/مجموعة كوشين كارناتاكا الإرهابية وجميع الكيانات التابعة لها عن الوجود الفعلي وتسليم

جميع الأسلحة والذخائر التي كانت تحت سيطرتها، يجوز للمجلس تقييم التصفية الكاملة للمنظمة بشكل دوري، وفقًا لغرض ونطاق هذا النظام، واستنادًا إلى تقارير المراقبة. وإذا رأى المجلس ضرورة لذلك، فله أن يطلب إصدار أنظمة قضائية وإدارية وقانونية.

وبحسب الاقتراح، سيتم تقييم قرارات التأجيل بشكل دوري من قبل المجلس بعد أن تقرر المؤسسات الأمنية أن منظمة PKK/KCK وجميع التشكيلات ذات الصلة قد توقفت عن وجودها الفعلي وسلمت جميع الأسلحة والذخائر التي كانت تحت سيطرتها، ونشر قرار مجلس الأمن القومي الذي يؤكد هذا القرار في الجريدة الرسمية.

إذا رأت الهيئة ضرورة لذلك، فإنها ستطلب إزالة جميع عواقب الحرمان من الحقوق الناجمة عن التحقيقات والملاحقات القضائية من محكمة الصلح أو المحكمة المختصة، وإزالة جميع عواقب الحرمان من الحقوق الناجمة عن أحكام الإدانة من محكمة التنفيذ.

ستبتّ الجهة المختصة في الطلب. ويجوز الطعن في هذه القرارات. ولإلغاء الحرمان من الحقوق الناجم عن الإدانة بشكل كامل، يجب أن يكون قد مضى عامان على تاريخ صدور القرار في حالة تعليق الحقوق لمدة خمس سنوات، وثلاثة أعوام في حالة تعليقها لمدة عشر سنوات.

سيُطلع المجلس الجمعية الوطنية الكبرى لتركيا بانتظام على أعماله. وستُشكل رئاسة الجمعية الوطنية الكبرى لتركيا لجنة مراقبة لمتابعة الأنشطة في نطاق اللائحة. وستُراقب لجنة المراقبة الأنشطة في نطاق القانون، ولها أن تُقدم توصيات. وستُقدم الأمانة العامة لرئاسة الجمعية الوطنية الكبرى لتركيا خدمات أمانة المجلس.

- تسليم الأسلحة والمعدات

سيتم تسجيل جميع الأسلحة والذخائر والمركبات والمعدات والمتفجرات وغيرها من المواد التي يتم إدخالها أو الإفصاح عنها من قبل أعضاء المنظمات المشمولة بهذا المقترح. وستحدد وزارتا الداخلية والدفاع الوطني، بعد التشاور مع المؤسسات الأمنية، الإجراءات والمبادئ اللازمة لتنفيذ هذا النظام.

ستنطبق أحكام هذا المقترح على أولئك الذين يقومون، في غضون ستة أشهر من قرار مجلس الأمن القومي الذي يؤكد أن منظمة PKK/KCK وجميع الكيانات ذات الصلة قد توقفت عن وجودها الفعلي وسلمت جميع الأسلحة والذخائر التي كانت تحت سيطرتها، بإخطار مكاتب المدعي العام المختصة أو المؤسسات التي عينها المجلس كتابةً بنيتهم الاستفادة من هذه الأحكام في مواقعهم المعنية.

ستتولى المؤسسات والمنظمات العامة المعنية تنفيذ المهام الموكلة إليها في إطار هذا المقترح على وجه السرعة. ولن يتحمل الأفراد الذين ينفذون هذه المهام أي مسؤولية قانونية أو إدارية أو جنائية.

النص الكامل لمشروع «القانون الإطاري»

*المرصد/الترجمة والتحرير: محمد شيخ عثمان

فيما ياتي النص الكامل لمقترح «القانون الإطاري»، الذي أعده حزب العدالة والتنمية وقدمه إلى الجمعية الوطنية التركية الكبرى للتوقيع عليه كجزء من «العملية».

«مشروع قانون تعزيز التضامن الوطني والاندماج الاجتماعي»

الغرض والنطاق

المادة ١

- (١) الغرض من هذا القانون هو تحديد إجراءات تأجيل تنفيذ الأحكام الصادرة في التحقيقات والملاحقات القضائية والإجراءات الأخرى التي يتعين القيام بها بعد أن تقرر المؤسسات الأمنية أن منظمة PKK/KCK الإرهابية وجميع التشكيلات ذات الصلة قد توقفت عن الوجود وسلمت جميع الأسلحة والذخائر التي كانت تحت سيطرتها، ونشر قرار مجلس الأمن القومي الذي يؤكد هذا القرار في الجريدة الرسمية.

(٢) تشمل أحكام هذا القانون جرائم إنشاء أو إدارة منظمة PKK/KCK الإرهابية، أو أن يكون المرء عضوا في المنظمة أو أن يساعدها عن علم وإرادة، أو أن يقوم بالدعاية للمنظمة، فضلا عن الجرائم المرتكبة في نطاق أنشطة

هذه المنظمة والجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٦٤١٥ بشأن منع تمويل الإرهاب، المؤرخ ٢٠١٣/٢/٧، والمرتكبة لصالح هذه المنظمة.

التعريفات

المادة ٢ -

(١) في هذا القانون؛

أ) المنظمة: منظمة حزب العمال الكردستاني/منظمة حزب العمال الكردستاني الإرهابية وجميع الكيانات التابعة لها،

(ب) المجلس: يشير إلى المجلس الذي سيتم إنشاؤه وفقا للمادة ٧ من هذا القانون.

تأجيل التحقيقات والملاحقات القضائية

المادة ٣

– (١) شريطة أن تقرر المؤسسات الأمنية أن المنظمة قد توقفت عن الوجود الفعلي وسلمت جميع الأسلحة والذخائر التي كانت تحت سيطرتها، وأن يُنشر قرار مجلس الأمن القومي الذي يؤكد هذا القرار في الجريدة الرسمية، تُؤجل التحقيقات والملاحقات القضائية للجرائم التي تندرج ضمن نطاق المادة ١ والتي يُعاقب عليها بحد أقصى خمس عشرة سنة أو أقل، باستثناء التحقيقات والملاحقات القضائية لجرائم القتل العمد المرتكبة في إطار أنشطة المنظمة والجرائم التي يُعاقب عليها بالسجن المؤبد أو السجن المؤبد المشدد المرتكبة قبل ١ يونيو ٢٠٠٥، لمدة خمس سنوات، وتُؤجل التحقيقات والملاحقات القضائية للجرائم التي يُعاقب عليها بالسجن لأكثر من خمس عشرة سنة، أو السجن المؤبد، أو السجن المؤبد المشدد لمدة عشر سنوات.

ولا يسري التقادم خلال فترة التأجيل. وتُحفظ الملفات والأدلة المتعلقة بهذه الجرائم طوال مدة التأجيل، بدءا من تاريخ صدور قرار التأجيل.

يُصدر قرارٌ بالتصفية، مصحوبا بأمر تأجيل، بشأن البضائع والأصول المصادرة، وتُسجّل العائدات كإيرادات للخزينة العامة.

ويُبلّغ القرار لمن يحق لهم الطعن فيه، مع بيان حقهم في الطعن والاعتراض، فضلا عن المهلة الزمنية والجهة المختصة بنظر هذه الطعون.

(٢) يجوز لمن يحق لهم الطعن في قرارات النيابة العامة وفقا للفقرة الأولى، التقدم بطلب إلى محكمة الصلح خلال أسبوعين. كما يجوز الطعن خلال أسبوعين في قرارات المحكمة المتعلقة بتأجيل الملاحقة القضائية وفقا للفقرة الأولى.

(٣) تخضع التحقيقات التي بدأت بعد تاريخ نشر قرار مجلس الأمن القومي في الجريدة الرسمية بشأن الجرائم المرتكبة قبل ذلك التاريخ والتي تندرج ضمن نطاق المادة ١ لموافقة المجلس.

التدابير الوقائية والملفات قيد المراجعة عبر القنوات القانونية.

المادة ٤

- (١) يتم تقييم التدابير الوقائية للاعتقال والرقابة القضائية المفروضة على الجرائم التي سيتم إصدار قرار تأجيل بشأنها وفقا للمادة ٣ من قبل القاضي أو المحكمة المختصة في مرحلة التحقيق أو الملاحقة القضائية، أو محكمة الاستئناف الإقليمية أو الدائرة الجنائية ذات الصلة في محكمة النقض، وإذا تم استيفاء الشروط، يتم اتخاذ قرار برفع هذه التدابير.

-(٢) يتم إصدار قرار نقض للملفات التي تخضع للاستئناف أو مراجعة النقض فيما يتعلق بالجرائم التي سيتم إصدار قرار تأجيل بشأنها وفقا للمادة ٣.

تسجيل الأحكام الموقوفة التنفيذ وتكرار الجريمة

المادة ٥

- (١) تُسجَّل قرارات تأجيل الإجراءات الصادرة بموجب المادة ٣ في نظام خاص بها. ولا يجوز استخدام هذه السجلات إلا للغرض المحدد في الفقرة الثانية بناء على طلب المدعي العام أو القاضي أو المحكمة فيما يتعلق بالتحقيق أو الملاحقة القضائية.

-(٢) إذا ارتُكبت إحدى الجرائم الإرهابية خلال فترة التأجيل من تاريخ صدور قرار التأجيل، يُلغى قرار التأجيل وتستمر التحقيقات والملاحقة القضائية. وفي حالة الإدانة، لا يُؤجل تنفيذ الحكم الصادر وفقا للمادة ٦، وتُنفذ جميع آثار أحكام الإدانة. وإذا انقضت الفترة المحددة دون ارتكاب جريمة، يُصدر قرار بعدم الملاحقة القضائية أو إسقاط الدعوى.

تأجيل تنفيذ أحكام الإدانة

المادة ٦

- (١) باستثناء المدانين بالقتل العمد الذي ارتكب في إطار النشاط التنظيمي والمحكوم عليهم بالسجن المؤبد أو السجن المؤبد المشدد عن الجرائم التي ارتكبت قبل ٢٠٠٥/٦/١، شريطة أن تقرر المؤسسات الأمنية أن المنظمة قد توقفت عن وجودها الفعلي وسلمت جميع الأسلحة والذخائر التي كانت تحت سيطرتها، وأن يتم نشر قرار مجلس الأمن القومي الذي يؤكد هذا القرار في الجريدة الرسمية، فإن المدانين بالجرائم التي تندرج ضمن نطاق المادة ١:

أ) تُنفذ أحكام المدانين المحكوم عليهم بالسجن لمدة خمس عشرة سنة أو أقل لمدة خمس سنوات.

ب) يتم تأجيل تنفيذ الأحكام الصادرة بحق المدانين بالسجن لأكثر من خمسة عشر عاما، أو السجن المؤبد، أو السجن المؤبد المشدد لمدة عشر سنوات.

ج.يُؤجَّل التنفيذ بقرار من قاضي التنفيذ. ولا يمنع تطبيق هذا الحكم تنفيذ أوامر المصادرة. ولا يسري التقادم على العقوبة خلال فترة التأجيل.

(٢) يجوز تقديم اعتراضات على قرارات التأجيل الصادرة عن قاضي التنفيذ وفقا للفقرة الأولى.

(٣) يتم تسجيل قرارات تأجيل الإجراءات الصادرة بموجب الفقرة الأولى في النظام المنشأ بموجب الفقرة الأولى من المادة ٥. ولا يجوز استخدام هذه السجلات إلا للغرض المحدد في الفقرة الرابعة إذا طلبها المدعي العام أو القاضي أو المحكمة فيما يتعلق بالتحقيق أو الملاحقة القضائية.

(٤) إذا ارتُكبت إحدى الجرائم الإرهابية خلال فترة التأجيل من تاريخ صدور قرار التأجيل، يُلغي قاضي التنفيذ قرار التأجيل ويُؤمر باستمرار تنفيذ الحكم. أما إذا انقضت الفترة المحددة دون ارتكاب أي جريمة، فيُعتبر الحكم نافذا. وتتولى النيابة العامة متابعة قرارات التأجيل.

المراقبة والتنسيق والتنفيذ.

المادة ٧

- (١) يتولى مجلس الإدارة، برئاسة نائب الرئيس، وعضوية وزير العدل، ووزير الخارجية، ووزير الداخلية، ووزير الدفاع الوطني، والأمين العام لرئاسة الجمهورية، ورئيس جهاز المخابرات الوطنية، والأمين العام لمجلس الأمن القومي، رصد وتقييم تنفيذ الأنشطة في نطاق هذا القانون، وذلك بعد نشر القانون في الجريدة الرسمية. ويجوز للمجلس، عند الضرورة، تشكيل لجان فرعية، ودعوة ممثلين عن الوزارات والمؤسسات والمنظمات، فضلا عن الأشخاص الذين يراهم المجلس ضروريين، لحضور اجتماعاته واجتماعات اللجان.

-(٢) يجوز للمجلس تعيين أعضاء في لجان فرعية لضمان سير العملية داخل المنظمة.

-(٣) بعد نشر قرار مجلس الأمن القومي المنصوص عليه في المادة ١ في الجريدة الرسمية، وبما يتماشى مع غرض هذا القانون ونطاقه، يجوز للمجلس إجراء تقييمات دورية وفقا للتصفية الكاملة للمنظمة وتقارير المراقبة المتعلقة بهذا الوضع. وإذا رأى المجلس ضرورة لذلك، فسيتم تقديم طلبات بشأن الأنظمة القضائية والإدارية والقانونية.

-(٤) يتم تقييم قرارات تأجيل القرارات المتخذة وفقا لهذا القانون بشكل دوري من قبل المجلس بعد نشر قرار مجلس الأمن القومي المحدد في المادة ١ في الجريدة الرسمية، وإذا لزم الأمر:

-أ) الإزالة الكاملة لجميع عواقب الحرمان من الحقوق الناشئة عن التحقيقات والملاحقات القضائية، بقرار من محكمة الصلح أو هيئة قضائية،

-ب) الإزالة الكاملة لجميع عواقب حرمان الحقوق الناشئة عن أحكام الإدانة، من قبل قاضي التنفيذ.

يُقدّم الطلب من قبل المجلس، وتتخذ السلطة المختصة القرار بشأنه. ويجوز استئناف هذه القرارات. ولتقديم طلب وفقا للفقرة (ب) من هذا البند، يجب أن يكون قد انقضى سنتان من تاريخ قرار التأجيل لمدة خمس سنوات، وثلاث سنوات من تاريخ قرار التأجيل لمدة عشر سنوات.

-(٥) يُبلغ المجلس بانتظام الجمعية الوطنية الكبرى لتركيا بأنشطته. وتُنشئ رئاسة الجمعية الوطنية الكبرى

لتركيا لجنة مراقبة لمتابعة الأنشطة في نطاق هذا القانون. وتتولى لجنة المراقبة متابعة الأنشطة في نطاق هذا القانون، ولها أن تُقدم توصيات.

-(٦) يتم تقديم خدمات الأمانة العامة للمجلس من قبل الأمانة العامة الرئاسية.

تسليم الأسلحة والمواد

المادة ٨

- (١) يجب تسجيل الأسلحة والذخائر والمركبات والمعدات والمتفجرات وجميع أنواع المواد التي يجلبها أو يعلن عنها أعضاء المنظمات في نطاق هذا القانون.

-(٢) يتم تحديد الإجراءات والمبادئ المتعلقة بتنفيذ هذه المادة من قبل وزارة الداخلية ووزارة الدفاع الوطني، بعد الحصول على آراء المؤسسات الأمنية.

المدة

المادة ٩

- (١) تسري أحكام هذا القانون على أولئك الذين يقومون، في غضون ستة أشهر من تاريخ نشر قرار مجلس الأمن القومي المحدد في المادة ١ في الجريدة الرسمية، بإخطار مكاتب المدعي العام الرئيسية في موقعهم أو المؤسسات التي عينها المجلس كتابة بأنهم يرغبون في الاستفادة من أحكام هذا القانون.

الواجبات والمسؤوليات

المادة ١٠

- (١) يجب على المؤسسات والمنظمات العامة ذات الصلة تنفيذ الواجبات المنصوص عليها في هذا القانون على الفور.

-(٢) لا يتحمل الأشخاص الذين يؤدون واجبات في نطاق أغراض وأنشطة هذا القانون أي مسؤولية قانونية أو إدارية أو جنائية عن هذه الواجبات.

قوة

المادة ١١

- (١) يدخل هذا القانون حيز النفاذ في تاريخ نشره.

التنفيذ

المادة ١٢

- (١) يتولى الرئيس تنفيذ أحكام هذا القانون.

خطوة ستؤثر في مستقبل تركيا والمنطقة

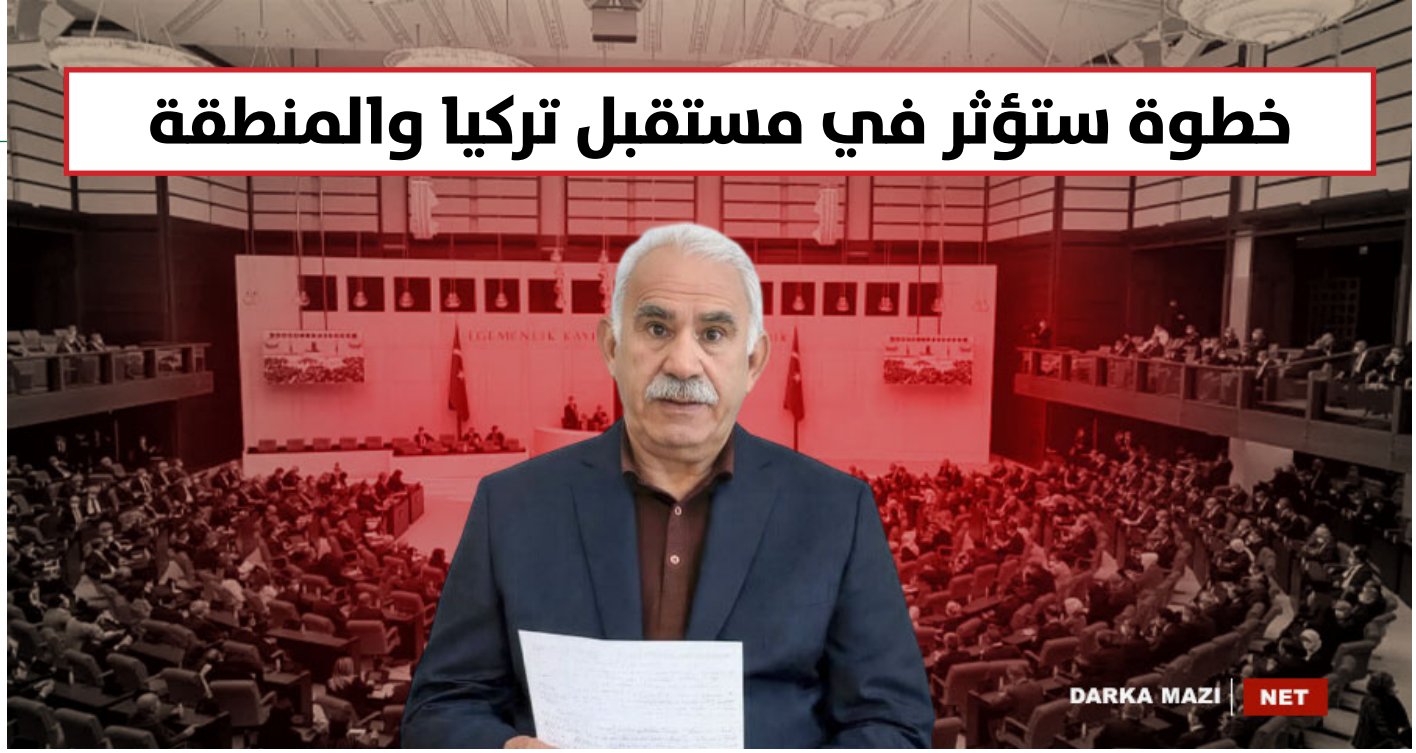

***المرصد -خاص**

جاء في بيان وفد إمرالي التابع لحزب الديمقراطية والمساواة للشعوب (DEM) ماياتي نصه:

بصفتنا وفد إمرالي التابع لحزب الديمقراطية والمساواة للشعوب (DEM)، عقدنا لقاء مع السيد عبد الله أوجلان في ٢ آب/أغسطس ٢٠٢٦

وخلال اللقاء، عرض السيد أوجلان تقييماته بشأن الأعمال الجارية والمسؤوليات التاريخية التي تفرضها المرحلة المقبلة، كما نقل إلى وفدنا الرسائل التي يرغب في توجيهها إلى الرأي العام.

وجاءت رسائل السيد عبد الله أوجلان على النحو الآتي:

« رحلة الألف ميل تبدأ بخطوة واحدة.»

«بهذا القانون، نبدأ مسارا ديمقراطيا يهدف إلى حل مشكلة تاريخية. إننا نقف في بداية عملية ديمقراطية ستكون، على الأقل، بمستوى الأهمية الذي مثلته مرحلة تأسيس الجمهورية.»

«وكما بذلت جهود وتضحيات كبيرة خلال تأسيس الجمهورية، ينبغي أن نعمل اليوم بالجدية نفسها من أجل بناء جمهورية ديمقراطية.»

«إن هذه العملية ليست حاجة للكرد وحدهم، ولا لفئة بعينها، بل هي حاجة لجميع من يعيشون على هذه الأرض. فالخطوة التي سنخطوها ستؤثر في مستقبل البلاد والمنطقة، وستفتح الطريق أمام تطور دولة القانون الديمقراطية، وتوسيع الفرص الاقتصادية. وهي خدمة عظيمة ستقدم إلى أبناء تركيا البالغ عددهم ٨٦ مليون نسمة.»

«سنحقق اختراقا تاريخيا من خلال تنظيم المجتمع. وستكون لهذه الخطوة مساهمة كبيرة في ترسيخ السلام وتعزيز الاقتصاد.»

«لم تُحل جميع القضايا بعد، لكن لا يوجد ما يستدعي اعتماد مقاربة سلبية. المهم هو فهم هذه الخطوة على نحو صحيح، وتحمل المسؤولية من أجل إنجاح هذه العملية.»

«إن القانون الذي ستسنه السياسة سيكون المفتاح الذي سيفتح الطريق أمام هذه العملية. إن باب الجمهورية الديمقراطية يُفتح الآن.»

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

وفد إمرالي لحزب الديمقراطية والمساواة للشعوب (DEM)

٣ آب/أغسطس ٢٠٢٦

صفحة جديدة في التاريخ السياسي لتركيا

وقعنا على السلام، والديمقراطية، ومستقبلنا المشترك

موقع (Parti DEM) /الترجمة والتحرير: محمد شيخ عثمان

وقع وفدنا، الذي ضم الرئيسين المشاركين لحزبنا تولاي حاتم أوغلاري وتونجر باكيرهان، ورؤساء كتلنا البرلمانية، ورؤساء إدارات الكتل، والناطق باسم الحزب، والمتحدثة باسم مجلس المرأة، وأعضاء وفد إمرالي، وأعضاء لجنة العدالة في البرلمان، وأعضاء لجنة التضامن الوطني والأخوة والديمقراطية، اليوم في البرلمان مقترح قانون «تعزيز التضامن الوطني والاندماج المجتمعي».

وعقب مراسم التوقيع، أدلى الرئيسان المشاركان، تونجر باكيرهان وتولاي حاتم أوغلاري، بالتصريحات التالية:

باكيرهان: اليوم نفتح صفحة جديدة في التاريخ السياسي لتركيا

أيها السادة ممثلو وسائل الإعلام،

أيها الشعب التركي العزيز،

أحييكم جميعا بكل احترام ومحبة.

أود أن أتوجه بالتحية إلى كل من ساهم في هذه العملية، وفي مقدمتهم سرّي ثريا أوندر، وأتقدم لهم بالشكر.

وبهذه المناسبة، أستذكر أيضا سرّي ثريا أوندر بكل احترام وامتنان. إننا نواصل اليوم الطريق الذي مهد له. وبإذن الله، سنحقق النجاح في مسيرة السلام.

اليوم، نفتح صفحة جديدة في التاريخ السياسي لتركيا. ولماذا أقول إنها صفحة جديدة؟ لأنه بين عامي ١٩٨٥ و٢٠١٥، جرى إعداد أحد عشر تنظيما قانونيا في هذا الإطار، إلا أن أيا منها لم يحقق النتيجة المرجوة، ولم يفض أي منها إلى حل شامل.

وبفضل النداء الذي أطلقه السيد عبد الله أوجلان في ٢٧ شباط/فبراير، سنكتب للمرة الأولى، معا، قانون مستقبلنا المشترك في تركيا.

هذا القانون سيفتح بابا جديدا أمام تركيا

يمثل هذا القانون فرصة لنا جميعا. ونريد أن نحول هذه الفرصة إلى مكسب مشترك لجميع أبناء تركيا البالغ عددهم ٨٦ مليون نسمة.

إن هذا القانون ليس محطة أخيرة، بل هو بداية ثمينة، وبداية مهمة وتاريخية. ونحن نوقع هذا القانون بوصفه دليلا على عزمنا فتح باب جديد أمام تركيا، واجتياز عتبة جديدة ومهمة معا.

وكما قال السيد أوجلان، فإن كل طريق عظيم يبدأ بالخطوة الأولى. ونحن نتخذ اليوم هذه الخطوة الأولى. وبإذن الله، سنواصل السير في هذا الطريق بصورة إيجابية حتى النهاية.

لقد وقعنا على المستقبل معا

كانت لدينا ملاحظات وانتقادات بشأن هذا القانون، كما أنه يتضمن بعض أوجه القصور. ومع ذلك، سنمضي في اتخاذ هذه الخطوة الأولى، وسنعمل على إشراك المجتمع فيها، وسنسعى إلى إيصالها إلى جميع أبناء تركيا البالغ عددهم ٨٦ مليون نسمة.

وعلاوة على ذلك، سندافع عن كل خطوة أو موقف أو فعل ديمقراطي يحول دون إعادة إنتاج الصراع، وسندعمه.

لقد وقعنا اليوم. وهذا التوقيع ليس مجرد توقيع على نص قانوني، بل هو توقيع على السلام، والديمقراطية، ومستقبلنا المشترك. ولذلك فهو توقيع ذو قيمة وأهمية كبيرتين.

نتمنى أن يكون هذا القانون خيرا وفائدة لجميع أبناء تركيا البالغ عددهم ٨٦ مليون نسمة. ونسأل الله أن يوفقنا في طريقنا، وأن يكون مستقبلنا مشتركا.

ونؤكد أن السلام والديمقراطية سيظلان راسخين ودائمين، وأحييكم جميعا بكل احترام ومحبة.

حاتم أوغلاري: يحمل هذا القانون دلالة تاريخية

أيها الشعب التركي العزيز، إن اليوم يوم بالغ الأهمية حقا. فمشروع القانون الذي سيقدم إلى البرلمان اليوم يحظى بأهمية استثنائية، ويحمل دلالة تاريخية، لأنه يتعلق باتخاذ مجموعة من الخطوات في إطار عملية الحوار والتفاوض المستمرة منذ ما يقرب من عامين، بهدف التوصل إلى حل سلمي وديمقراطي للقضية الكردية.

لقد جرى قبل عام تشكيل «لجنة التضامن الوطني والأخوة والديمقراطية»، وكان ذلك محطة مهمة في مسار هذه المفاوضات. كما أن التقرير الذي قدمته هذه اللجنة إلى البرلمان، وتركيزه في المادتين السادسة والسابعة على حل القضية الكردية، شكل بدوره محطة تاريخية.

ومن بين المحطات التاريخية الأخرى في هذه العملية، قيام اللجنة بزيارة جزيرة إمرالي وعقد لقاء مع السيد عبد الله أوجلان. واليوم، يتم تقديم مشروع القانون إلى البرلمان، وهو ما يكتسب أهمية تاريخية كبيرة.

وكما أشار رئيسنا المشارك، فإن هذا القانون، بطبيعة الحال، ليس قانونا يمكنه بمفرده حل مشكلة عمرها مئة عام، لكنه يمثل قانونا تاريخيا للغاية من حيث اتخاذ خطوة وفتح باب جديد.

ومن وجهة نظرنا، فإن هذا القانون يعني بوضوح اتخاذ خطوة وفتح الباب أمام حل القضية الكردية. وبهذا المعنى، فإنه يحمل قيمة تاريخية كبيرة.

القانون مهم أيضا من حيث الانتقال من السلام السلبي إلى السلام الإيجابي

يشكل هذا القانون أيضا خطوة بالغة الأهمية في مسار الانتقال من السلام السلبي إلى السلام الإيجابي. إن اتخاذ خطوة عملية بهذا الشكل، بوصفها بداية لمرحلة خالية من السلاح ومن الصراع، يمنحنا أملا كبيرا في تحقيق تقدم حقيقي.

ونأمل أن يشكل هذا القانون «قانونا أساسيا» في بناء الجمهورية الديمقراطية، وفي تعزيز الديمقراطية في البلاد، وفي مختلف الجوانب المرتبطة بذلك.

ومن وجهة نظرنا، فإن هذا القانون هو قانون أساسي وإطار تشريعي مرجعي. كما أنه بالغ الأهمية فيما يتعلق بمهام وصلاحيات اللجنة التي ستشكل، لضمان ألا يبقى هذا القانون حبرا على ورق، وأن تكون له آثار عملية ملموسة.

ونأمل كذلك أن يكتسب هذا القانون صفة القانون الأساسي فيما يتعلق بالخطوات المقبلة نحو تعزيز الديمقراطية، وأن يمهد الطريق لإصدار تشريعات جديدة تقدم حلولا لمشكلات جميع المكونات القومية والدينية والمعتقدية المختلفة في تركيا.

وبصفتنا حزب الديمقراطية والمساواة للشعوب (DEM)، فإننا نرى في هذا القانون قيمة كبيرة، ونتوقع أن يؤدي هذا الدور.

القضية الكردية ليست قضية إرهاب

إن القضية الكردية ليست قضية إرهاب، وقد أكدنا ذلك دائما. فالقضية الكردية هي قضية اقتصادية، واجتماعية، وسياسية، ومجتمعية. ولذلك، نرى أن تناولها بهذا المنظور، والاستمرار في الحوار والمفاوضات خلال المرحلة المقبلة، والعمل على سن قوانين جديدة تمهد الطريق أمام ترسيخ الديمقراطية، أمر بالغ الأهمية.

كما نعتقد أن هذا القانون سيحظى باستقبال إيجابي من جانب جميع الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان.

ونأمل أن تسهم جميع الأحزاب السياسية، سواء كانت داخل البرلمان أو خارجه، في إقرار هذا القانون، لأننا نرى أن ما يجري هو بالفعل مسار تاريخي، ونؤمن بإخلاص بأنه سيفتح الطريق أمام ترسيخ الديمقراطية لصالح جميع مواطني تركيا البالغ عددهم ٨٦ مليون نسمة.

ونتطلع إلى دعم الجميع وتضامنهم في هذا الشأن.

٥ آب/أغسطس ٢٠٢٦

أردوغان حول القانون الإطاري: آمل أن يحقق نتائج إيجابية

قال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، فيما يتعلق بالقانون الإطاري المعنون «مشروع قانون تعزيز التضامن الوطني والتكامل الاجتماعي»، والذي تم تقديمه إلى رئيس الجمعية الوطنية الكبرى: «آمل أن تجلب هذه الخطوة، التي تهدف إلى تعزيز وحدتنا الوطنية وتضامننا وتعزيز مناخ السلام في بلدنا ومنطقتنا، الخير والبركة».

في بيانه، قال أردوغـان: «تم اليوم تقديم مشروع قانون تعزيز التضامن الوطني والاندماج الاجتماعي، الذي أُعدّ نتيجة مشاورات شاملة، إلى الجمعية الوطنية الكبرى بتوافق واسع يعكس إرادة أمتنا الكريمة في إيجاد حل.

آمل أن تُكلل هذه الخطوة، التي تهدف إلى تخليص تركيا نهائياً من خطر الإرهاب، وتعزيز وحدتنا وتضامننا الوطنيين، وترسيخ مناخ السلام في بلدنا ومنطقتنا، بالنجاح.

أود أن أتقدم بالشكر إلى مجموعات أحزابنا السياسية وأعضاء البرلمان، ولا سيما رئيس حزب الحركة القومية، السيد دولت بهجلي، شريكنا في تحالف الشعب، لمساهماتهم في إنجاز مشروع القانون وإنجاح هذه العملية».

حزب العدالة والتنمية : الاقتراح وقّعه نحو 360 نائبا

موقع حزب(AKP)

قدّم حزب العدالة والتنمية مشروع قانون تعزيز التضامن الوطني والاندماج الاجتماعي، الذي أُعدّ في إطار عملية «تركيا بلا إرهاب»، إلى رئيس الجمعية الوطنية الكبرى. وأدلى رئيس كتلة حزب العدالة والتنمية، عبد الله غولر، بتصريحات بشأن مشروع القانون في مؤتمر صحفي عُقد في بهو مقر الحزب.

ورافق غولر في الاجتماع نائب رئيس مجموعة حزب العدالة والتنمية عبد الحميد غول، والنائب عن حزب العدالة والتنمية في إسطنبول وعضو لجنة العدل في البرلمان التركي كونيت يوكسل، ونائب رئيس حزب الحركة القومية فيتي يلديز، ونائبي رئيس مجموعة حزب الحركة القومية فيليز كيليتش وأركان أكشاي، والنواب الذين وقعوا على الاقتراح. وكان أول الموقعين على الاقتراح هم رئيس البرلمان التركي نعمان كورتولموش ورئيس حزب الحركة القومية دولت بهجلي.

وأشار غولر إلى أن الاقتراح يتألف من ١٢ مادة، وأعرب عن امتنانه لقادة الأحزاب وأعضاء البرلمان الذين وقعوا عليه لمساهماتهم في هذه العملية.

صرح غولر بأن ما يقرب من ٣٦٠ عضوا في البرلمان قد وقعوا على الاقتراح، وأنه وفقا لقواعد الإجراءات البرلمانية، ستمر ٤٨ ساعة بعد تقديم الاقتراح إلى رئيس الجمعية الوطنية الكبرى، وأن المناقشات في لجنة العدل ستجري يوم الجمعة الموافق ٧ يوليو.

وفي إشارة إلى عمل اللجنة الوطنية للتضامن والأخوة والديمقراطية، ذكر غولر أن اللجنة عقدت اجتماعها الأول في ٥

أغسطس ٢٠٢٥، وعقدت منذ ذلك الحين ١٨ اجتماعا.

صرح غولر بأنه تم إجراء مقابلات مع ١٣٧ شخصا في إطار عمل اللجنة، وأن وزارة الداخلية، ووزارة الدفاع الوطني، وجهاز المخابرات الوطنية، ووزارة الخارجية، ووزارة العدل قد أبلغت اللجنة بذلك. وأضاف: «أنهت لجنتنا عملها في المرحلة النهائية في فبراير. ومن خلال تجميع التقارير في تقرير واحد، وعبر مشاورات ومفاوضات مطولة مع ممثلين عن المجموعات الممثلة، وكذلك مع ممثلين عن الأحزاب السياسية غير الممثلة، تم التوصل إلى تقرير. وقد نُشر تقرير لجنة التضامن الوطني والأخوة والديمقراطية في ١٨ فبراير ٢٠٢٦، بتوافق الآراء».

مقترحات بشأن اللوائح القانونية

وفي إشارة إلى القسم السادس من تقرير اللجنة، الذي يتضمن مقترحات بشأن اللوائح القانونية المتعلقة بالعملية، تابعت غولر خطابها على النحو التالي:

من المهام الهامة الأخرى للجنة تحديد الإطار القانوني الذي سيحكم الوضع الناجم عن عملية نزع سلاح المنظمة. وتهدف اللجنة إلى ضمان اتخاذ خطوات لتعزيز تضامننا الوطني وأخوتنا من خلال عملية تشاورية واسعة النطاق، تمثيلية للغاية، مفتوحة وشفافة.

٦/١: العتبة الحرجة، نزع سلاح المنظمة... ينص التقرير على ما يلي: «إن العتبة الأكثر أهمية في هذه العملية هي نزع سلاح جميع عناصر منظمة حزب العمال الكردستاني/مجموعة كوشين كارناتاكا الإرهابية وحلها الذاتي، كما تحدده وتؤكده قوات الأمن الحكومية».

هذه نقطة محورية في تقريرنا. علاوة على ذلك، يؤكد التقرير أن إتمام عملية التحديد والتأكيد بنجاح لن يعلن فقط نهاية تهديد المنظمة المسلحة، بل سيشكل أيضا نقطة انطلاق لتنفيذ الإطار القانوني والسياسي الذي يتطلبه الوضع الجديد. تعكس الفقرة الأولى من المادة ٦ الأخيرة فهما عاما وتوافقا بين جميع الأطراف بشأن الترتيبات القانونية اللازمة لحل جميع عناصر المنظمة وعملية الاستسلام/نزع السلاح.

٦/٢. الفقرة: ما هو مضمون اللوائح القانونية التي ستعزز الاندماج الاجتماعي؟

يذكر التقرير: «لضمان تعزيز الاندماج الاجتماعي، ثمة حاجة إلى لائحة قانونية محددة ومستقلة ومؤقتة تُعنى بإدارة العملية وما يترتب عليها، إلى جانب نزع السلاح». وبالطبع، يشير تقريرنا أيضا إلى أن القانون الحالي يهدف إلى إعادة دمج الأفراد الرافضين للأسلحة والعنف في المجتمع، وإنهاء الأسلحة والعنف بشكل دائم، ووضع القضية برمتها على المستوى القانوني والسياسي.

وأشار غولر إلى التوصيات الواردة في تقرير اللجنة والبنود الواردة في الاقتراح،ينص القسم الأخير من التقرير على أن عملية التحقق لا ينبغي أن تقتصر على تحديد الوضع القانوني لأعضاء المنظمة بعد إلقاء أسلحتهم، بل يجب أن يهدف القانون إلى ضمان اندماجهم وإعادة دمجهم في المجتمع بشكل عادل وآمن وصحي.

وتنص المادة ٦/٣ من التقرير على أنه لا ينبغي أن تؤدي الأنظمة القانونية إلى أي شعور بالإفلات من العقاب أو العفو في المجتمع. علاوة على ذلك، تقترح المادة ٦، الفقرة ٥ من التقرير إنشاء آلية داخل السلطة التنفيذية لمراقبة العملية التي يخضع لها أعضاء المنظمة وتقديم تقارير عنها. وكما سنوضح لاحقا، فقد أُجريت دراسة تحقيقا لهذا الهدف. كما يهدف التقرير إلى ضمان التنسيق بين المؤسسات والمنظمات العامة ضمن الصلاحيات الممنوحة للسلطة التنفيذية، بما يضمن فعالية سير العملية.

وقد توصلنا إلى توافق في الآراء بشأن هذه المسألة مع زملائنا، وأعددنا النص وفقا لذلك. وبناء على ذلك، أوصت المادة

٦ من التقرير بضرورة حماية أنشطة المشاركين في العملية التنفيذية، والمشاركين في اجتماعات اللجنة الوطنية للتضامن والأخوة والديمقراطية والذين يقدمون الآراء والاقتراحات والتقييمات، والمشاركين في عمل اللجنة ومسؤوليها، حماية قانونية.

وقال غولر: بُذلت جهودٌ دؤوبةٌ على مدى فترة طويلة في جميع المواضيع الواردة في تقريرنا، الذي نُشر ووُزِّع على الجمهور في ١٨ فبراير.

وقد جُمعت الآراء من مختلف المؤسسات، كما عملنا عن كثب مع حزب الحركة القومية (MHP). وتواصلنا بشكل مكثف مع مسؤولين من حزب اليسار الديمقراطي (DEM). واستطلعنا آراء زملائنا الخبراء حول كيفية صياغة نص قانوني يتماشى مع هذا التقرير.

وفي الأسبوع الماضي، وصل مشروع القانون إلى مرحلة من النضج، وبدأنا المشاورات مع كتل الأحزاب السياسية. واعتبارا من يوم الاثنين، أجرينا مشاورات مع حزب الطريق الجديد (Yeni Yol Partisi)، والحزب الجديد (Yeni Parti)، وحزب الشعب الجمهوري (CHP)، وحزب هدى-بار (الذي لا يملك كتلة)، وأحزاب سياسية أخرى لها كتلٌ في البرلمان، بشأن ما يمكن فعله لتلبية توقعات هذا التقرير في بعض المواضيع. قام السيد عبد الحميد غول، رئيس لجنة العدل، بزيارة كتل الأحزاب مؤخرا، بدءا من يوم الاثنين، لشرح مقترحاتهم القانونية المتعلقة بالمواضيع الواردة في التقرير. ونتيجة لهذه الزيارات، أودّ إبلاغكم اليوم بأن ممثلي الأحزاب السياسية قد أعربوا عن دعمهم للمقترح القانوني وعن نيتهم التوقيع عليه.

صرح غولر بأن الاقتراح تم إعداده بما يتماشى مع التوصيات الواردة في تقرير لجنة الجمعية الوطنية الكبرى التركية، وأنه يتكون من ١٢ مادة، بما في ذلك تلك المتعلقة بدخوله حيز التنفيذ وتنفيذه.

صرح غولر بأن الغرض الرئيسي من الاقتراح هو تنظيم الإجراءات القانونية التي يجب اتباعها بعد أن تقرر المؤسسات الأمنية أن حزب العمال الكردستاني/مجموعة حزب العمال الكردستاني وجميع الهياكل ذات الصلة قد توقفت عن الوجود فعليا، وأن الأسلحة والذخائر التي كانت تحت السيطرة قد تم تسليمها، وأن هذا القرار يتم نشره في الجريدة الرسمية بقرار من مجلس الأمن القومي.

أوضح غولر أن القانون لا يقتصر على عملية نزع السلاح فحسب، بل يشمل أيضا التحقيقات والملاحقات القضائية وتأجيل الإعدامات وإجراءات الإدماج الاجتماعي التي ستُنفذ بعد حلّ المنظمة. وأضاف أن المقترح يتضمن جرائم إنشاء منظمة وإدارتها والانتماء إليها، ومساعدة منظمة عن علم وإرادة، وجرائم الدعاية، والجرائم المرتكبة في إطار أنشطة المنظمة، والأفعال التي تندرج ضمن نطاق القانون رقم ٦٤١٥ بشأن منع تمويل الإرهاب.

«جرائم القتل العمد مستثناة».

وفي معرض حديثه عن المناقشات المتعلقة بنطاق المقترح، أكد غولر استبعاد جرائم القتل العمد بشكل قاطع. كما أشار إلى أن أعضاء المنظمات الإجرامية الخاضعين للتحقيق أو المحاكمة بتهم يُعاقب عليها بالسجن المؤبد المشدد أو السجن المؤبد بموجب قانون العقوبات التركي الجديد الذي دخل حيز التنفيذ عام ٢٠٠٥، لن يستفيدوا من هذا النظام. وصرح غولر قائلا: «أتوجه تحديدا إلى أولئك الذين يرغبون في تفسير هذا الأمر بشكل مختلف: جرائم القتل العمد مستثناة».

تم اتخاذ الأحكام المتعلقة بالتوبة الفعالة كأساس.

أوضح غولر أن أحكام التوبة الفعّالة الواردة في المادة ٢٢١ من قانون العقوبات التركي اعتُمدت كأساس لإعداد اللائحة، وأنها تُشكّل نموذجا متوافقا مع النظام القائم. وأشار إلى أن هذا يشمل أحكاما بتأجيل تنفيذ الأحكام للمدانين بجرائم مثل

القيادة التنظيمية، والعضوية في منظمة، ومساعدة منظمة، والدعاية، مُلاحظا أنه سيتم تطبيق تأجيل لمدة خمس سنوات على الأحكام التي تصل إلى ١٥ عاما، وتأجيل لمدة عشر سنوات على الأحكام التي تتجاوز ١٥ عاما.

سيتم إعادة تقييم أوامر الاعتقال.

أوضح غولر أن المادة الرابعة من المقترح تنظم الملفات في مراحل التحقيق والملاحقة والاستئناف والنقض، مضيفا أنه في القضايا المتعلقة بالجرائم الخاضعة للتأجيل، سيُعاد تقييم إجراءات التوقيف والرقابة القضائية من قبل القضاة المختصين. كما أشار غولر إلى أنه في القضايا قيد الاستئناف والنقض، سيصدر قرار نقض، وستُعاد الملفات إلى المحاكم المحلية.

صرح غولر بأن أولئك الذين يستفيدون من قرارات التأجيل سيخضعون للمراقبة من خلال نظام تتبع خاص، وأنه إذا ارتكبت جريمة إرهابية مرة أخرى خلال فترة التأجيل، فسيتم إلغاء تأجيل الإعدام وستستمر المحاكمة عن الجريمة الجديدة.

سيتم تشكيل لجنة برئاسة نائب الرئيس.

أعلن غولر أن المقترح سيُنشئ لجنة برئاسة نائب الرئيس، تضم ممثلين عن وزارات الداخلية والعدل والخارجية والدفاع الوطني، والأمانة العامة لمجلس الأمن القومي، ورئاسة جهاز المخابرات الوطنية، والأمانة العامة لرئاسة الجمهورية. وأوضح أن هذه اللجنة ستُشرف على عملية تفكيك الجهاز، وجهود الاندماج الاجتماعي، والتنسيق.

وصرح غولر بأن المجلس يمكنه طلب المعلومات والوثائق من المؤسسات العامة، وتشكيل لجان فرعية، وتقديم تقاريره إلى الجمعية الوطنية الكبرى التركية، مضيفا أنه سيتم أيضا إنشاء لجنة مراقبة في الجمعية، يتم تمثيل الأحزاب السياسية فيها.

ستخضع عمليات تسليم الأسلحة للوائح تنظيمية.

صرح غولر بأن الإجراءات والمبادئ المتعلقة بتسليم الأسلحة وتدمير الذخيرة وإجراء العملية سيتم تحديدها بموجب لائحة تعدها وزارة الدفاع الوطني ووزارة الداخلية، وأشار إلى أن الآلية بأكملها ستبدأ بنشر قرار مجلس الأمن القومي في الجريدة الرسمية.

صرح غولر بأنه وفقا للاقتراح، ستبدأ فترة تقديم الطلبات التي تبلغ ستة أشهر بعد نشر قرار مجلس الأمن القومي، ويمكن لأولئك الموجودين في الخارج التقدم بطلباتهم من خلال السفارات والقنصليات.

وذكر غولر أن الاقتراح يتضمن أيضا بندا يضمن عدم تعرض المسؤولين العموميين المشاركين في العملية للمساءلة القانونية أو الإدارية أو الجنائية عن أفعالهم.

أعلن غولر أن الاقتراح، الذي وقّعه نحو ٣٦٠ نائبا، قد رُفع إلى رئيس الجمعية الوطنية الكبرى، وشكر الرئيس رجب طيب أردوغان ورئيس حزب الحركة القومية دولت بهجلي. وأوضح أن وفد حزب الديمقراطية والديمقراطية في إمرالي ورؤساءه المشاركين قد ساهموا في هذه العملية، وأضاف أن مجموعة حزب الشعب الجمهوري، وأربعة نواب من حزب هدى بار، وعددا من نواب حزب المسار الجديد، ونوابا مستقلين قد وقّعوا أيضا على الاقتراح.

صرح غولر بأن جميع نواب حزب العدالة والتنمية البالغ عددهم ٢٧٧ نائبا، ومجموعة حزب الحركة القومية بأكملها، ورئيس حزب الحركة القومية دولت بهجلي، بصفته أول موقع، أيدوا الاقتراح، ودعا جميع الأحزاب السياسية إلى تقديم مساهمات بناءة في العملية.

ما هو مدى الحرمان من الحقوق؟

أوضح غولر أن المقترح يتضمن أيضا لوائح تتعلق بحرمان المحكومين من حقوقهم، والتي نوقشت في المجال العام، مضيفا أن الحرمان من الحقوق سيستمر لمدة عامين لمن تم تأجيل أحكامهم لمدة خمس سنوات، ولمدة ثلاث سنوات لمن تم تأجيل أحكامهم لمدة عشر سنوات. وأشار غولر إلى أن هذه الحقوق لن تُستعاد تلقائيا بنهاية هذه المدة، وأنه بناء على تقييم المجلس، يمكن للأفراد الذين ليس لديهم سجل جنائي آخر أو ظروف سلبية أخرى التقدم بطلب إلى قاضي التنفيذ لاستعادة حقوقهم.

صرح غولر بأنه لا يُتوقع حرمان الأفراد من حقوقهم في مراحل التحقيق والملاحقة القضائية، وأكد أنه وفقا للمادة ٣٨ من الدستور، لا يمكن تطبيق الحرمان من الحقوق على الأفراد دون إدانة نهائية.

كما تطرق غولر إلى الإجراءات المتبعة في حال ظهور تقارير أو شكاوى أو أدلة جديدة تتعلق بفترات سابقة بعد دخول القانون حيز التنفيذ، موضحا أنه في مثل هذه الحالات، لا يمكن لمكتب المدعي العام استئناف التحقيق مباشرة. وأشار إلى أن هدفهم هو منع التقارير غير المؤسسة والتشهير خلال هذه العملية، وأن الطلبات المتعلقة بالرأي العام والمدعومة بأدلة ملموسة ستُقيّم من قبل المجلس. وفي حال موافقة المجلس، يمكن استئناف التحقيق. وأضاف غولر أن هذا يهدف إلى تجنب أي غموض قد ينشأ في الإجراءات الجديدة.

**ردا على سؤال حول تخفيف ظروف عمل زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان، أدلى غولر بالتقييم التالي:

هذه أمور تُعالج عبر اللوائح الإدارية. مرافقنا الإصلاحية محددة بوضوح، وإدارتها جميعا من اختصاص وزارة العدل. أما الأمن الخارجي فهو من مسؤولية القيادة العامة لقوات الدرك. وفيما يتعلق باللوائح الإدارية، وطلبات العائلات، والإجراءات التنظيمية، ومتطلبات وزارة العدل، ومتابعة المؤسسة للعملية... كل هذه أمور يمكن إنجازها بسهولة دون الحاجة إلى تشريع قانوني. وإذا سألتمونا، فبإمكاننا في المستقبل تنظيم زيارات الأكاديميين والصحفيين إلى إمرالي، والإدلاء بتصريحات حول هذا الموضوع، بسهولة عبر اللوائح الإدارية، وفقا لقواعد وضوابط محددة.

لكن لا حاجة إلى أساس قانوني أو وضع خاص لذلك، يا أصدقائي. نحن لا نعمل بناء على أوهام. وإذا لزم الأمر، وبناء على الحقائق القانونية والمادية، سيظهر عمل المؤسسة وتوقعاتها وظروفها المختلفة. الأمر لا يقتصر على هذا المجال فقط، يا أصدقائي.

قد نُصدر لائحة تخص وزارة العمل اليوم، ثم أخرى بعد عام، أو لائحة تخص وزارة الصحة. مع تطور الاحتياجات، ستقدم جمعيتنا الوطنية الكبرى جميع أنواع الدعم القوي في نطاق أنشطتها التشريعية.

ردا على مزاعم إعداد لائحة اتهام ضد زعيم حزب «الجديد»، أوزغور أوزيل، قال غولر: «أصدقائي، نحن لا نتدخل في عمل القضاء. لا نتدخل في عمل القضاء المستقل والنزيه. لا يحق لأي عضو في البرلمان ارتكاب جرائم. كيف لي أن أعرف أيا من أعضائنا قد تدخل في ماذا... القضاء المستقل والنزيه يقوم بعمله. هذا الأمر لا علاقة له به. لذا، على كل فرد أن يهتم بشؤونه الخاصة.»

عقب تصريح غولر، قال نائب رئيس حزب الحركة القومية، فتحي يلدز: «مع دخول هذا القانون حيز التنفيذ، نأمل أن نتخلص من آفة الإرهاب التي ابتليت بها أمتنا لخمسين عاما، ونضعها في طي النسيان. أتمنى له التوفيق والنجاح. وسيستمر هذا النهج بالتأكيد. وسيتم إدخال تعديلات على قانون الأحزاب السياسية، وقانون الانتخابات، وقانون التنفيذ في المستقبل».

بهجلي موقعا على مشروع القانون: يجب أن يعودوا إلى الوطن

أصبح زعيم حزب الحركة القومية التركي «MHP» دولت بهجلي، أول شخصية سياسية توقع على مشروع القانون الإطاري للسلام مع الكرد في تركيا، والذي طال انتظاره.

وعقب توقيع مشروع القانون الإطاري الذي سيؤسس الأساس القانوني لعملية الحل الجديدة، جدد زعيم حزب الحركة القومية دولت بهجلي دعوته لزعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان «للاستفادة من الحق في الأمل».

وقال بهجلي: «أكرر نفس الكلام. يجب أن يعود صلاح الدين دميرتاش إلى منزله، ويجب أن يعود أحمدلر إلى مهامه، ويجب أن يستعيد أوجلان حقه في الأمل. يجب أن تنعم تركيا بالسلام. هدفنا هو أن تنعم تركيا والمنطقة بالسلام».

وفي حديثه مع سنان برهان، رئيس تحرير وكالة أنباء ميليت، قال زعيم حزب الحركة القومية إن التوقيعات على مشروع القانون الإطاري «أكدت مرة أخرى على

الأخوة التي دامت ألف عام».

كما رد بهجلي على التعليقات التي تشير إلى أن حزب الحركة القومية لم يناقش عملية السلام الجديدة في اجتماعات مجموعته البرلمانية مؤخرا.

وأكد بهجلي، مشددا على أنهم «يحترمون بروتوكول الدولة»، أن الرئيس رجب طيب أردوغان ورئيس الجمعية الوطنية الكبرى نعمان كورتولموش يتابعان العملية عن كثب، وقال: «ليس من الصواب عرقلة العمل الذي يقومون به».

أتواصل مع دميرتاش بانتظام

عندما سُئل بهجلي عن رأيه في صلاح الدين دميرتاش، الرئيس المشارك السابق لحزب الشعوب الديمقراطي، أجاب بما يلي:

«لم أزر صلاح الدين دميرتاش. ومع ذلك، أتواصل معه بانتظام من خلال محاميه وأطمئن على صحته. كما أنه يرسل لي تحياته.»

«لدينا علاقة جيدة. كما أنني أسأله عما إذا كان لديه أي طلبات أو مطالب. لقد عملت مع ديميرتاش في الجمعية الوطنية التركية الكبرى.»

ما هو الحق في الأمل، ؟

إن الحق في الأمل هو لائحة تتعلق بوضع السجناء المحكوم عليهم بالسجن المؤبد والذين لا يحق لهم الحصول على الإفراج المشروط.

في تركيا اليوم، يتمكن بعض المدانين المحكوم عليهم بالسجن المؤبد المشدد من الاستفادة من الحق في الأمل.

في يوليو ٢٠٢٤، قدم حزب الديمقراطية والديمقراطية مشروع قانون إلى الجمعية الوطنية التركية الكبرى يقترح النظر في الإفراج المشروط في الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لأحكام السجن المؤبد المشددة.

كما أشار زعيم حزب الحركة القومية دولت بهجلي إلى «الحق في الأمل» في اجتماع كتلة حزبه في ٢٢ أكتوبر ٢٠٢٤، وانتهت العملية التي بدأت بدعوة زعيم حزب الحركة القومية بإعلان حل حزب العمال الكردستاني في ١٢ مايو.

أوزيل: لا يوجد تغيير في نهجنا العام، لكن الإجراء والأسلوب خاطئان

لا يكفي حلّ القضية الكردية في المادة السادسة وحدها

*المرصد-خاص

في تعليقه على القانون الإطاري، انتقد أوزغور أوزيل، زعيم الحزب الجديد، عدم وجود عمل تعاوني في صياغة مشروع القانون، قائلاً: «لا يوجد تغيير في نهجنا السياسي، لكن هذا أمر خاطئ للغاية من حيث الإجراءات والأسلوب».

وفي حديثه مع الصحفي مراد يتكين ، صرح أوزغور أوزيل بأن الاقتراح استند إلى المادة ٦ من التقرير النهائي للجنة الوطنية للتضامن والأخوة والديمقراطية بشأن نزع سلاح حزب العمال الكردستاني وحله، ولكنه لم يكن له أي صلة بالمادة ٧ المتعلقة بالديمقراطية.

صرح أوزيل بأنه مع تأكيد مجلس الأمن القومي على أن حزب العمال الكردستاني قد ألقى أسلحته وحل نفسه، فمن الضروري من أجل «المستقبل المشترك للكرد والأتراك» معالجة المادة ٧ أيضًا، والتي تتضمن العديد من تدابير الديمقراطية التي تتراوح من تنفيذ قرارات المحكمة الدستورية إلى إنهاء تعيين الأمناء في البلديات.

انتقد أوزيل غياب العمل التعاوني في صياغة مشروع القانون، قائلاً: «لم يطرأ أي تغيير على نهجنا السياسي، لكن هذا التصرف خاطئ للغاية من حيث الإجراءات والأسلوب. إن إبقاء نص الاقتراح سراً، وجمع التوقيعات على أوراق بيضاء، وإرسالها إلى الأحزاب السياسية الأخرى، ثم تقديمها إلى رئاسة البرلمان بعد نصف ساعة، يتعارض مع جوهر المسألة».

وجاءت تعليقات أوزيل على الاقتراح على النحو التالي:

«لم تُبذل أي جهود تعاونية أثناء إعداد هذا القانون. جمع حزب العدالة والتنمية التوقيعات على أوراق بيضاء من مجموعته الخاصة. وأرسلوها إلى مجموعات الحزب في مظاريف مختومة بعد ظهر اليوم.»

بينما كنا نحن، الوفد المكون من رؤساء اللجان البرلمانية ذات الصلة التي سنعمل معها والزملاء الذين أرسلناهم إلى لجنة تركيا الخالية من الإرهاب المنشأة في البرلمان، نقوم بنسخ النص وأخذه لأنفسنا في بداية الاجتماع، قاموا بتسليم النص إلى رئاسة البرلمان في غضون نصف ساعة.

« إبقاء نص الاقتراح سراً يتعارض مع روح الموضوع.»

لم يطرأ أي تغيير على نهجنا السياسي، لكن هذا الإجراء والأسلوب خاطئان للغاية. بالطبع، يمكن للنواب وجماعات الأحزاب المساهمة في صياغة النص في لجنة العدل البرلمانية وإبداء ملاحظاتهم. إلا أن إبقاء مسودة النص سرية، وجمع التوقيعات على أوراق بيضاء، وإرسالها إلى الأحزاب السياسية الأخرى، ثم تقديمها إلى رئاسة البرلمان بعد نصف ساعة، يتنافى مع جوهر المسألة.

«يتضمن تقرير اللجنة الذي نعمل عليه حاليًا البندين ٦ و٧ المتعلقين بالإجراءات. ويرتبط هذا المقترح بالبند ٦. وكما ذكرنا سابقًا، لا ينبغي أن تُعالج هذه المسائل بشكل منفصل، بل بشكل مترابط. يتناول البند ٦ قانون العقوبات، بينما يتناول البند ٧ الديمقراطية، بدءًا من الامتثال لقرارات المحكمة الدستورية والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، وصولاً إلى إنهاء ممارسة تعيين الأمناء وتنظيم العديد من الإصلاحات الديمقراطية.»

«من الضروري للغاية العمل على اتخاذ خطوات نحو الديمقراطية.»

لا تزال مخاوفنا وتحفظاتنا بشأن هذه المسألة قائمة. بعد سنّ هذا القانون، من الضروري للغاية الإسراع في إعداد القسم السابع خلال الفترة اللازمة لتأكيد وتدقيق تسليم الأسلحة.

لا يكفي حلّ القضية الكردية في المادة السادسة وحدها. ولا يمكن حلّ مشاكل الكرد أو مشكلة الديمقراطية في تركيا بالمادة السادسة فقط. قد تكون المادة السادسة نهايةً لعملية، وضرورةً فنية، لكن ينبغي أن تكون المادة السابعة بدايةً لعملية ديمقراطية، وبدايةً للسلام، وبدايةً للأخوة، وبدايةً لمستقبل آمن ومشترك للكرد والأتراك.

لدينا أيضًا انتقادات فنية بشأن مشروع القانون من زملائنا في القانون الجنائي ونوابنا المحامين، وسنتناولها بشكل منفصل. لكن النقطة الأساسية التي نود التأكيد عليها هي أنه بإمكاننا معالجة الأسباب الجذرية للمشكلة التي نحاول حلها اليوم من خلال اتخاذ خطوات جريئة وحاسمة وسريعة نحو القسم السابع من تقرير اللجنة. وإلا، فإن لائحة التنفيذ ستزيل بعض العواقب، لكنها لن تعالج السبب.

حزب الشعب الجمهوري يوقع على «القانون الإطاري»

***المرصد-خاص**

تم إرسال مقترح «القانون الإطـاري»، الذي تم إعداده كجزء من العملية التي تسميها الحكومة «تركيا بلا إرهاب»، إلى الأطراف وتقديمه إلى رئيس الجمعية الوطنية الكبرى.

بعد حزب العدالة والتنمية، وحـزب الحركة القومية، وحزب الديمقراطية الديمقراطية، وحزب هدى بار، وقع حزب الشعب الجمهوري، الذي يخضع للحكم المطلق، على الاقتراح اليوم أيضاً.

تماشياً مع القرار الذي اتخذه المجلس التنفيذي المركزي لحزب الشعب الجمهوري، تم الإعلان عن أن إدارة مجموعة حزب الشعب الجمهوري وأعضاء اللجنة الدستورية سيوقعون أيضاً على مشروع القانون الإطاري.

وقع رئيس مجموعة حزب الشعب الجمهوري فايق أوزتراك، ونائبي رئيس المجموعة سيفدا إردان كيليش ورحمي أشكين توريلي، وعضو برلمان كارس إينان أكغون ألب، على مقترح مشروع القانون الإطاري.

وقام نائب رئيس مجموعة حزب العدالة والتنمية عبد الحميد غول ورئيس لجنة العدل في البرلمان وعضو البرلمان عن إسطنبول جونيت يوكسل بزيارة المجموعات البرلمانية للأحزاب السياسية أمس في إطار «القانون الإطاري» المتعلق بالعملية.

وكان عبد الحميد غول وجونيت يوكسل قد زارا المجموعات البرلمانية لحزب يني يول، وحزب الشعب الجمهوري، وحزب يني، وإيي بارتي في هذا السياق.

القانون الإطاري في 8 أسئلة

من سيستفيد؟ ما هي شروط الإخلاء؟

إيفرينسل /الترجمة والتحرير: محمد شيخ عثمان

ان تيميز:يُمهد «مشروع قانون تعزيز التضامن الوطني والاندماج الاجتماعي»، المُقدم إلى الجمعية الوطنية التركية الكبرى ضمن «العملية»، الطريق أمام تأجيل تنفيذ الأحكام في العديد من الجرائم المتعلقة بحزب العمال الكردستاني/ مجموعة العمل الكردستاني، بدءا من العضوية في المنظمة وصولا إلى تمويلها، مع استثناء مؤسسيها وقادتها. ما المقصود بنطاق هذا القانون، الذي ينص على إسقاط الدعاوى في حال انقضاء فترات المراقبة المحددة دون إدانة؟ إليكم ثمانية أسئلة وأجوبة هامة حول «القانون الإطاري»...

١- متى سيبدأ تطبيق القانون؟

لكي يستفيد المحكومون من «تأجيل تنفيذ العقوبة»، يجب أولا تحقق الشرط الأساسي على مستوى الدولة.

وينص مشروع القانون على ضرورة أن تثبت المؤسسات الأمنية انتهاء الوجود الفعلي لـ «حزب العمال الكردستاني (PKK/KCK)» وجميع التشكيلات المرتبطة به، وتسليم جميع الأسلحة والذخائر التي بحوزته.

وبعد تثبيت ذلك، يتعين صدور قرار تأكيدي من «مجلس الأمن القومي التركي (MGK)»، على أن يُنشر في «الجريدة الرسمية».

ولا يجوز إصدار أي قرار بتأجيل تنفيذ العقوبة أو الإفراج عن المحكومين قبل استكمال هذه الإجراءات.

«٢- من يشملهم القانون؟»

تختلف آلية «تأجيل تنفيذ العقوبة والإفراج» بحسب مدة الحكم الصادر بحق المحكوم.

* «المحكومون الذين لا تتجاوز مجموع الأحكام الصادرة بحقهم ١٥ سنة سجنا:»

يؤجل تنفيذ عقوباتهم لمدة «خمس سنوات».

* «المحكومون الذين تتجاوز مجموع أحكامهم ١٥ سنة، أو المحكوم عليهم بالسجن المؤبد أو السجن المؤبد المشدد:»

يؤجل تنفيذ عقوباتهم لمدة «عشر سنوات».

وتصدر قرارات تأجيل تنفيذ العقوبة من «قاضي تنفيذ العقوبات»، ويُفرج عن المحكوم من السجن بمجرد صدور قرار التأجيل.

«٣- ما هي الشروط بعد الإفراج؟»

إذا ارتكب المحكوم الذي أُفرج عنه، خلال مدة تأجيل تنفيذ العقوبة «(خمس أو عشر سنوات)»، جريمة جديدة تندرج ضمن «جرائم الإرهاب»، فإن قاضي تنفيذ العقوبات يلغي قرار التأجيل، ويعاد الشخص إلى السجن لاستكمال المدة المتبقية من عقوبته.

أما إذا انقضت مدة التأجيل كاملة دون ارتكاب أي جريمة جديدة، فتُعد العقوبة منفذة ومنتهية قانونا.

وفيما يتعلق بإلغاء الآثار القانونية المترتبة على الإدانة والحرمان من بعض الحقوق:

* بالنسبة إلى من حصلوا على «تأجيل لمدة خمس سنوات»، يمكن النظر في رفع هذه القيود بعد مرور «سنتين على الأقل» من تاريخ قرار التأجيل.

* أما من حصلوا على «تأجيل لمدة عشر سنوات»، فيمكن النظر في ذلك بعد مرور «ثلاث سنوات على الأقل».

ويتم ذلك بناء على طلب من «الهيئة التي يرأسها نائب رئيس الجمهورية»، على أن تبت فيه محكمة تنفيذ العقوبات.

«٤- هل سيخرج عبد الله أوجلان من السجن؟»

ينص مشروع القانون على استثناء المدانين بجريمة «القتل العمد المرتكب في إطار نشاط تنظيمي»، وكذلك المحكومين بعقوبة «السجن المؤبد المشدد» أو الجرائم التي تستوجب هذه العقوبة إذا كانت قد ارتكبت «قبل الأول من حزيران/يونيو ٢٠٠٥».

وبذلك، فإن مشروع القانون يمنع استفادة مؤسس «حزب العمال الكردستاني (PKK)» عبد الله أوجلان، وكذلك قيادات التنظيم، من أحكام هذا القانون.

«٥- هل سيستفيد قادة التنظيم المقيمون في أوروبا؟»

بالنسبة إلى قادة التنظيم المقيمين خارج تركيا، ولا سيما في أوروبا، فإن التحقيقات، والملاحقات القضائية، والأحكام الصادرة بحقهم ستؤجل لمدة تتراوح بين «خمس وعشر سنوات»، وذلك وفقا للحد الأقصى للعقوبة المقررة للجريمة.

وإذا انتهت مدة الرقابة دون ارتكاب أي جريمة جديدة، فإن الدعاوى ستسقط أو تنتهي بقرار بعدم الملاحقة.

إلا أن الأشخاص الذين يثبت أنهم شاركوا ميدانيا في «جرائم القتل العمد»، أو الذين ارتكبوا قبل «١ حزيران/يونيو ٢٠٠٥» جرائم جسيمة تستوجب عقوبة السجن المؤبد المشدد، لن يستفيدوا من حق تأجيل التنفيذ.

«٦- لماذا يعد تاريخ ١ حزيران/يونيو ٢٠٠٥ مهما؟»

يمثل «١ حزيران/يونيو ٢٠٠٥» تاريخ دخول «قانون العقوبات التركي رقم (٥٢٣٧)» و«قانون أصول المحاكمات الجزائية» حيز التنفيذ.

وقد اعتُمد هذا التاريخ في مشروع «القانون الإطاري» بوصفه تاريخا فاصلا، بحيث استُبعدت من نطاقه جميع القضايا والتحقيقات التي فُتحت في ظل قانون العقوبات القديم، والتي تتعلق بجرائم تستوجب عقوبة «السجن المؤبد» أو «السجن المؤبد المشدد».

«٧- هل سيُفرج عن صلاح الدين دميرطاش وفيغن يوكسكداغ؟»

تتعلق المحاكمات الرئيسية الجارية بحق «صلاح الدين دميرطاش» و«فيغن يوكسكداغ» بأحداث وقعت بعد «١ حزيران/ يونيو ٢٠٠٥»، كما أن أيا منهما لا يواجه اتهاما مباشرا بارتكاب «جريمة القتل العمد».

وبموجب المواد «الثالثة والرابعة والسادسة» من مشروع القانون، فإن هذه التعديلات تفتح الباب أمام:

* إنهاء استمرار احتجازهما.
* تأجيل المحاكمات الجارية أو تنفيذ العقوبات الصادرة بحقهما.
* وإزالة القيود والحرمان من الحقوق المدنية المترتبة على الإدانة في مرحلة لاحقة.

إلا أن وضع دميرطاش لا يزال يكتنفه قدر من الغموض، لأنه حُكم عليه في «قضية كوباني» بأشد العقوبات عن تهمة ««تقويض وحدة الدولة وسلامة أراضيها»»، وهي جريمة لا يشملها مشروع القانون.

ومن جهة أخرى، سبق أن أصدرت «المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان» حكما يقضي بوجود انتهاك لحقوق دميرطاش، الأمر الذي يستوجب الإفراج عنه دون الحاجة إلى أي تعديل قانوني جديد، إلا أن الحكومة التركية لم تنفذ هذا الحكم حتى الآن.

«٨- هل سيستفيد معتقلو قضية غيزي والمسؤولون المنتخبون الموجودون في السجون؟»

لا يشمل مشروع القانون الأشخاص المعتقلين على خلفية «قضية احتجاجات غيزي».

فقد صدرت بحق «عثمان كافالا»، و«جان أطالاي»، و«طيفون كهرمان»، و«تشيغدم ماتر»، و«مينة أوزردن» أحكام بالسجن بتهم تتعلق بـ«محاولة الإطاحة بحكومة جمهورية تركيا» أو «المساعدة في محاولة إسقاط الحكومة».

وبما أن ملفات محاكمتهم لا تتضمن أي اتهامات بالارتباط بـ «حزب العمال الكردستاني (PKK/KCK)»، ولأن مشروع القانون يقتصر على الجرائم المرتبطة بهذا الإطار، فإنهم لا يستفيدون من أحكامه.

كذلك، فإن رؤساء البلديات والسياسيين الذين أوقفوا في إطار التحقيقات المتعلقة بادعاءات «الجرائم المالية» الموجهة إلى «حزب الشعب الجمهوري (CHP)» وبلدياته، لن يستفيدوا من القانون الإطاري.

في المقابل، فإن «أحمد أوزر»، رئيس بلدية إسنيورت الذي عُزل من منصبه وعُين وصي حكومي بدلا منه بذريعة ««توافق المدينة»»، وكذلك «رسول إمراه شاهان»، رئيس بلدية شيشلي الذي اتخذ بحقه الإجراء نفسه، سيكونان ضمن المشمولين بأحكام القانون الإطاري.

الحرب على ايران..
تغطية تحليلية وتوثيقية خاصة

بوادر اتفاق بشأن الملاحة في مضيق هرمز

***المرصد/فريق الرصد والمتابعة**

أفاد موقع أكسيوس الامريكي بأنّ الولايات المتحدة وإيران وسلطنة عُمان تقترب من التوصل إلى اتفاق مؤقت لإعادة فتح مضيق هرمز الاستراتيجي، مشيرا إلى أن واشنطن تسعى لإعلانه.

ونقل الموقع عن مصدرين إقليميين ومسؤول امريكي أنّ الاتفاق الناشئ سيلبّي بعض مطالب إيران بزيادة سيطرتها على حركة الملاحة في مضيق هرمز، وهي سيطرة لم تكن تملكها قبل الحرب، وينصّ على ترتيب مؤقت لمدة ٦٠ يوما، قابلة للتمديد، بين عُمان وإيران

في المضيق.

وبموجب الاتفاق، ستسلك جميع السفن القادمة عبر المضيق إلى الخليج مسارا شماليا عبر المياه الإيرانية. أما السفن المغادرة عبر المضيق إلى بحر العرب، فستسلك مسارا جنوبيا عبر المياه العمانية، بالتنسيق مع إيران.

ولن تُفرض أي رسوم أو ضرائب خلال فترة الستين يوما، فيما ستعمل الأطراف على إزالة الألغام البحرية من الممر الأوسط للمضيق خلال ٣٠ يوما، على أن يُستخدم لحركة السفن القادمة والمغادرة وفقا لبنود اتفاقية دائمة سيجري التفاوض عليها بين عُمان وإيران.

رسوم خدمة

بدورها نقلت شبكة «سي بي إس نيوز» الامريكية عن مصدر أنّ المقترح يتضمن «رسوم خدمة»، تُقسم عائداتها بين إيران وسلطنة عُمان، مشيرة إلى الاتفاق على الخطوط العريضة للمقترح، وتركز المناقشات المتبقية على التنفيذ والتوقيت. وقالت المصادر لـ»أكسيوس» إنّ مسؤولين قطريين وباكستانيين وسعوديين شاركوا في جهود الوساطة، مشيرة كذلك إلى أنّ البيت الأبيض كان منخرطا بشكل فعّال في المفاوضات، وأنّ الأيام الأخيرة شهدت عدة اتصالات هاتفية بين مبعوث الرئيس الامريكي دونالد ترامب، ستيف ويتكوف، ووزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي، ووزير الخارجية العماني بدر البوسعيدي.

وقال مصدران إقليميان للموقع إنّ عراقجي وافق مبدئيا على الاتفاق، لكنه لا يزال بحاجة إلى موافقة المرشد الأعلى الإيراني، مجتبى خامنئي، والمجلس الأعلى للأمن القومي. وأفاد مسؤول امريكي ومصدر إقليمي بأنّ القيادة الإيرانية استكملت إجراءات الموافقة أمس الثلاثاء.

ترامب: مضيق هرمز سيُفتح «قريبا جدا».. وإلا

من جهته قال الرئيس الامريكي دونالد ترامب، يوم الأربعاء، إن مضيق هرمز سيُفتح «قريبا جدا»، وأردف «وإلا ستتعرض إيران ستتعرض لضربة قوية للغاية»، مشيرا إلى أن الهجوم على إيران سيكون «الأكبر منذ الحرب العالمية الثانية».

وأضاف ترامب، في مقابلة مع قناة «فوكس» الإخبارية خلال زيارة إلى ولاية كاليفورنيا «نجري مناقشات جيدة جدا» مع إيران، وأوضح أن الإيرانيين والوسطاء

أجروا مفاوضات استمرت طوال اليوم.

وأكد الرئيس الامريكي أن إيران حريصة على التوصل إلى اتفاق يضع حدّا لأشهر من الصراع، وشدد على أن «إيران أمام فرصتها الأخيرة لإبرام اتفاق».

وهدد، في فيديو ترامب لفوكس نيوز عن إيـران: «إذا تراجعوا مرة أخرى، فسيتعرضون لضربة قاسية جدا... لا يمكنهم امتلاك سلاح نووي، الأمر في غاية البساطة».

تفاهم إيراني عُماني على إحداثيات مسار جديد في مضيق هرمز

الى ذلك قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية إسماعيل بقائي، يوم الأربعاء، إنّ بيانا مشتركا بين إيران وسلطنة عُمان حول مسار ملاحي في مضيق هرمز في مرحلة الصياغة النهائية، موضحاً في بيان، أنّ البلدين بوصفهما دولتين ساحليتين (مشاطئتين) لمضيق هرمز، أجرتا مفاوضات خلال الشهرين الماضيَين بهدف تحديد مسار آمن لمرور السفن التجارية في المضيق. وأضاف أنّ مختلف الأبعاد الفنية والقانونية والأمنية والبيئية خضعت للدراسة في الجهات المختصة في إيران.

وشدّد بقائي على أنّ مسار المفاوضات بين البلدين «مهني» و«يمضي إلى الأمام»، وأنّ الجانبين توصلا إلى تفاهم بشأن الإحداثيات الجغرافية للمسار موضع البحث للملاحة في مضيق هرمز. وقال إنّه في حال لم تعرقل «بعض الأطراف الثالثة هذا المسار»، فإن البيان المشترك بين البلدين، بما يتضمنه من ملاحظات ونقاط رئيسية متفق عليها، بات في مرحلة المراجعة والصياغة النهائية.

واستدرك بأنّ التفاهم الإيراني العُماني «لا يعني في حد ذاته أن المضيق أصبح آمناً للسفن العابرة»، عازياً ذلك إلى أن «العوامل التي تهدّد أمن مضيق هرمز من جانب الولايات المتحدة، ولا سيما الحصار البحري وسائر الإجراءات العدوانية والتهديدية ضد إيران ومصالحها، لا تزال قائمة». وأكد بقائي أنّه لا يوجد برنامج لزيارة وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي أو رئيس البرلمان محمد باقر قاليباف إلى باكستان أو قطر في نهاية الأسبوع الحالي، مشيراً إلى أن باكستان وقطر تواصلان جهودهما لخفض التوتر، وأنّ إيران على اتصال معهما وتتبادل معهما وجهات النظر.

كيف توسع إيران حملة ضغط لإجبار أمريكا على تقديم تنازلات؟

رويترز - سامية نخول- بيروت : يرى مسؤولون في منطقة الخليج ومحللون أن إيران تراهن على قدرتها على التحمل أكثر من واشنطن من خلال تحويل طرق التجارة وممرات الملاحة والبنية التحتية للطاقة في الشرق الأوسط إلى نقاط ضغط ترفع بشكل مطرد تكلفة المواجهة.

وبدلا من السعي لتحقيق انتصار عسكري حاسم، تتبع طهران استراتيجية تصعيد مدروس تهدف إلى توسيع نطاق الصراع دون إشعال حرب شاملة.

ويقولون إن الهدف هو إقناع الولايات المتحدة وحلفائها بأن احتواء الأزمة مكلف أكثر من تلبية مطالب إيران بشأن مضيق هرمز.

والرسالة التي تبعث بها طهران هي أنه ما لم تقبل واشنطن وضعا جديدا يمنح إيران دورا أكبر في المضيق، فإن الصراع قد يمتد أبعد من الخليج.

وتعتقد إيـران أن بوسعها تعزيز موقفها في أي مفاوضات مستقبلية، من خلال تعريض العديد من الممرات البحرية المهمة وأصول الطاقة للخطر.

وقال مايكل نايتس من معهد واشنطن لرويترز «تحاول إيـران، منذ البداية، التفوق على الولايات المتحدة في التصعيد من خلال توسيع خياراتها التصعيدية بحيث يكون لديها دائما شيء جديد تقدمه كل أسبوع — منطقة جغرافية جديدة، أو نوع جديد من الأسلحة، أو نوع جديد من الأهداف».

وأضاف نايتس «الميزة الأكبر التي يتمتعون بها ليست قدرتهم على إلحاق الضرر بأمريكا أو إسرائيل. بل إن ميزتهم الكبرى تكمن في قدرتهم على إلحاق الضرر بدول المنطقة والاقتصاد العالمي».

* توسيع نطاق التهديد لأبعد من مضيق هرمز

بعد أن أظهرت طهران قدرتها على تعطيل حركة عبور مضيق هرمز، الذي كان يمر عبره حوالي خمس الاستهلاك العالمي من النفط قبل الحرب، فإنها تشير إلى أنه لا يوجد أي ممر بحري بعيد عن متناولها.

وتشير التهديدات الموجهة إلى البحر الأحمر والبنية التحتية للطاقة في السعودية إلى جهد أوسع نطاقا لزيادة تكلفة حماية التجارة العالمية، مع اختبار مدى صبر واشنطن على الاضطرابات.

ويعكس نهج إيران ما وصفه مصدر خليجي بأنه اعتقاد سائد بين قادة الحرس الثوري بأن «بوسعهم الحصول على المزيد».

فهم يرون فرصة سانحة في ما يعتبرونه ترددا من الرئيس دونالد ترامب في التورط بعمق في صراع آخر في الشرق الأوسط قبل انتخابات التجديد النصفي في نوفمبر تشرين الثاني.

وقال المصدر الخليجي «يعتقد الإيرانيون... أنه من خلال توسيع نطاق الحرب وزيادة الضغط، سينتهي به الأمر إلى الاستسلام».

وتابع «يعتقد ترامب أن بوسعه توجيه ضربة قوية للإيرانيين وإجبارهم على الجلوس إلى طاولة المفاوضات، لكنهم لن يرضخوا».

* تصعيد لانتزاع تنازلات

تشكل هذه الحسابات ركيزة للاستراتيجية التفاوضية لطهران.

> تحاول إيران، منذ البداية، التفوق على الولايات المتحدة في التصعيد

وقال ترامب إن محادثات ستجرى مع إيران اليوم الاثنين، بعد الإعلان في وقت سابق عن إلغاء هجوم وشيك أملا في التوصل إلى اتفاق لإعادة فتح مضيق هرمز. وأكدت طهران من جانبها أنها لا تجري حاليا أي محادثات مع الولايات المتحدة.

وأفاد مصدر إيراني كبير بأن القيادة الإيرانية خلصت إلى أن المحاولات السابقة لإبداء المرونة لم تسفر إلا عن مزيد من الضغوط من جانب واشنطن، مما عزز القناعة بضرورة امتلاك أوراق ضغط قوية قبل البدء في مفاوضات ذات أهداف فعلية.

وذكر المصدر أن تقديرات طهران صارت تركز على أن ترامب يفسر التنازلات على أنها ضعف، ولا يستجيب إلا للضغط.

من جانبه، قال مايكل سينغ الزميل بمعهد واشنطن إن طهران تعتقد أنها لا تزال تمسك بزمام المبادرة، وذلك لأسباب من بينها حالة عدم اليقين التي تبدو عليها إدارة ترامب بشأن المدى الذي يمكن أن تذهب إليه عسكريا.

وأضاف «يحاول الإيرانيون استغلال الفرصة... ويحرصون على ترسيخ سيادتهم على المضيق وممارسة سيطرة انتقائية على الممر المائي».

وفي السياق ذاته، أشار آلان آير الدبلوماسي الأمريكي السابق والخبير في الشأن الإيراني إلى أن طهران تتبع استراتيجية ردع تهدف إلى إجبار واشنطن على رفع حصارها ووقف الضربات العسكرية. وأضاف «إنهم لا

> ميزتهم تكمن في قدرتهم على إلحاق الضرر بدول المنطقة والاقتصاد العالمي

يريدون أن تكون الولايات المتحدة هي من تتحكم في وتيرة الأحداث».

ويتمحور الخلاف حول مستقبل إدارة مضيق هرمز. وأفادت مصادر إقليمية بأن سلطنة عُمان قدمت لإيران مقترحا يحظى بدعم خليجي لإدارة الممر المائي يتضمن فرض رسوم طوعية على المستخدمين.

وتسعى طهران للاحتفاظ بسلطة إدارية على المضيق وبالقدرة على فرض رسوم خدمات على السفن، في حين ترفض واشنطن فرض أي رسوم وتصر على أن يظل مضيق هرمز ممرا مائيا دوليا بعيدا عن السيطرة الإيرانية.

* رهان الصمود

قـادت الحملة الإيرانية لنتيجة تعكس منطق استراتيجيتها. فمع توسع نطاق التهديدات لما هو أبعد من مضيق هرمز، تحولَ تركيز القوى الإقليمية والغربية بشكل متزايد نحو حماية طرق التجارة والبنية التحتية للطاقة بدلا من تكثيف الضغط على إيران.

ويعد التحالف البحري الناشئ بقيادة السعودية مثالا واضحا على هذا التحول؛ إذ تصفه مصادر خليجية بأنه إطار دفاعي يركز على مرافقة السفن التجارية وتبادل المعلومات الاستخباراتية وتأمين الممرات البحرية، وليس المواجهة المباشرة مع إيران.

وشبه نايتس هذا المسعى بمهمة أسبيدس البحرية التابعة للاتحاد الأوروبي في البحر الأحمر، والتي تشكلت لحماية حركة الملاحة التجارية وليس لتغيير موازين القوى العسكرية.

وبالنسبة لطهران، يمثل هذا الوضع قدرا من النجاح. فرغم عدم قدرتها على مضاهاة القوة العسكرية الأمريكية بشكل مباشر، لا تزال إيران قادرة على فرض تكاليف باهظة من خلال إجبار الحكومات والقوات البحرية على البقاء في موقف دفاعي.

ويؤدي كل تهديد جديد، سواء أكان في مضيق هرمز أو في باب المندب الذي يربط البحر الأحمر بخليج عدن أو في أي مكان آخر، إلى زيادة الموارد اللازمة لضمان استمرار تدفق حركة التجارة العالمية.

وهذا الصراع في جوهره هو اختبار للنفس الطويل. ويبدو أن القادة الإيرانيين يعتقدون أن بإمكانهم تحمل الضغوط الاقتصادية لفترة أطول مما يمكن للتحالف الذي تقوده الولايات المتحدة تحمله فيما يتعلق بالاضطرابات المتكررة في التجارة العالمية وأسواق الطاقة.

وتنطوي هـذه الاستراتيجية أيضا على هدف دبلوماسي، فمن خلال إظهار قدرتها على توسيع نطاق الأزمة عند الضرورة، تأمل طهران في صياغة شروط أي مفاوضات ربما تتم مستقبلا.

يقول راي تقية الخبير في (مجلس العلاقات الخارجية) والمستشار السابق لشؤون إيران في وزارة الخارجية الأمريكية «إذا مضت الأمور باتجاه إجراء مفاوضات، فهم من سيحددون شروطها... كل من الطرفين يقابل التصعيد بتصعيد مماثل».

ومع ذلـك، لا يبدو أن أيا من الطرفين مستعد لتقديم تنازلات؛ فبينما تواصل واشنطن وطهران اختبار عزيمة بعضهما البعض، تظل هناك مخاطر بأن تتحول الاستراتيجية التي تهدف في الأساس لتعزيز أوراق الضغط إلى صراع لا يمكن لأي منهما السيطرة عليه بشكل كامل.

الولايات المتحدة والبحث عن طرق «مبتكرة» لمعاقبة إيران

مجلة «نيوزويك»/الترجمة والتحرير: محمد شيخ عثمان

إيلي كوك-مراسل دفاعي أول:قال الكابتن تيموثي هوكينز، المتحدث باسم القيادة المركزية الأمريكية (CENTCOM)، التي تشرف على جميع القوات الأمريكية في المنطقة، إن القوات الأمريكية المنتشرة في الشرق الأوسط لديها «تاريخ طويل من التفكير والعمل بطرق مبتكرة».

وقال هوكينز إن الأدميرال براد كوبر، القائد الأعلى للقيادة المركزية الأمريكية، يستمع إلى اقتراحات من جميع الرتب.

في هذه الحالة، يبدو أن الجيش الأمريكي يجمع مقترحات حول كيفية هزيمة إيران مع دخول الحرب ضد طهران شهرها السادس.

وقال ضابط استخبارات لم يتم الكشف عن هويته يعمل لدى القيادة المركزية الأمريكية في رسالة إلى المحللين العسكريين، وفقا لتقرير شبكة CNN هذا الأسبوع: «إننا نبحث عن طرق جديدة مبتكرة وغير تقليدية للضغط على إيران ومعاقبتها».

استشهدت الشبكة بمصدر مطلع على البريد الإلكتروني، وأفـادت بأن الرسالة أُرسلت في ٢٩ يوليو، لكنها لم تُحدد هوية المُرسِل أو المُستلِمين.

> الجيش الأمريكي يجمع مقترحات حول كيفية هزيمة إيران

ولم تتمكن مجلة نيوزويك من التحقق من صحة المعلومات بشكل مستقل.

لكن الصياغة أثارت استغراب البعض بسرعة، الذين اعتبروها علامة على أن البيت الأبيض أرسل الجيش الأمريكي إلى حرب كبرى دون خطة مدروسة جيدا لتحقيق نصر سريع، أو استراتيجية للخروج.

ويرى آخرون أنه قد يكون طلبا روتينيا، على غرار الرسائل التي غالبا ما يتداولها القادة في مختلف فروع الجيش الأمريكي.

التكتيكات الجديدة التي قد تنظر إليها الولايات المتحدة

من الصعب تحديد نوع الـردود التي كان يُراد الحصول عليها من خلال هذا الطلب. وباستثناء تصريح هوكينز، امتنعت القيادة المركزية الأمريكية عن تقديم أي تفاصيل إضافية حول التقرير، ولم تؤكد أو تنفي الرسالة الواردة في مقال شبكة سي إن إن.

لكن مع استمرار الحرب وارتفاع التكاليف، ربما كان المرسل من القيادة المركزية الأمريكية يأمل في التوصل إلى استراتيجية «الرصاصة الفضية»، أو تكتيكات جديدة تحمل نفس القوة التي استخدمتها أوكرانيا ضد روسيا في حرب الطائرات بدون طيار، كما قال جيم تاونسند، المسؤول السابق في البنتاغون الذي أمضى أكثر من ثلاثة عقود في وزارة الدفاع.

وقال لمجلة نيوزويك إن السؤال المحتمل وراء الطلب هو: «كيف يمكننا أن نكون مثل الأوكرانيين؟ أعطونا شيئا إبداعيا، كما تفعل أوكرانيا».

قامت كييف، وخاصة في الأشهر الأخيرة، بتهديد أكبر شركة تجزئة عبر الإنترنت في روسيا بما لا يقل عن ١٧ غارة جوية بطائرات بدون طيار على مستودعاتها، واستهدفت مصافي النفط ومواقع التصدير التي تعتمد عليها موسكو للحصول على تدفق إيرادات حيوي.

ويقول المراقبون إن اختيار الأهداف، الذي يتجاوز مجرد مهاجمة المواقع العسكرية البحتة، قد جعل تأثير الحرب ملموسا لدى الروس العاديين ووضع كييف في موقف تفاوضي أقوى عند استئناف محادثات السلام.

في الشرق الأوسط، وعلى الرغم من حملة الضربات الأمريكية المكثفة والعقوبات الاقتصادية المفروضة على طهران، لم تتمكن واشنطن من كسر سيطرة إيران على ممر هرمز المائي الحيوي واستعادة حرية الملاحة.

طلب غير عادي

أشار مسؤولون أمريكيون إلى أن مجرد مضاعفة قصف الأهداف الإيرانية من غير المرجح أن يحرك طهران، وبينما قال الرئيس دونالد ترامب يوم الأحد إنه أوقف خطة لتنفيذ «أكبر هجوم منذ الحرب العالمية الثانية» على إيران لإفساح المجال للمحادثات، نفى المسؤولون الإيرانيون أنهم يتفاوضون مع الولايات

> لم تتمكن واشنطن من كسر سيطرة إيران على ممر هرمز المائي

المتحدة، وبدلا من ذلك تحولوا إلى إجراء محادثات مع سلطنة عمان و لأن سياق الرسالة التي نقلتها شبكة CNN غير واضح، فمن الصعب تحديد مدى استثنائية هذا النداء، وما الذي ربما تم تضمينه فيه أيضا.

بإمكان أفراد الجيش الأمريكي العاملين – ويفعلون ذلك بالفعل – نشر مقالات في وسائل الإعـلام أو المجلات الأكاديمية، يقترحون فيها طرقا جديدة للقيام بالأشياء، سواء كان ذلك كيفية استخدام الطائرات بدون طيار أو أفكارا حول كيفية إنتاج المزيد من صواريخ الاعتراض لأنظمة الدفاع الجوي.

كما يقوم الجيش الأمريكي بتنظيم مسابقات وتحديات لإطلاق استراتيجيات جديدة، بما في ذلك من الأفراد العاملين، وكذلك المدنيين ومراكز الأبحاث.

في نزاعات سابقة، بما في ذلك في الشرق الأوسط، قامت أجهزة الاستخبارات الأمريكية ومكتب وزير الدفاع ومسؤولون آخرون بوضع وتقديم مسارات عمل محتملة إلى مجلس الأمن القومي، كما ذكر تاونسند. وأضاف أن هذه المسارات كانت تُرفع في النهاية إلى الرئيس لاتخاذ القرار.

قال مسؤول عسكري أمريكي في الخدمة لمجلة نيوزويك إن «الصياغة قد تبدو فظة» في رسالة شبكة سي إن إن، لكن من الصعب استنباط النوايا الكامنة وراءها.

وقالوا إن ضباط المخابرات غالبا ما يدرسون مواطن ضعف العدو ويساعدون القادة على تحديد الخيارات المتاحة لهم.أما الآخرون فكانت تقييماتهم أكثر قسوة وقال تاونسند: «هذا يدل على أنهم لا يملكون خطة».

يقول المسؤولون الحاليون والسابقون إنه في حين أن طلب الاقتراحات من أعلى وأسفل التسلسل القيادي العسكري ليس بالأمر المثير للدهشة في حد ذاته، فإن الدعوة المكتوبة أمر غير متوقع إلى حد كبير.

قال العديد من المسؤولين العسكريين الأمريكيين والأوروبيين العاملين إن هذا النوع من البريد الإلكتروني سيكون طريقة غريبة لطلب المشورة بشأن خوض حرب مستمرة، وعادة ما تتم جلسات العصف الذهني خلال مناقشات سرية.

وصف مسؤول دفاعي أوروبي الأمر لمجلة نيوزويك بأنه «غير مألوف للغاية، على وجه الدقة» . وقد مُنح المسؤولون حق عدم الكشف عن هويتهم لأنهم غير مخولين بالتصريح علنا.

«لا أستطيع التفكير في أي سابقة لمثل هذا العمل»، قال مارك كانسيان، وهو عقيد متقاعد في سلاح مشاة البحرية الأمريكية ويعمل الآن في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS) في واشنطن.

وقال لمجلة نيوزويك إنه خلال الصراعات السابقة، مثل حرب العراق، ظهرت بعض الاقتراحات الجديدة .

وقـال: «لكن ذلك لم يكن استجابة لأي دعوة رسمية».

غسان شربل:
رئيس تحرير صحيفة «الشرق الأوسط»

إيران والنَّار وحُسن الجوار

لا يمكن اختصارُ الأزمة الحالية بأنَّها مجردُ خلاف امريكي - إيراني انزلقَ إلى مواجهة مباشرة في الآونة الأخيرة. ليس صحيحا أنَّ القصَّةَ برمَّتها هي سوءُ تفاهم مستحكم بين طهرانَ وواشنطن. البعد الامريكي - الإيراني في الأزمة مهمٌّ وخطرٌ وحاسم، لكنَّه ليس البعدَ الوحيد.

إيران، قبل الأزمة الحالية وبعدَها، دولةٌ كبيرةٌ في الشرق الأوسط. دولةٌ صاحبة تاريخ عريق وموقع يؤهلها للعبِ أدوار بارزة؛ خصوصا أنَّها تمتلك مؤهلات اقتصادية جدية. بهذا المعنَى يمكن اعتبارُ إيران -كمَا غيرها- قدرا تاريخيا وجغرافيا لا بدَّ من العيش معه.

من حقِّ إيرانَ أن يكونَ لها دورٌ بارزٌ في هذا الشرق الأوسط المتعدد. منطقة يفترض أن تتَّسعَ للعرب والأتراك والفرس والكرد. يُفترض أن تتَّسعَ أيضا للسُّنة والشيعة والمسيحيين واليهود. في تاريخ المنطقة -كمَا في تاريخ أوروبا مثلا- محطاتٌ مظلمةٌ وحروبٌ ومظالم؛ لكنَّ أمراضَ التاريخ لا تعالَج إلا بفن التَّعلمِ منها والانتقال من حلم الهيمنةِ إلى لغة التَّعايش.

تحاشَى العرب -أو بعضُهم على الأقل- على مدى سنوات طويلة، الحديث عن «المشكلة الإيرانية». فضَّلوا إعطاءَ الوقتِ وقتَه، علَّه يُدخل تعديلا على لغة إيرانَ في مخاطبة جيرانها. ثمَّ إنَّهم فضَّلوا ذلك لإبقاء الضوء مسلطا على قناعتهم بأنَّ إسرائيلَ هي السبب الرئيسي لزعزعةِ الاستقرار في المنطقة. لم تتوقفِ السلطاتُ الإيرانية عند الموقف العربي هذا، وتعاملت معه وكأنَّه مجردُ غطاء لسياسات خفيَّة.

والحقيقة أنَّ الدولَ العربية حاولت كثيرا إبقاءَ الحوار مع إيرانَ قائما ومفيدا، على الرغم من تحفُّظِها على سياسات إيرانَ الهجومية في الإقليم، وخصوصا على المسرح العربي. كانَ الرئيس علي عبد الله صالح ينتقد تسليحَ الحوثيين وتدريبهم، ويتفادى تسميةَ إيرانَ لإبقاء بابِ الحوار معها مفتوحا. وحتى حين رابطت إيرانُ داخلَ الأراضي السودانية، تفادتِ السلطاتُ المصرية مهاجمتَها وتعكير العلاقات معها. واتَّخذتِ السلطاتُ اللبنانية موقفا مشابها، على الرغم من معرفتها بتدفُّقِ ضباط من «الحرس الثوري» إلى لبنان، وطبعا من دون استئذان السلطاتِ الشرعية.

ويمكن القولُ إنَّ دولَ مجلس التعاون الخليجي بذلت -مجتمعة ومنفردة- محاولات متواصلة لإقامة علاقات طبيعية مع إيران. والمقصود علاقات تعاون تكون محكومة بمبادئ القانون الدولي وقيمِ حسن الجوار. وكانَ اتفاق بكين الذي وقعته السعودية وإيران خطوة بارزة في هذا السياق.

والواقعُ أنَّ دولَ المنطقة تعاملت بدرجة عالية من المسؤولية مع الخلاف الامريكي - الإيراني. منذ الساعات الأولى للاشتباك، جاهرت دولُ التعاون الخليجي بموقفها الدَّاعي إلى تغليب لغةِ الحوار وتكريسِ الدبلوماسية ممرّا وحيدا إلى الحلول. ويمكن القولُ بوضوح: إنَّ طهرانَ لم تُحسِن تقدير الموقفِ الخليجي؛ بل اختارت في الردِّ على الهجمات الامريكية أسلوبا استفزازيا وخطرا. اختارت توسيعَ دائرة الحرب، وبذريعةِ استهداف مواقعَ امريكية في عدد من الدول. هكذا برَّرت إيرانُ هجماتِها على دول مجلس التعاون والأردن.

ويمكن القولُ: إنَّ الـدولَ الخليجية، وفي طليعتها السعودية، تدخَّلت أكثرَ من مرة لدى إدارة الرئيس دونالد ترمب لمنعِ انزلاقِ الحرب الامريكية - الإيرانية إلى فصول أخطر.

اتَّخذت دولُ الخليج هذا الموقفَ العاقلَ والمسؤول، على الرغم من الأضـرار التي لحقت بها بفعلِ الهجماتِ الإيرانية بالصواريخ والمُسيَّرات، أو بفعل إغلاق مضيق هرمز، وهو حيوي لدول المنطقة بكل المقاييس. احتفظت دول التعاون الخليجي ببرودة أعصابِها، واكتفت بالتَّصدي للاعتداءات على أراضيها.

تَرافقَ ذلك مع معلومات تداولتْها الدوائرُ المعنية عن جهود إيرانية جديدة في تسليح الحوثيين، وعن انتقالِ ضباط من «الحرس الثوري» إلى العراق لإدارةِ عمليات «الفصائل الولائية». وسـرعـانَ ما تأكَّدت صحةُ هذه المعلومات عبرَ التَّهديدات التي أطلقَها الحوثيون، وعبرَ الصواريخ والمُسيَّرات التي أُطلقتْ من الأراضي العراقية على أهداف في السعودية ودول خليجية أخرى.

وحتى حين اضْطُرَّتْ إلى الرَّد على التنظيمات التي استهدفتها من الأراضي العراقية، لم تغادرِ السعوديةُ موقفَها

> **إيران، قبل الأزمة الحالية وبعدها، دولة كبيرة في الشرق الأوسط**

الداعيَ إلى تغليب الدبلوماسية في السعي إلى حلّ يوقف المواجهةَ الامريكية - الإيرانية. وفي هذا السِّياق جاءَ الاتصالُ الأخيرُ بين الرَّئيس ترمب ووليِّ العهدِ السعودي الأمير محمد بن سلمان.

كانتِ المنطقةُ تتأهَّب لأيام صعبة حين أعلنَ ترمب وقفَ «ضربة الاستسلام»، متوقعا أن تردَّ إيرانُ بإعلان احترامِ حرية الملاحة في مضيق هرمز. لكنَّ التَّجاربَ تقول إنَّ العثورَ على كلام إيرانيّ واضح وقاطع مهمةٌ بالغةُ الصعوبة. دائما تغرقُ الأجوبةُ الإيرانية في الغموض والالتباسات.

لا مبالغة في القول إنَّ السلوكَ الإيرانيَّ العدوانيَّ والمتهورَ فتحَ جروحا جديدة في العلاقات الخليجية - الإيرانية، التي لم تكن تفتقر أصلا إلى الجروح. من اللغةِ الاستعلائية في التَّخاطب إلى لغةِ التهديد المرفَقة بالرسائل المفخخة، إلى محاولاتِ الوصاية على خياراتِ دول مستقلة، كلُّها عواملُ أحيتِ الحديثَ عن «المشكلة الإيرانية».

قد تكونُ إيرانُ تشهد تجاذبا في صناعة القرار بعد ما أصابَ قيادتها السابقة، وهذا يمكن فهمُه؛ لكنَّ السُّلوكَ الإيراني الذي أصابَ منشآت في دول مجلس التعاون أصابَ قبل ذلك ما تسميه إيرانُ حُسنَ الجوار، وهي تسكنه في بياناتها؛ لا في سياساتها وممارساتها.

ليس المطلوبُ ضمادات كلامية لجروح حسن الجوار.

المطلوبُ مراجعةٌ للسياسات التي أيقظت كلَّ هواجسِ دول الخليج. المطلوبُ مغادرةُ الميلِ إلى الوصاية، ومغادرةُ اللغة الاستعلائية، ومحاورةُ الـدّول المجاورة بمفرداتِ القانون الدولي، كي يمكنَ تضميدُ جروحِ مصاب اسمُه حُسنُ الجوار.

أحمد محمود عجاج:

الحرب بين تكتيك ترمب ومماطلة إيران

ينسبُ للفيلسوفِ والقائدِ العسكري الصيني صن تسو صاحبِ كتاب «فن الحروب»، قولُه: «الاستراتيجية مع التكتيك أبطأ طريق للانتصار، والتكتيك بلا استراتيجية قرقعة وليس انتصارا». اعتقد الرئيس الامريكي دونالد ترمب، أن توجيهَ ضربات مزلزلة لإيران سيحملها على التفاوضِ والقبول بمطالبه، لكن إيران فهمت تكتيكَه، ورفضت شروطه، فوجد نفسَه في دائرة من الحيرة؛ إذا صعّد الحرب ضد إيران، واعتقدت إيران أن هذا مجردُ تكتيك، فلن ترضخ بل ستصبر، وإذا استمرَّ ترمب في إصراره على التكتيك، فستتحقق نبوءة القرقعة وليس الانتصار. هكذا يجد ترمب نفسه أمام خيارين: شن حرب شاملة أو الانسحاب من المنازلة التاريخية.

هذان كلاهما أمّرُّ من الآخر؛ فلا ترمب وفق حساباته الداخلية، ولا الخارجية، قادرٌ على شن تلك الحرب الشاملة لإدراكه صعوبتها عسكريا، وحجم التضحيات التي لا يتحملها المواطن الامريكي، ولا هو في طور الانسحاب، إذ يبدو بهذا أنه أول رئيس امريكي يسلم إيران أهم منطقة استراتيجية، ويسقط هيبة بلاده.

ولأنَّ إيران تدرك معضلة ترمب، فهي تحاول المراوغة وتدفع إلى توسيع المعركة لتشمل المنطقة كلها، لحمله على أن يحسب ألف حساب قبل شنّ حرب شاملة تعرف إيران تماما عواقبها على نظامها، ووحدتها، وعلى بنيتها وإنجازاتها.

وتحاول إيران باستخدامها فزاعة الحوثي بباب المندب، وتهديد قناة السويس، وتحريك ميليشياتها في المنطقة، وبالذات في العراق، تثبيت مبدأ ردع استراتيجي عنوانه: أمن النظام الإيراني مقابل أمن الملاحة الدولية، والطاقة في المنطقة، والاقتصاد العالمي ويساعدها في ذلك أمـران: طبيعة النظام الامريكي الديمقراطي المفتوح الذي يُمكِّنها من قراءة التحولات وتأثيراتها على قرار ترمب، وغياب الإجماع داخل الإدارة الامريكية على قرار الحرب الشاملة؛ فنائب الرئيس الامريكي جي دي فانس يريد صلحا مع إيران، ولو أدى ذلك إلى إعطائها امتيازات معقولة في مضيق

هرمز، ولذلك اتهم رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، بتسعير الحرب لتحقيق مصالحه على حساب الدم الامريكي.

ووزير الخارجية الامريكي ماركو روبيو يريد بالمقابل المواجهة، وإجبار إيران على التنازل، وإن كان ولا بد، فلتكن حربا شاملة كما يفكر الرئيس ترمب. وللمرة الأولى تجد القيادة العسكرية الامريكية نفسها تابعة وليست مؤثرة في صناعة القرار، لأنَّ ترمب غيّر قادتها وأصبحوا أكثر طواعية لقراراته الخطرة.

وخلاف النظام الامريكي، فإنَّ تركيبة النظام الإيراني مغلقة، وتبين أنَّه على الرغم من قدرة الولايات المتحدة وإسرائيل على معرفة أماكن قادة إيـران، وعلمائها النوويين، وأسلحتها، فإنَّهما لم تنجحا في معرفة تبعات قتل المرشد علي خامنئي، ومعرفة آلية تفكير صناع القرار الإيراني، وأسباب تماسك النظام رغم الضربات المزلزلة؛ بهذا التباين، تمكَّنت إيران من قراءة صناعة القرار الامريكي ورسم التكتيك ووضع الاستراتيجية، بينما لم تستطع امريكا سوى الاعتماد على تكتيك واحد: تسديد الضربات المتتابعة الموجعة، أو التهديد بحرب شاملة، وكلاهما لا تعبأ بهما إيران لتحديدها مسبقا نقاط القوة والضعف في صناعة القرار الامريكي؛ فهي قادرة على تحمل الضربات الموجعة، وعلى مواجهة الحرب الشاملة بمبدأ الردع الاستراتيجي ومساحة إيران الشاسعة.

وتعول إيران كثيرا على وساطة تركيا وباكستان لكونهما الأكثر قربا لأذن الرئيس ترمب، وتريدان، من باب المصلحة البحتة، تجنب المواجهة مهما كان الثمن؛ فمصلحة تركيا منع سقوط النظام لتبعاته على أمنها الداخلي المتمثل بنزوح بشري كبير لحدودها، وصعود الإرهاب، وعلى أمنها الاستراتيجي المتمثل في إسرائيل بوصفها قوة متسيّدة في المنطقة؛ وباكستان هي الأخرى تخشى مخاطر السقوط على أمنها الداخلي، وأيضا على

> **يواجه ترمب للمرة الأولى في حياته السياسة قرارا مصيريا**

مصالحها الاقتصادية، علاوة على العامل الإسرائيلي.

ترمب واقـع في دوامـة صعبة لأنَّـه يخوض حربا تحدد سمعةَ بلاده، ومكانته بوصفه رئيسا في التاريخ، ويخوضها، للمرة الأولى، بلا حلفاء على الإطلاق سوى إسرائيل؛ وحتى إسرائيل أصبحت عبئا عليه في الداخل الامريكي، وعبئا أكبر على تحالفاته في المنطقة. ولا يستطيع ترمب، في هذه الدوامة، أن يتوسل الأوروبيين للانضمام إليه بعدما تفاخر – ولا يزال – بأنَّه يملك أقوى جيش في العالم، وليس بحاجة إلى مساعدتهم، وحتى لو لجأ إلى الأوروبيين فسيجدهم أقل تحمُّسا لحرب شاملة، وأكثر قناعة للبحث في مسارات دبلوماسية، تنتهي باتفاق شبيه باتفاق الرئيس أوباما الذي وصفه بأنَّه أسوأ اتفاق في التاريخ.

ويدرك ترمب، رغم نفيه، أنَّ روسيا والصين تمدان إيران بالمساعدة، وإن كانت محدودة، ومستترة، يدرك أنَّها مساعدة حيوية توفر لإيران دعما عسكريا، ومعنويا في أشد الحاجة إليه؛ وتدرك روسيا والصين، لحسابات جيوستراتيجية، أن عدم نجاح ترمب في الشرق الأوسط سيكون بداية تراجع عسكري امريكي أو تقوقع داخلي يصب في مصلحتهما المشتركة مستقبلا.

لهذه الأسباب كلها، يواجه ترمب للمرة الأولى في حياته السياسة قرارا مصيريا: إما أن يشن حربا شاملة مجازفا بتبعاتها الكبيرة بشريا واقتصاديا وعسكريا، أو يلجأ لخيار دبلوماسي تفاوضي بأوراق ضعيفة، أو يستمر بالمراهنة على التكتيك، آملا في النصر وليس القرقعة.

سلام الكواكبي:

الهجرة استفتاء صامتا

بين اليأس الاجتماعي والتوظيف السياسي

في مشهد يكاد يكون مقتطعا من أحد أفلام الكوميديا السوداء الإيطالية، أظهرت تسجيلات مصوّرة تحضيرات احتفال رسمي تحيط به الزينة والشرطة ومظاهر البذخ، فيما كانت الصورة المقابلة تكشف آلاف الشباب المتجهين نحو شمال المغرب أملا في بلوغ سبتة في إسبانيا. صورتان متناقضتان تتجاوران في المكان والزمان

نفسيهما: سلطة تحتفي بالاستقرار والنجاح، وشباب يصوّتون بأقدامهم ضد واقعهم اليومي ويبحثون عن مستقبل يرونه خارج حدود وطنهم.

وخلال أيام قليلة تحوّلت المنطقة إلى مسرح لأكبر محاولات العبور الجماعي منذ سنوات. وتفيد المعطيات المتداولة بأن أكثر من ٥٠ ألف شخص دخلوا الأراضي الإسبانية، فيما أعلنت مدريد أنها أعادت نحو ٤٨ ألفا منهم. كذلك لقي عشرات مصرعهم غرقا، بينما أُنقذ مئاتٌ ممن خاطروا بحياتهم مستخدمين وسائل بدائية. وكان معظم المشاركين من المغاربة، إلى جانب مهاجرين أفارقة اتخذوا من المغرب بلد عبور في طريقهم إلى أوروبا.

منذ اللحظات الأولى للأحداث، انقسمت التفسيرات بين من رأى فيها انفجارا اجتماعيا ناجما عن الفقر والبطالة وانسداد الآفاق، ومن اعتبرها عملية سياسية تحمل رسائل تتجاوز حدود المغرب وإسبانيا.

> **"حين يفقد المواطن ثقته، يصبح الرحيل شكلا من أشكال التصويت"**

والحقيقة أن ما جرى لا يمكن فهمه من خلال أيّ من التفسيرين منفردا. فملف الهجرة لم يعد مجرد قضية إنسانية أو اجتماعية، بل تحوّل إلى أحد أهم عناصر القوة في العلاقات الدولية. والدول التي تتحكّم بممرّات الهجرة باتت تمتلك ورقة تفاوضية لا تقل أهمية عن أوراق الطاقة أو الأمن أو التجارة. والمغرب، بحكم موقعه الجغرافي بين أفريقيا وأوروبا، يدرك تماما قيمة هذه الورقة.

وليس سرّا أن الرباط استخدمت في مناسبات مختلفة قدرتها على ضبط تدفقات الهجرة لتعزيز موقعها التفاوضي مع الاتحاد الأوروبي. كذلك إن اتفاق التعاون الأمني مع مدريد عام ٢٠٢٢، بعد أحداث مشابهة في ٢٠٢١، أكد أن ملف الهجرة أصبح جزءا من منظومة تفاوض أوسع تشمل الأمن والتعاون الاقتصادي وقضية الصحراء الغربية.

لذلك لا يمكن تجاهل التحليلات الأوروبية عن توظيف سياسي للهجرة، فالتاريخ الحديث مليء بالأمثلة التي استُخدم فيها اللاجئون والمهاجرون ورقة ضغط بين الدول. وما يبدو أحيانا أقرب إلى نظرية مؤامرة قد يكون، في جانب منه، توصيفا لسياسات واقعية تمارسها الدول عندما تكتشف أن لديها وسيلة فعالة للتأثير بجيرانها.

بل إن بعض قراءات يسارية أوروبية ذهبت إلى أبعد، معتبرة أن تفجير ملف الهجرة يخدم بصورة مباشرة القوى اليمينية الصاعدة في أوروبا، فالحكومة الإسبانية اليسارية تتعرّض لضغط متزايد كلما ارتفعت أعداد الوافدين، فيما يستثمر اليمين المتطرّف هذه المشاهد لتغذية خطاب الخوف والهويات المغلقة.

وفي عالم يشهد تقاربا بين التيارات القومية والمحافظة عبر ضفتي الأطلسي، لا يبدو مستحيلا أن تنظر بعض القوى الدولية إلى ملف الهجرة باعتباره أداة للتأثير في التوازنات السياسية داخل أوروبا.

ولكن هذه القراءة تصبح قاصرة عندما تتحوّل إلى تفسير وحيد للأحداث، فالدول تستطيع استغلال الأزمات، لكنها لا تستطيع اختراعها من العدم. والسلطات قد تفتح الصنبور أو تغلقه، لكنها لا تستطيع إيجاد عشرات آلاف من الراغبين في الهجرة إذا لم يكونوا موجودين أصلا.

وهنا المعضلة الأساسية، فالذين اندفعوا نحو سبتة ليسوا مجرّد أدوات في لعبة جيوسياسية، بل شباب يعيشون أزمة عميقة تتجاوز الحسابات الدبلوماسية. وتفيد المعطيات الاقتصادية بأن البطالة بين من هم دون الخامسة والعشرين تقترب من ٢٩٪. لكن المشكلة لا

تختزل في الأرقام، فهناك شعور واسع لدى فئات كبيرة من الشباب بأن فرص الصعود الاجتماعي تتقلص، وأن الجهد الفردي لم يعد كافيا لتغيير المصير الشخصي.

ولعل الخطأ الأكبر اختزال دوافع الهجرة في العامل الاقتصادي وحده، فالفقر لا يفسّر كل شيء. ولو كان الأمر كذلك، لما خاطر آلاف الشباب بحياتهم من أجل مستقبل مجهول.

ما يدفعهم، في أحيان كثيرة، ليس الجوع فقط، بل فقدان الأمل. وهنا يبرز البعد السياسي الداخلي الذي نادرا ما يحظى بالاهتمام الكافي، فالهجرة، في جزء منها، تعبير عن أزمة ديمقراطية ومواطنة، فكثيرون من شباب الجنوب لا يشعرون فقط بأنهم محرومون فرصَ العمل، بل بأنهم مستبعدون من المشاركة الحقيقية في رسم مستقبل بلدانهم.

> **"ما يدفعهم، في أحيان كثيرة، ليس الجوع فقط، بل فقدان الأمل"**

وعندما تضعف الثقة بالمؤسّسات وتتراجع فعالية التمثيل السياسي وتغيب آليات المحاسبة، يصبح الشعور بالعجز الجماعي جزءا من الحياة اليومية. وعندها لا تعود الهجرة مجرّد بحث عن دخل أفضل، بل بحثا عن فضاء يشعر فيه الفرد بأنه يمتلك حقوقا وفرصا وقدرة على التأثير في مصيره.

المفارقة أن أوروبا نفسها ليست بريئة من هذه المعادلة. فمنذ عقود فضلت عواصم أوروبية عديدة التعامل مع أنظمة قادرة على ضبط الحدود ومنع تدفقات المهاجرين على دعم إصلاحات سياسية حقيقية في دول الجنوب. وكانت الرسالة الضمنية واضحة: الاستقرار أولا، والديمقراطية لاحقا. غير أن هذا الخيار ساهم مع الوقت في إنتاج مجتمعات أكثر هشاشة وأجيال أكثر إحباطا.

يكشف ما حدث في سبتة عن التقاء ثلاث أزمات في لحظة واحدة: أزمة اجتماعية واقتصادية تدفع الشباب إلى المغادرة، وأزمة ديمقراطية تجعلهم يفقدون الثقة بإمكان بناء مستقبلهم داخل أوطانهم، وأزمة جيوسياسية تحول البشر إلى أوراق تفاوض وأدوات ضغط في العلاقات الدولية. ولهذا اختزال المشهد في نظرية مؤامرة خالصة خطأ، تماما كما أن اختزاله في الفقر والبطالة وحدهما خطأ آخر.

في هذا المعنى، تبدو الهجرة الجماعية التي يشهدها جنوب المتوسط أقرب إلى استفتاء صامت على أوضاع قائمة منها إلى مجرد ظاهرة ديمغرافية أو أمنية. فحين يفقد المواطن ثقته بقدرة الاقتصاد على تأمين حياة كريمة، وبقدرة السياسة على إحداث التغيير، يصبح الرحيل شكلا من أشكال التصويت. وحين يعجز عن إيصال صوته عبر مؤسسات المشاركة العامة، يبحث عن وسيلة أخرى للتعبير عن موقفه من الواقع.

لم يعد البحر المتوسط يفصل بين عالمين مختلفين في مستوى الدخل فحسب، بل بين عالمين مختلفين في مقدار الأمل. وما لم تنجح دول الجنوب في استعادة ثقة مواطنيها عبر التنمية والعدالة والمشاركة السياسية، وما لم تكفّ دول الشمال عن التعامل مع الاستقرار الأمني بوصفه بديلا للإصلاح الحقيقي، ستظلّ قوارب الهجرة تمخر هذا البحر جيلا بعد جيل. فالهجرة، في نهاية المطاف، ليست فقط حركة بشر تبحث عن الخبز، بل لغة سياسية واجتماعية يلجأ إليها من يشعرون بأن كل اللغات الأخرى لم تعد تُسمع.

الباحث والمفكر سعيد ناشيد:

في البُعد الثقافي والتعليمي للهجرة السرية

الشعور بالانتماء إلى مكان بعينه حاجةٌ روحية للإنسان؛ فهو ما يمنح حياته معنى أن تُعاش هنا الآن. ولذلك لا يُعزَّز هذا الشعور بثقافة التفاهة التي تُفرغ المكان من ممكناته، بل بثقافة تبني القيمة والمعنى وتجعل العيش هنا الآن أمرا ممكنا ومرغوبا فيه.

كتبت الفيلسوفة سيمون فايل ذات يوم أن التجذر «أهم حاجات الروح الإنسانية وأشدها تعرضا للنكران».

وما يجري اليوم على سواحلنا الشمالية يبدو فصلا مأساويا من فصول هذا النكران.

فالأرقام التي تتناقلها الأخبار هذه الأيام مذهلة: أزيد من ١٥٠٠ مهاجر بلغوا سبتة سباحةً في أقل من أسبوع، وعدد الوافدين على المدينة خلال النصف الأول من هذه السنة بلغ ثلاثة أضعاف نظيره في السنة الماضية، بينهم مئات القاصرين الذين اكتظت بهم مراكز الإيواء، فضلا عن عشرات الغرقى الذين ابتلعهم البحر.

القراءة السائدة لهذا الطوفان قراءة اقتصادية: بطالة، وهشاشة، وانسداد آفاق. وهي قراءة صحيحة لكنها ناقصة: صحيحة لأن الخبز شرط أول للكرامة، وناقصة لأنها لا تفسر لماذا يهاجر أيضا من له عمل

ودخل، ولماذا يركب البحرَ تلميذٌ لم يجرّب سوق الشغل بعد، ولماذا يتحول حلم الرحيل إلى بطولة يتباهى بها المراهقون على الشاشات.

حين تصبح الهجرة السرية أفقا وجوديا لجيل بأكمله، فلسنا أمام أزمة تشغيل فحسب، بل أمام ما هو أعمق: أزمة في المعنى، في القيمة، في الحلم، وفي معنى العيش هنا الآن.

عن والدي والهجرة والتعليم:

قبل ايام عبَر آلافُ الشباب المغاربة البحرَ سباحةً نحو سبتة، وبينهم أطفال. ولن أزيد على ما قيل في الأسباب المباشرة. فالسؤال الذي يعنيني أعمق: ما الذي يجعل أبا وأما يحملان طفلهما الصغير لمواجهة أمواج البحر؟

أستحضر هنا والدي. كان أستاذا لعلوم التربية، ومناضلا عنيدا من أجل المدرسة العمومية. وسمعته مرارا يقول لأحد وزراء التعليم، وقد كان صديقا لبعضهم: «إضعاف التعليم العمومي سيُضعف الدولة، لأن هنا المصنع الذي يُصنع فيه المستقبل».

لم أفهم عمق العبارة إلا حين ذهبت إلى الولايات المتحدة. هناك رأيت دولةً لا تفرط في التعليم العمومي قيدَ أنملة، اللهم ما بعد البكالوريا. أما قبل ذلك، فثمة إجماعٌ على أن المدرسة العمومية الأمريكية هي مصنع المستقبل، ومصنع الأمل لكل الآباء والأمهات من كل الطبقات.

ذلك أن المدرسة العمومية ليست مرفقا بين المرافق؛ إنها المكان الذي تَعِد فيه الدولةُ مواطنيها بالغد. فإذا فرّطت فيه، بعثت في النفوس الخوف على مستقبل الأبناء. والخائف على مستقبل أبنائه لا ينظر إلى هنا.

والمحزن، والدالُّ أيضا، أن والدي نفسه، وقد رُزق في خريف عمره بابنة صغيرة، انتهى به طولُ التأمل إلى قرار ما كان ليخطر له في سنوات نضاله: أن يهاجر بها إلى إيطاليا، لعلها تجد هناك مدرسةً تنمّي فيها ما يستحق أن يُنمّى، بعيدا عن الإفراط في موادَّ لا تنمّي شيئا. الرجل الذي علّمنا أن الثقة في المدرسة العمومية أساسُ الثقة في المستقبل، لم يعد يجدها حيث علّمنا أن نجدها.

الثقة في المدرسة العمومية أساس الثقة في المستقبل

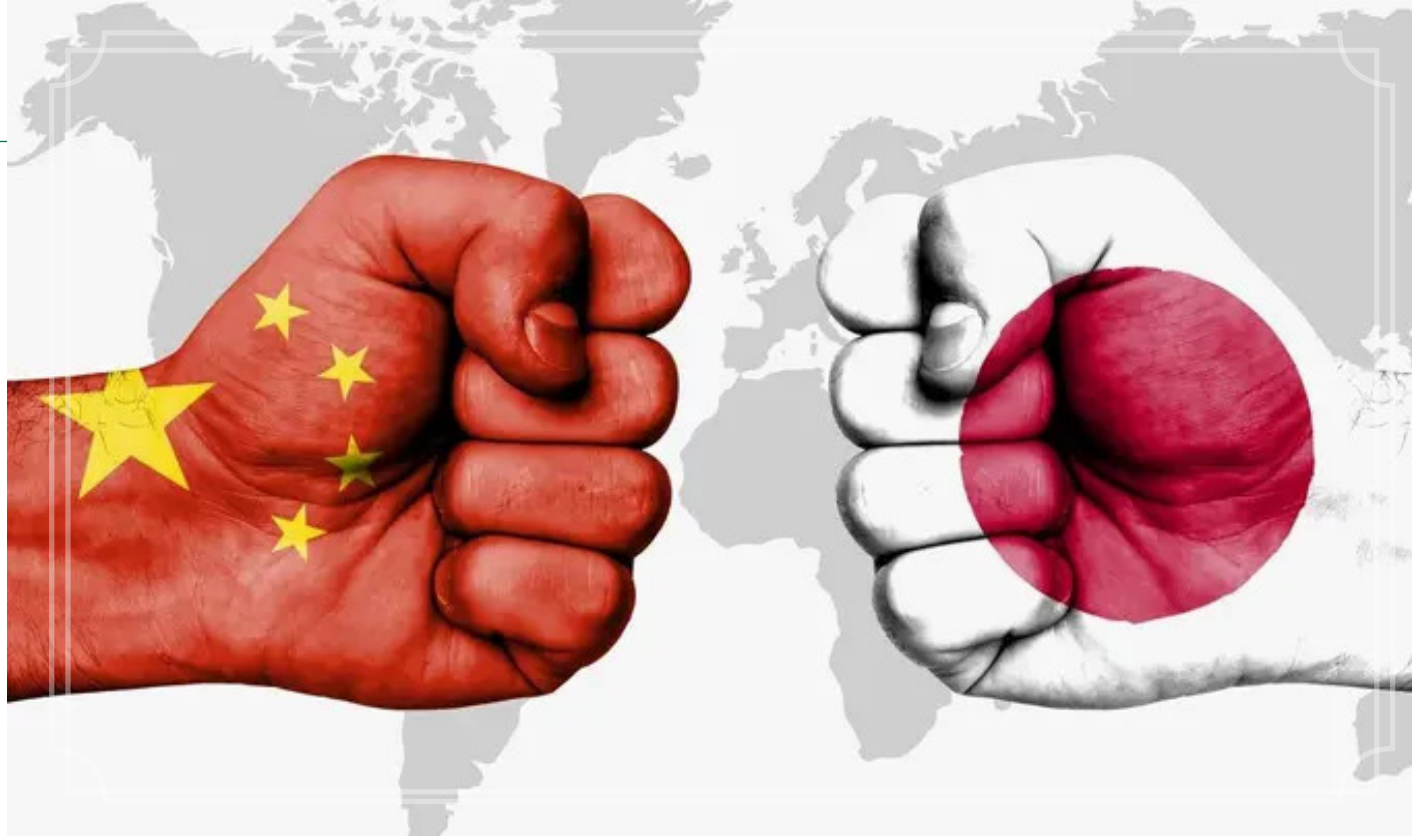

الصين: الطموح النووي لليابان «خط أحمر لا ينبغي تجاوزه أبدا»

(شينخوا) حذرت الصين بشدة من الطموح النووي لليابان، مؤكدة أنه «خط أحمر لا ينبغي تجاوزه أبدا».

وخلال مؤتمر صحفي، وصف جيانغ بين، المتحدث باسم وزارة الدفاع الوطني الصينية، التصريحات الأخيرة لوزير الدفاع الياباني بأنها «استفزازية وخطيرة للغاية»، قائلا إنها كشفت مرة أخرى ادعـاءات اليابان الزائفة وأكاذيبها أمام المجتمع الدولي.

وقال جيانغ، ردا على سؤال أحد الصحفيين: «أتساءل عما إذا كان الجانب الياباني يستخدم هذه التصريحات لاختبار مدى تسامح الرأي العام والتمهيد لمحاولاته المشؤومة الرامية إلى تجاوز حدود العدالة الدولية».

وأدلى جيانغ بهذه التصريحات بعد أن قال وزير الدفاع الياباني، عدة مرات، إنه ينبغي لليابان مناقشة السياسات المتعلقة بالأسلحة النووية دون محظورات، بما في ذلك ما إذا كان ينبغي عليها مراجعة المبادئ الثلاثة غير النووية التي تلتزم بها اليابان منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

وأكد أن اليابان معترف بها دوليا كدولة تقف على عتبة امتلاك الأسلحة النووية، وأنها خزنت نحو ٤٤/٤ طن متري من البلوتونيوم المفصول، كما حافظت منذ فترة طويلة على قدرة تتيح لها التحول السريع نحو امتلاك أسلحة نووية.

كما شدد جيانغ على أن محاولة اليابان خرق المبادئ الثلاثة غير النووية تمثل انتهاكا خطيرا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، المنصوص عليها في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتقوّض بشدة نظام عدم الانتشار النووي الدولي، وتشكل تهديدا خطيرا لنتائج الانتصار في الحرب العالمية الثانية وللنظام الدولي لما بعد الحرب.

وقال جيانغ إن «الطموح النووي لليابان خط أحمر لا ينبغي تجاوزه أبدا. وإلا، فإذا فُتح صندوق باندورا، فإن العواقب ستكون كارثية»، داعيا المجتمع الدولي والشعب الياباني إلى البقاء في حالة يقظة شديدة واحتواء هذا الاتجاه بحزم

الموسم الثاني للإنصات المركزي

marsaddaily.com

marsaddaily

almrsd1994

marsad daily

marsaddaily